مجلة
رهانات
Rihanat
مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة
العدد 15 صيف 2010

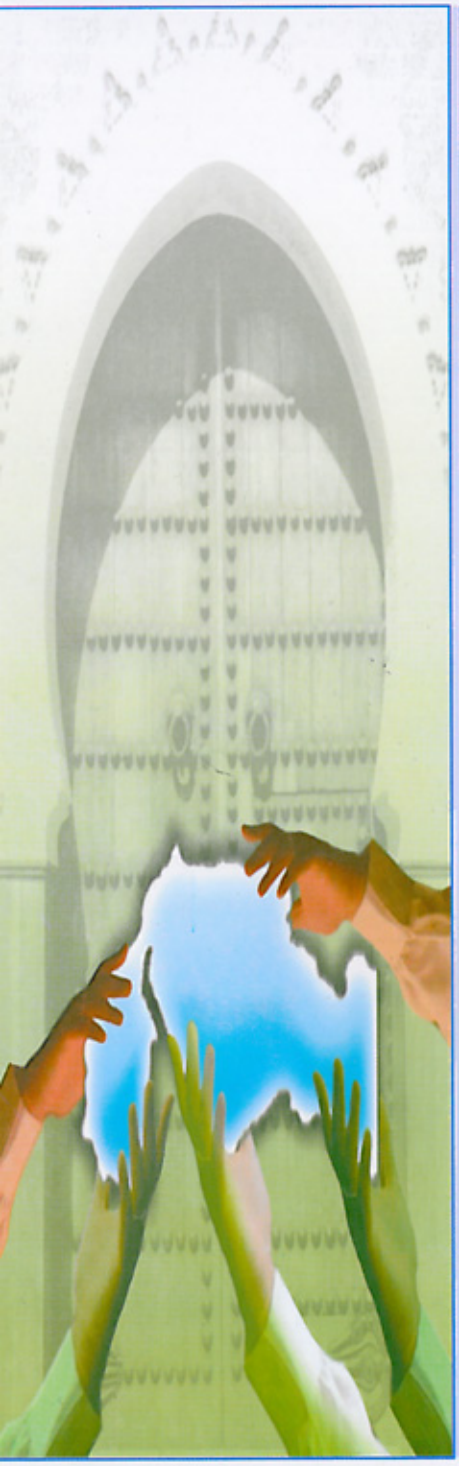

المجتمع المدني المغاربي؛ المفهوم، الوظائف والمعيقات
د. محمد الغيلاني\المغرب

محنة المجتمع المدني في بناء الفضاء المغاربي.
د. عبد اللطيف الحناشي\تونس

المجتمع المدني؛ الصحافة رافدا.
الصحفي عبد اللطيف فراتي\تونس

اتحادات الكتاب المغاربية، منطلق الديمقراطية ورهان الوحدة.
د. أحمد نضيف\المغرب

المغرب العربي في اهتمامات نخب المجتمع المدني.
ذ. أسامة الزكاري\المغرب



حوار مع السيد
أحمد غزالي
رئيس الحكومة الجزائرية السابق
أسباب تعثر
قيام اتحاد
المغرب العربي

المغرب العربي: أي دور للمجتمع المدني في التنمية والديمقراطية؟
1 واقع الحال

مجلة
رهانات
Rihanat
مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة
العدد 15 صيف 2010

رهانات

مجلة فكرية ثقافية فصلية جامعة تصدر
عن مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية
ملف الصحافة : 45 ص05
رقم الإيداع القانوني
142-2006

عنوان المراسلة : مركز الدراسات
والأبحاث الإنسانية
29 زنقة عمر السلاوي. الدار البيضاء
الهاتف : 27 42 22 22 05
rihanatmada@gmail. com
العدد 15 صيف 2010

المدير
المختار بنعبدلاوي

رئيس التحرير
أسامة الزكاري
نائب رئيس التحرير
أحمد نضيف

أعضاء هيئة التحرير
المختار بنبعدلاوي
أسامة الزكاري
أحمد نضيف
عبد اللطيف الخمسي
عبد الكريم جدي
سعيد جفري
نبيل فازيو

تصميم الغلاف
كرم ثابت
التصميم والطبع



دار النشر سوماكرام
121، زنقة ميشال دولوسيطال الصخور السوداء - الدار البيضاء
الهاتف : 82-86-24-22-022/36-12-24-22-022 الفاكس : 36-55-24-22-022
Site web : www- somagram- com E-mail :somagram1@menara- ma
- ouisloumene@somagram- com
توزيع
سابريس- الدار البيضاء

رهانات
جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر
عن وجهة نظر أصحابها ولا تعكس
بالضرورة رأي المجلة.

محتويات العدد

كلمة العدد :

ملف العدد: المغرب العربي : أي دور للمجتمع المدني في التنمية والد يمقراطية ؟ واقع الحال.

- (المجتمع المدني) المغاربي المفهوم. الوظائف والمعيقات. د. محمد الغيلاني ص 5
- المجتمع المدني مقاربة في المفهوم. د. عبد الرحمن شحشي ص 9
- محنة المجتمع المدني في الفضاء المغاربي وحدود مساهمته في نشر قيم الديمقراطية. د. عبد اللّطيف الحنّاشي تونس ص 11
- المغرب العربي في اهتمامات نخب المجتمع المدني : سياقات التواري والانتكاس. أسامة الزكاري ص 17
- المجتمع المدني.. الصحافة رافدا. عبد اللطيف الفراتي تونس ص 20
- اتحادات الكتاب المغاربية. منطلق الديمقراطية ورهان الوحدة. د. أحمد نضيف ص 23
- اتحاد المغرب العربي بين المسارات الانعزالية والرهان الاستراتيجي. أحمد ونيس سفير تونس سابقا ص 27
- العلاقات الاقتصادية الصينية المغاربية : المغرب. الجزائر وتونس نموذجا. عبد الرحمان الشعيري منظور ص 32

حوار مع سيد أحمد غزالي رئيس الحكومة الجزائرية السابق ص 38

أسباب تعثر قيام اتحاد المغرب العربي حوار أجراه : د.المختار بنعبدلاوي

نصوص إبداعية

قصة : النقش بالحناء حنان كوثري ص 43

قصيدة : نشوة القدر أحمد نضيف ص 45

دراسات

عبد الله إبراهيم. رجل لا يولد دائما. سعيد بوخليط ص 47

رحيل الجابري : خطف المنون منا من أوقف حياته على زرع الحياة في عقلنا العربي يحيى بوافي ص 50

ترجمة

مع جان دانييل حوار : جوسيان سافينو سعيد بوخليط ص 55

متابعات

قضايا التراث الموريسكي في العدد الجديد من مجلة "سيميائيات" أسامة الزكاري ص 58

إصدار جديد احتفائي بأحد رموز الحركة الإبداعية المغربية المعاصرة : " مع الأديب أحمد عبد السلام البقالي " أسامة الزكاري ص 60

متابعات مجتمعية ص 63

الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها الاجتماعية والسياسية على العالم العربي يوسف كلاخي

كلمة العدد

السؤال حول موقع المجتمع المدني في المغرب العربي ليس بالأمر الجديد. لقد ولد مشروع المغرب العربي، في البدء، من رحم المجتمع المدني... حصل ذلك عندما قام شباب مغاربيون، يتابعون دراساتهم في أوربا، بتأسيس منظمة: "نجم شمال إفريقيا"، وعندما نجحت هذه المجموعة الصغيرة والبسيطة في بداياتها، في فرض نفسها كفضاء للتحاور والتنسيق بين فعاليات شابة، تجمع في الوقت نفسه بين العمق الهوياتي الوطني وبين اختيارات حداثوية. جاء هذا الحدث متزامنا مع سعي السلطات الاستعمارية الفرنسية آنذاك إلى تشكيل نخب مفرنسة، مرتبطة عضويا بمصالح القوة الاستعمارية. ومعزولة ثقافيا عن مجتمعاتها، بما يضمن استمرار مصالح ها بعد الاستقلال، وهو تطلع لم يتحقق بالصورة التي كان يخطط لها المستعمر، بسبب قوى الممانعة المحلية الصاعدة، والتحولات الاقليمية والدولية.

لقد دفع الإنهاك الذي تسرب إلى القوة الاستعمارية السابقة، بعد حربين عالميتين مدمرتين متتاليتين، والتوجه الجديد الذي دعمته الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي من أجل نظام عالمي جديد، تتمتع فيه الدول باستقلالها وسيادتها، راسمي سياسات ما بعد الحماية، إلى البحث عن بعض أكثر الأطراف التصاقا بمصالحها، للمحافظة على نفوذها بعد استقلال بلدان المغرب العربي، وعلى وضعيتها كقوة عظمى تتمتع بنفوذ اقتصادي وسياسي خارج القارة العجوز، وهو أمر لم تنجح تماما فيه كما لم تفشل فيه بصورة نهائية. لقد كان عدد من خريجي المؤسسات التعليمية الفرنسية على رأس المدافعين عن المشروع الوطني الديمقراطي المستقل. كانت غالبية المثقفين المغاربيين، من جيل ما بعد الاستقلال، على اختلاف مساراتها ومواقعها، مقتنعة بأنه لا يوازي إلحاح الحاجة إلى الاستقلال إلا قوة الطموح إلى بناء المغرب الكبير، كما كانت غالبية هذه النخب، بما فيها الحاصلة على تعليم فرنسي، واعية بأن الهيمنة الثقافية تشكل الحلقة الأكثر خطورة، لأنها سوف تعمد إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية والقيم على أسس مختلفة، وتشيع نوعا من التمثلات التي تمحو الانتماء الحضاري من الذاكرة، والتي قد تصل إلى درجة القطيعة مع الذات، وتحويلها إلى أضغاث هوام وملحقات.

لا ينبغي أن يستنتج من هذا الوعي انكفاء إلى تمثل تراثي للهوية، على العكس من ذلك تماما، لم يكن التناغم القوي بين المثقفين الجدد، سواء منهم الذين تابعوا دراستهم في فرنسا أو في المشرق العربي، وبين البنيات التقليدية للمجتمع (القبائل، الزوايا، روابط العلماء...) إلا تعبيرا عن الوعي العميق بصيرورتها، وبتدرجها التاريخي والحضاري، بصورة تجعل من المجتمع المدني المغاربي الديمقراطي والحداثي، النموذج الإنساني المحتذى، الذي يتطلع إلى التجاوز ولا يقتصر على ردود

كلمة العدد

الفعل، في علاقته بالحضارة الغربية.

لقد نشأ المجتمع المدني المغاربي في الخارج، وفي فرنسا تحديدا، لأن البنيات الاجتماعية المحلية لم تكن مهيئة بعد لانبثاق هذا النوع الجديد من الانتظام الاجتماعي، الذي ينضوي تحت لواء فكرة وليس على أساس دين أو عرق أو طائفة، والذي يسلم بالحق في الاختلاف، وتجاوز مفهوم "الزعامة" التقليدي إلى التدبير الجماعي القائم على روح الشراكة. مع ذلك، ظل "المجتمع الأهلي"، عنصر دعم وامتداد عابر للحدود المغاربية، لمساندة قوى التحرر في معركة الاستقلال، وفي المبادرات التي خاضتها حركة وطنية ناشئة، متشبعة بأفكار الإصلاح.

لقد عرفت بعض مناطق الداخل، كما هو الحال بالنسبة لشمال المغرب، الذي كان خاضعا للحماية الإسبانية، في نهاية القرن التاسع عشر، إرهاصات حقيقية لنشأة هذا المجتمع المدني، عبر تشكل مجموعات ثقافية، تحلقت حول بعض المجلات أو عملت على بعض المشاريع، مثل مشروع دستور 1908 في المغرب، لكن عزلة بعض هذه النخب، وقوة الضغط الاستعماري، لم تمكن هذه الحركات من متابعة نموها الطبيعي، كما حصل في مصر محمد علي أو في منطقة جبل لبنان، حيث حظيت الحركة الثقافية بقدر واسع من الحماية القانونية والاجتماعية، مكنتها من تحويل أفكارها إلى مشروع مجتمعي حقيقي.

كانت الطموحات كبيرة في هذه المرحلة المبكرة، وكانت رهانات المجتمعات على التنمية والوحدة تتحدى كل المعوقات... وهو ما انعكس في مبادرات التضامن المغاربية، خلال فترة النضال التحرري، وما تبلورت عنه شعارات مؤتمر طنجة، الذي عكس حماسة الاستقلال الراهنة، والثقة في المستقبل. لكن هذه الآمال الكبيرة، المستندة إلى مشروعية التاريخ ومرجعية الثقافة، والمؤسسة على إرادة الشعوب، لم تكن كافية لمواجهة التحديات، فما فتئ منطق الدولة القطرية، والمصالح الخارجية والإقليمية أن تحولت بدورها إلى عنصر حاسم في سلة البدائل المطروحة على هذه شعوب.

إن طرح سؤال المغرب العربي اليوم ليس مجرد عود على بدء، لأن التاريخ لا يمكن أن يعود إلى الوراء، كما أنه لم يسبق للتاريخ أن أعطى للشعوب أو للدول الفرصة لتصحيح أخطائها... لقد ترسخت حقائق على الأرض لا يمكن إلا القبول بها.. ومن ثمة فإن للدولة القطرية منطقها ومشروعيتها التي لم تعد تقبل المراجعة، وهو ما يعني أن المشروع المغاربي أصبح بحاجة إلى مرتكزات تختلف، إلى درجة كبيرة، عن تلك التي تمحورت حولها أفكار الرعيل الأول من الحركة الوطنية.



المغرب العربي : أي دور للمجتمع المدني في التنمية والديمقراطية ؟ واقع الحال

- المجتمع المدني المغاربي المفهوم، الوظائف والمعيقات.
- المجتمع المدني مقاربة في المفهوم.
- محنة المجتمع المدني في الفضاء المغاربي وحدود مساهمته في نشر قيم الديمقراطية.
- المغرب العربي في اهتمامات نخب المجتمع المدني : سياقات التواري والانتكاس.
- المجتمع المدني.. الصحافة رافدا.
- اتحادات الكتاب المغاربية، منطلق الديمقراطية ورهان الوحدة.
- اتحاد المغرب العربي بين المسارات الانعزالية والرهان الاستراتيجي.
- العلاقات الاقتصادية الصينية المغاربية : المغرب، الجزائر وتونس نموذجا.



إن طرح سؤال المغرب العربي اليوم ليس مجرد عود على بدء، لأن التاريخ لا يمكن أن يعود إلى الوراء، كما أنه لم يسبق للتاريخ أن أعطى للشعوب أو للدول الفرصة لتصحيح أخطائها... لقد ترسخت حقائق على الأرض لا يمكن إلا القبول بها.. ومن ثمة فإن للدولة القطرية منطقها ومشروعيتها التي لم تعد تقبل المراجعة، وهو ما يعني أن المشروع المغاربي أصبح بحاجة إلى مرتكزات تختلف، إلى درجة كبيرة، عن تلك التي تمحورت حولها أفكار الرعيل الأول من الحركة الوطنية.





(المجتمع المدني) المغاربي

المفهوم، الوظائف والمعيقات

د. محمد الغيلاني

هل يمكن اعتبار المجتمع المدني واقعا بديهيا قابلا للتعريف، وهل نتعاطى معه بوصفه حقلا قابلا للدراسة والتفسير والتحليل.

في الغالب، نحن نستهلك المجتمع المدني بدلا من إنتاجه، إننا نشهد تآكلا للروح المدنية وإفراطا في التسويق لمفهوم المجتمع المدني، تلك هي المفارقة التي تهيمن على التعاطي مع فرضية المجتمع المدني، التي يلزم التأكد من صحتها، قبل الشروع في الاعتراف بوجودها.

تواجه المناقشات حول المجتمع المدني عائقين: عائق التعريف، وعائق الوجود

وستنطلق هذه الورقة من اعتبار مفهوم المجتمع المدني فرضية بحاجة إلى إعادة بناء على ثلاث مستويات أساسية:

أولا على المستوى النظري والمفاهيمي (أركيولوجيا المفهوم)

ثانيا على المستوى المنهجي والمعرفي (المفهوم أداة تحليل وتفسير)

ثالثا على المستوى السوسيولوجي (مؤشرات المجتمع المدني من الناحية السوسيولوجية)

من الناحية النظرية، ينتمي المفهوم إلى حقل معرفي فلسفي خاص، تبلورت معالمه في الفكر الفلسفي الغربي وفي شروط تاريخية واجتماعية لها معالمها المميزة. والبحث في المفهوم بحد ذاته، يمثل مشروعا نظريا، فالنصوص الفلسفية المؤسسة للمفهوم، تنتمي إلى اللغة اللاتينية والتي نقل عنها المفهوم عن طريق الترجمة إلى اللغات الأوروبية المحلية. ينضاف إلى ذلك انتقال المفهوم من حقل معرفي إلى آخر ما لقحه بتصورات متناقضة. فمسيرة المفهوم عبر التاريخ الطويل جعلته يتخذ عدة معاني ومضامين.

بدأ ظهور المفهوم خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بعد اختفاء دام لأكثر من 150 سنة. وهو الآن ينسحب تدريجيا من الخطاب الأكاديمي، ليحتل موقعا مهيمنا في التداول اليومي. إن هذا التحول له دلالة إبستمولوجية، تستدعي عناية معرفية أثناء القيام بحفريات حول المفاهيم.

في أطروحات القرن الثامن عشر ترسخ الفصل بين الدولة ومملكة اللادولة أي؛ المجتمع المدني، وبين 1750 و1850 بلغت اختلاطات المفهوم ذروتها، حيث أصبح يقصد به مجموعة مؤسسات غير حكومية، بمعنى الأسواق الاقتصادية، العائلات، الهيئات الخيرية، النوادي، الجمعيات، الكنائس ودور النشر.

إن "Civil" في اللاتينية مرادف "Political" في الإغريقية. ولذلك عندما تُرجم المفهوم وقع التباس بين مفهومي المجتمع المدني والمجتمع السياسي. ويستعمل أرسطو مفهوم "Zoon politikon"، بما يفيد الحيوان السياسي، على الرغم من أن "Politikon" في الإغريقية، تفيد أيضا "اجتماعي"، لذلك نعتبر أن كثيرا من الغموض ترسخ بفعل الانتقالات من الإغريقية إلى اللاتينية، ثم إلى اللغات الأوروبية المحلية.

هناك مثال آخر من اللغة الألمانية حيث نجد مفهوم Burgerliche gesellschaft،

ففي معجم ألماني لاتيني يعود إلى 1480، يحدد المجتمع المدني بوصفه المجتمع البشري اللائكي بهذا المعنى. فالمفهوم ينطوي على دلالتين: المجتمع المدني والمجتمع البرجوازي





(المجتمع المدني) المغاربي

المفهوم، الوظائف والمعيقات

د. محمد الغيلاني

هل يمكن اعتبار المجتمع المدني واقعا بديهيا قابلا للتعريف، وهل نتعاطى معه بوصفه حقلا قابلا للدراسة والتفسير والتحليل.

في الغالب، نحن نستهلك المجتمع المدني بدلا من إنتاجه، إننا نشهد تآكلا للروح المدنية وإفراطا في التسويق لمفهوم المجتمع المدني، تلك هي المفارقة التي تهيمن على التعاطي مع فرضية المجتمع المدني، التي يلزم التأكد من صحتها، قبل الشروع في الاعتراف بوجودها.

تواجه المناقشات حول المجتمع المدني عائقين: عائق التعريف، وعائق الوجود

وستنطلق هذه الورقة من اعتبار مفهوم المجتمع المدني فرضية بحاجة إلى إعادة بناء على ثلاث مستويات أساسية:

أولا على المستوى النظري والمفاهيمي (أركيولوجيا المفهوم)

ثانيا على المستوى المنهجي والمعرفي (المفهوم أداة تحليل وتفسير)

ثالثا على المستوى السوسيولوجي (مؤشرات المجتمع المدني من الناحية السوسيولوجية)

من الناحية النظرية، ينتمي المفهوم إلى حقل معرفي فلسفي خاص، تبلورت معالمه في الفكر الفلسفي الغربي وفي شروط تاريخية واجتماعية لها معالمها المميزة. والبحث في المفهوم بحد ذاته، يمثل مشروعا نظريا، فالنصوص الفلسفية المؤسسة للمفهوم، تنتمي إلى اللغة اللاتينية والتي نقل عنها المفهوم عن طريق الترجمة إلى اللغات الأوروبية المحلية. ينضاف إلى ذلك انتقال المفهوم من حقل معرفي إلى آخر ما لقحه بتصورات متناقضة. فمسيرة المفهوم عبر التاريخ الطويل جعلته يتخذ عدة معاني ومضامين.

بدأ ظهور المفهوم خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين بعد اختفاء دام لأكثر من 150 سنة. وهو الآن ينسحب تدريجيا من الخطاب الأكاديمي، ليحتل موقعا مهيمنا في التداول اليومي. إن هذا التحول له دلالة إبستمولوجية، تستدعي عناية معرفية أثناء القيام بحفريات حول المفاهيم.

في أطروحات القرن الثامن عشر ترسخ الفصل بين الدولة ومملكة اللادولة أي؛ المجتمع المدني، وبين 1750 و1850 بلغت اختلاطات المفهوم ذروتها، حيث أصبح يقصد به مجموعة مؤسسات غير حكومية، بمعنى الأسواق الاقتصادية، العائلات، الهيئات الخيرية، النوادي، الجمعيات، الكنائس ودور النشر.

إن "Civil" في اللاتينية مرادف "Political" في الإغريقية. ولذلك عندما تُرجم المفهوم وقع التباس بين مفهومي المجتمع المدني والمجتمع السياسي. ويستعمل أرسطو مفهوم "Zoon politikon"، بما يفيد الحيوان السياسي، على الرغم من أن "Politikon" في الإغريقية، تفيد أيضا "اجتماعي"، لذلك نعتبر أن كثيرا من الغموض ترسخ بفعل الانتقالات من الإغريقية إلى اللاتينية، ثم إلى اللغات الأوروبية المحلية.

هناك مثال آخر من اللغة الألمانية حيث نجد مفهوم Burgerliche gesellschaft،

ففي معجم ألماني لاتيني يعود إلى 1480، يحدد المجتمع المدني بوصفه المجتمع البشري اللائكي بهذا المعنى. فالمفهوم ينطوي على دلالتين: المجتمع المدني والمجتمع البرجوازي



هذا الالتباس سيد الموقف، تقريبا، في كل من الأنجليزية والفرنسية.

من الناحية المفاهيمية :

ينتمي مفهوم المجتمع المدني لشبكة كثيفة من المفاهيم المجاورة، ذات الصلة بتجارب المجتمعات الأوروبية في تحرير المجتمع والإنسان من الاستبداد والشمولية والتيوقراطية، فأنتجت هذه السيرورة فكرا وقيما، كانت تتطلع للكونية ولأن تمثل بديلا تاريخيا.. وبعيدا عن الخوض في مصداقية هذا التطلع، يمكننا أن ندعي أن المجتمع المدني هو: جزء من سيرورة اجتماعية تعتمل مفاعيلها في الكيان الاجتماعي برمته؛ أي أن المجتمع المدني هو: سيرورة غير قابلة للتحقق من دون تداعي سيرورات نظيرة، كسيروة الديمقراطية وحقوق الإنسان... (تجربة الأنوار الأوروبية مثلا، وتجربة بناء الدولة).

<u>على المستوى المنهجي والمعرفي:</u>

لايمكن معرفة المجتمع المدني بصفة مباشرة، ولكن يمكن إخضاعه للتأويل. إنه سيرورة اجتماعية ونمط من الروابط، لذلك نستعمل مفهوم المجتمع المدني لتفسير وتحليل السيرورات الاجتماعية وأنماط الروابط، التي لا نجربها كما نجرب العائلة مثلا، ولكنها مع ذلك تقترن بجوهر حياتنا الاجتماعية. بهذا المعنى نستعمل المفهوم كأداة تحليل للتحولات الاجتماعية (مقولة تفسيرية)، ولا نكتفي بمجرد البحث عن تعاريف، لا تجلب فوائد ذات معرفية. هل يكفي الادعاء بأن المجتمع المدني مقولة تفسيرية، بينما هو ذاته بحاجة إلى تفسير؟

من عوامل غموض المفهوم كثرة تداوله، وتنوع المواقع الاجتماعية للمتكلمين به وفيه. لقد تحول المجتمع المدني إلى أنشودة، كلما تزايد استعماله ازداد غموضه(ألغوزة). لذلك نتساءل حول تصاعد مد التبشير بالمجتمع المدني: ألا يكون ذلك بداية لنوع جديد من الإيديولوجيا؟ ألا يعكس/ يخفي الخطاب حول المجتمع المدني تنافسا للهيمنة على الفضاءات الاجتماعية؟ كيف نعرف المجتمع المدني بالوساطة (وظيفة)، ثم نستعمله في تفسير تلك الوساطة ذاتها؟ إن تداول مفهوم المجتمع المدني لا يعني أن له وجودا سوسيولوجيا.

<u>على المستوى السوسيولوجي</u>

ما هي المؤشرات السوسيولوجية التي يمكن اعتمادها لوصف ظاهرة ما بالمجتمع المدني؟

هل بالاعتماد على المؤشرات الكمية؟ أم بالاعتماد على تناسل الخطاب حول المجتمع المدني؟ وهل نسلم للظواهر الاجتماعية التي تنتشر باسم المجتمع المدني بالحق في هذا التصنيف؟ هل تفيد المطالبة بالمجتمع المدني انتكاسة للسياسي ورفضا له؟ هل يمكن تفسير مخاطر الانقلاب على الحياة السياسية بدعوى صعود مد المجتمع المدني؟ ألا يمكن تفسير المناداة بالمجتمع المدني على أنها تعبير عن خيبة أمل وانعدام الثقة في الدولة والمجتمع السياسي؟

عندما نقوم بمقابلة مفهوم المجتمع المدني بالدولة على أساس أنهما يمثلان طرفي معادلة يتجاذبان من خلالها مواقع السيطرة، نكون عندها بصدد الخلط بين الأدوار والوظائف.. ليس الخلاف حول من ينبغي له أن يكون أقوى من الآخر، أو أعلى درجة وأوفر حظا وهيمنة. ولكن من الضروري أن يحضى المجتمع المدني بقدر من القوة بما يؤهله لأن يكون حصنا للمجتمع ضد الاستبداد أيا كان مصدره، وأن يحوز على الجرأة لتوجيه النقد ليس فقط للدولة، ولكن للمجتمع برمته، وأن يقترح مشاريع لإصلاح ما انفسد، أو المساهمة في بناء إجراءات لتغييره. لكن ليس في مشروعه نوايا لأن يكون بديلا عن الدولة.

سؤال المجتمع المغاربي

هل يمكن تناول موضوع المجتمع المدني في شروط اجتماعية غير مناسبة؟ هل الحديث عن المجتمع المدني المغاربي يقود إلى دعم تحول ما؟ هل بمقدورنا أن نتحدث عن رأي عام مغاربي تعددي؟ هل الدولة المغاربية لها قابلية التعايش مع تجارب مدنية مستقلة؟

لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني مغاربي ما لم يتم الحسم في الشروط السوسيولوجية لانبثاقه. إن مجتمعاتنا منهكة .. استنزفها الاستبداد ومزقت روحها المدنية. عندما ترفض الدولة المجتمع المدني، فإن السبب هو خوفها من فقدان الشرعية. وعندما تقبل به فإنها تفكر في طرق التحايل عليه وسرقة جهوده وقرصنة مطالبه. وحتى الأحزاب السياسية تنظر لفكرة المجتمع المدني بكثير من الجحود والتحفظ (النفاق).



إن المجتمع المدني هو مجتمع تسويات (على عكس المجتمع السياسي)، لذلك هو أكثر مرونة وتكيفا وتضامنا.. هناك إفراط في توظيف المجتمع المدني لخدمة مشروع مناهض للمجتمع المدني نفسه: نماذج كثيرة كانخراط زوجات الزعماء المغاربيين في أنشطة اجتماعية، مشكل الأمازيغية والقبايل، مشكل الصحراء، ... الخ. فهل نملك من حيث الخبرة الاجتماعية سيكولوجية تؤمن باستراتيجيات التنازل للاستمرار معا والعيش المشترك؟ وهل هناك ممكنات لقيام تضامنات وتسويات باسم المجتمع المدني بعيدا عن الولاءات الأنانية؟ هل توجد قواعد وأسس لمنظومة قيم مدنية تنتظم في دوائرها ثقافة الاعتراف بالتعددية، بما هي تعددية في الهويات وفي الانتماءات وفي التأويلات؟

إن أهم العوائق التي تنتصب أمام المجتمع المدني المغاربي هي: الاستبداد، والقداسة (التيوقراطية)، وأزمة الشرعية، واستقالة النخب أو توقف انخراطها في النقاش العام، إضافة إلى التراجع عن الرهان الفكري والثقافي وغياب المرجعيات والنماذج. هكذا فبناء المجتمع المدني ليس عملية برمجة، بل سيرورة اجتماعية طبيعية داخلية المنشأ، خاضعة لمبدأ التراكم.. حيث يقترن المجتمع المدني بسيرورة الديمقراطية، التي تستجيب بدورها لسيرورة اجتماعية تطالب بدولة وليدة إرادة من صنع البشر، أي دولة يستطيع المجتمع أن يغيرها ويستبدلها. لذلك ففي مجتمعات غير متعودة على تدبير الاختلاف يمكن أن تمارس عمليات الهيمنة أو الإقصاء باسم المجتمع المدني، إذ في مثل هذا السياق يستخدم المجتمع المدني كعقيدة سياسية مغلقة.

في المغرب العربي تهيمن دعوتان :

تدعم مجتمع مدني وظيفي

تدعم مجتمع مدني مستقل

(يمكن أن نستحضر هنا تجربة اتحاد كتاب المغرب في عهد حكومة التناوب، حيث قاد هذا الالتباس في الموقع إلى انهيار الاتحاد، وذلك حين شارك الاتحاد في مسيرات تضامن مع العراق في الوقت الذي تلقى فيه دعما ماليا من دولة الكويت لطبع بعض منشوراته).

إن المجتمعات المغاربية المنهكة أصبحت بنية مواتية للشمولية والاستبداد، حيث تتآكل الحياة المدنية بتآكل الرصيد الرمزي لقيم العيش المشترك والمنفعة المتبادلة والصالح العام، هناك تدهور عام للنسيج الاجتماعي ولكل الروابط والبنيات الاجتماعية، التي تحمي الفرد والجماعة من دواعي الزمن الاستبدادي، ومن العزلة داخل الفوضى.

في كل التجارب ارتبط انبثاق المجتمع المدني بتحرر المجال العام وإنهاء هيمنة أجهزة الدولة على فضاءاته. وحيث يستفيد المنتسبون للمجتمع المدني من وضع اعتباري بوصفهم كائنات مدنية بالأساس، أي كائنات أخلاقية تنازلت طواعية عن أنانياتها. ما ينقص المجتمعات المغاربية لتدخل عصر المجتمع المدني هو: الوعي المدني الذي يعد مؤشرا حاسما لقياس ضعف أو قوة المجتمع المدني. إلا أن هذا الوعي المدني لا يتأسس بمنأى عن الدولة. وليس أية دولة. لذلك على النخب المغاربية أن لا تنظر إلى المجتمع المدني كخصم للدولة أو كبديل عنها، إنه بحاجة إليها، لا بل بحاجة إلى دولة قوية (فصل السلط، والتوزيع العادل للثروات)، والدولة بحاجة لمجتمع المدني (كامل الأوصاف)، مجتمع مدني مستقل مؤثر في القرار، ويحضى بوجود مُمَأسس ومُدَستر.

وستبقى مسألة المواطنة معلقة في المغرب العربي، لأنها مرتبطة عضويا بالمجتمع المدني، فحيث المجتمع المدني فثمة مواطنين، أي كائنات إرادية مستقلة حرة، لا رعايا أو مستهلكين، فالمجتمع المدني بتعبير كلنر يمثل على الدوام مملكة الحرية، لأنه نتاج لإرادة أعضائه.

إن تطوير عوامل إيجابية لانبعاث المجتمع المدني المغاربي مرتبط بـ:

- دور النخبة، فكريا وإعلاميا وفنيا
- كتابة تاريخ المغرب العربي.
- فتح نقاش عمومي عبر وسائل الإعلام.
- تأسيس مراكز بحث تعنى بالشأن المغاربي أكاديميا والتركيز على مراكز البحث الاستراتيجي.
- تشجيع على الاستثمار في إعلام مغاربي: قناة فضائية، صحافة مكتوبة، تكنولوجيا الانترنت.
- تشجيع الإبداع الفني والروابط الفنية المغاربية.
- التركيز على أهمية الرياضة كدعامة لتوحيد مشاعر الانتماء.
- الدعوة إلى تأسيس مرصد الوحدة المغاربية.





المجتمع المدني مقاربة في المفهوم

د. عبد الرحمن شحشي

إن أصول المجتمع المدني نجدها في الموروث الكلاسيكي، الذي فهم هذا المجتمع بوصفه جماعة منظمة سياسيا. و"التمدن" الذي نظر في الهيمنة العامة للمقولات السياسية.

إن نزوع أفلاطون إلى الحديث عن مركز أخلاقي ثابت للحياة العامة، قاد محاولته لتوحيد العناصر المتنافرة، وحفز تلميذه أرسطو إلى توجيه نقد قوي لأستاذه. كان المجتمع المدني عند أرسطو لا يزال رابطة سياسية، تحسن من وضع مواطنيها، ولكن المجتمع المدني بني على احترام الميادين المختلفة والروابط المتعددة التي تعاش فيها الحياة.

ومثلما كان تقدير أرسطو للتنوع والتمايز هنا، كان المجتمع المدني، مع ذلك، ينتظم حول العلاقات المباشرة التي تربط الأصدقاء الذين تمكنوا، لما يتسمون به من خيرية ارستقراطية مترفة، من اكتشاف الصالح العام والتعبير عنه.

وسعى شيشرون إلى بلورة مفهوم أوسع عن المجتمع المدني، عبر استثمار اعتراف الرومان المميز بوجود مجال خاص يحميه القانون، ولكن انحلال الجمهورية الرومانية وانهيار الإمبراطورية أوقفا مسيرة النظرية الكلاسيكية.

ثم جاءت المسيحية لتقدم المقولات المركزية للحياة والنظرية السياسيتين، ابتداء من النقد الأوغسطيني الذي وجهه للعصر الكلاسيكي. وخلال هذه الحقبة خضعت تصورات الحياة السياسية الدنيوية للنظريات المسيحية عن المجتمع المدني، تلك النظريات التي تمحورت حول حالة السقوط التي تعيش فيها الإنسانية وفسادها، وتبعيتها وتراتبيتها، ونكران هذه النظريات لقدرة الفعل الخلاق على توجيه أعمال البشر. إن إقرار أوغسطين بأن الدولة هي نتيجة للخطيئة دفع توما الأكويني إلى قيادة حركة إصلاحية تصحيحية، وإعادة إحياء نظرية المجتمع المدني لدى أرسطو، بوصفه جماعة منظمة سياسيا، مبنية على منطق متميز لأنظمة الخلق الأخرى. وما دام الوحي لم يطمس محتوى الشؤون الإنسانية الأخلاقي، صار مجتمع مدني متشكل سياسيا شيئا أساسيا للحياة الإنسانية، معبرا عن طبيعة الإنسان، ومحققا غايات الله. ولكن المفاهيم التي تدور حول مجتمع مدني متشكل دينيا لم يكتب لها البقاء. وعندما بدأت محاولات القرون الوسطى التنظيرَ للأمة المسيحية استبق دانتي ومارسيليو البادوي التصورات الحديثة عن مجتمع مدني، حيث أكد أنه يتشكل بقوة واحدة هي سلطة صاحب السيادة الدنيوية.

إن الانتقال التدريجي للحديث عن مجتمع مدني في ظل الأنظمة الملكية المركزية، حفز إلى ظهور نظريات حديثة متميزة حول السلطة، والشرعية، والسيادة. فانعكست غاية المحاولات الكلاسيكية ومحاولات القرون الوسطى للتنظير للمجتمع المدني في مصطلحات كلية، تجسدت في إقرار نيكولا ماكافيللي بأن تراث النزعة الجمهورية المدنية في روما مكن الإمبراطورية من تحويل الصراع إلى استقرار. ولكن انشغاله بالانهيار السياسي صعب عليه مهمة التنظير في مجال العمل الخير، خارج فهم ذرائعي للسياسة.

أما اكتشاف الفرد فكان من مهمة حركة الإصلاح الديني -(مارتن لوتر)- والتي أدت في نفس الوقت إلى تسويغ جديد لسلطة الدولة وإلى مجتمع مدني رتب علاقات المؤمنين المتساوين.



أما توماس هوبز في كتابه "اللفيتان"، فقد كشف عن ظهور الفرد الحسابي الجديد الذي يتعين عليه أن يضع في حسبانه الكائنات الأخرى المنشغلة بذاتها. فكان المجتمع المدني لدى هوبز شيئا مختلقا لأغراض البقاء، ولكن سلطة صاحب السيادة التأسيسية هي التي تتيح الاستفادة من منافع الحضارة. فالعدالة، والمبدأ الأخلاقي، والثقافة، والفن، والعلم اعتمدت على قدرة الدولة على تشكيل مجتمع مدني، يتيح للناس الانصراف إلى أعمالهم بأمن وسلام. وإذا كان هوبز قد نظر إلى المجتمع الكلي المنظم سياسيا، فإنه رأى مستقبلا موسوما بسعي الفرد وراء مصلحته الذاتية.

أما جون لوك فقد قدم تصورا للمجتمع المدني يقوم على الملكية، والإنتاج، والاكتساب، ويستلزم دولة يحكمها القانون لحفظ النظام وحماية الحرية. فالمجتمع المدني يعني إمكانية عيش الناس ضمن شروط الحرية السياسية والنشاط الاقتصادي.

بيد أن أدم فيرغيسون، كان قلقا من التفسخ والشقاق الذين يتسبب بهما السعي التنافسي وراء المصلحة الذاتية، فحاول وضع الشعور الأخلاقي الفطري في قلب المجتمع المدني. وكان أدم سميت قد شارك فيرغيسون إدراكه للفساد، الذي تتسبب فيه التجارة، ولكنه كان أول من أفصح عن المعنى البرجوازي المتميز، الذي مفاده: أن المجتمع المدني ميدان للإنتاج والتنافس ينظمه السوق والصراعات الخاصة للمالكين المنكبين على تحقيق مصالحهم الذاتية. والدور المهم الذي أناطه بالدولة لا يتعارض مع فهمه للمجتمع المدني كميدان للمشاعر الأخلاقية، والفنون، والعلوم. ومنافع الحياة المتحضرة. إن نزوع أدم سميت لمنح أفعال الناس الاقتصادية امتيازا، لخص فرعا فكريا ليبراليا قويا افترض أن السوق هي التي تكون المجتمع المدني.

إن التصور الحديث للمجتمع المدني يمكن أن نسجله مع ايمانويل كانط، الذي ميز بين الجوهر والمظهر، والذي قاده إلى عد المجتمع المدني ميدانا محميا، يمكن الناس من اتخاذ قراراتهم ضمن شروط الحرية. فالميدان الحر، والعدالة، والمساواة، والحريات المدنية الواسعة، والمؤسسات الجمهورية الشرعية، تؤسس "الجمهورية"، وتدفع السعي إلى المصالح الفردية نحو الصالح العام. بيد أن أخلاقيات كانط تعرضت لنقد هيغل لمفهوم "الانطواء على الذات" لدى كانط، وهو ما دفع به إلى التنظير لثلاث لحظات أخلاقية: العائلة، والمجتمع المدني، والدولة. فالمجتمع المدني عند هيغل يسكنه "الإنسان الاقتصادي"، الذي تحركه مصالحه الخاصة. إلا أن هذا المجتمع فشل في حل مشكلة الفقر، وانتهى إلى مذهب رجعي، يرى أن دولة بروسيا البيروقراطية بمقدورها حل النزاعات الاجتماعية. أما كارل ماركس فسجل أن المجمع المدني كان مشكلة يجب التغلب عليها. ولكنه رفض حل هيغل، وقاده استنتاجه إلى وضع نظرية في الثورة الاجتماعية وضعت البروليتاريا في مركز السياسة الاشتراكية، وتطلع إلى دولة انتقالية تأخذ زمام القيادة لدمقرطة المجتمع المدني.

أما مونتيسكيو فوضع الهيئات الوسيطة في صميم النظريات الجمهورية عن المجتمع المدني. في حين رأى جان جاك روسو أن المجتمع المدني هو جماعة يوفق تضامنها بين ذاتية المصالح الفردية وموضوعية الصالح العام. في حين لاحظ دو توكفيل أن المجتمع المدني هو الذي يقيم مجموعة من المعايير غير الرسمية لدعم التجمعات المحلية الوسيطة. وهي الفكرة التي طورها جيمس ماديسون وحنة أرنت وآخرون مثل: ريتشارت سينيت ويورغن هابرماس، الذين بحثوا في كيفية قيام نشاط ثقافي قوي قادر على تحديد قدرة المجتمع المدني على انجاز الوظيفة التوسطية.

إن التنظير للمجتمع المدني بمصطلحات محدودة ومناهضة للدولة كما هو الحال في الخطاب المعاصر سيحول دون الإمساك بالمكنات المنبثقة عن الفعل السياسي .

للمزيد من التفاصيل راجع جون إهرنبرغ: المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة

ترجمة: د. علي حاكم صالح ود. حسن ناظم. المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، الحمراء، لبنان، 2008





محنة المجتمع المدني في الفضاء المغاربي وحدود مساهمته في نشر قيم الديمقراطية

د. عبد اللطيف الحنّاشي تونس

نحن إزاء ثلاثة مفاهيم إشكالية، تعددت المقاربات، وهي تبدو شديدة الارتباط في ما بينها حولها وغير منفصلة عن بعضها البعض. ودون الدخول في متاهة التعريفات والتحديدات النظرية، سنحاول تقديم بعض الومضات تهدف لتقريب المفهوم المستخدم كما تقتضي ذلك الاعتبارات المنهجية.

1- المفاهيم :

أ- المجتمع المدني:

يعتبر مفهوم المجتمع المدني مفهوما حديثا، ظهر مع نشوء الدولة القومية(الدولة – الأمة) ونمو الرأسمالية الحديثة، وتركز حول مفهوم المجتمع البرجوازي كما برز عند هيجل ثم ماركس(علاقات الإنتاج المادية)، وبلور دوركايم (فكرة الاندماج والتّنشئة الاجتماعيّة)، أما ألكسيس دي توكفيل فربط الفكرة بمسألة المراقبة والتّعديل، في حين طور انطونيو غرامشي المفهوم الماركسي للمجتمع المدني ؛ إذ عرّف المجتمع المدني بأنه : "مجموعة من البنى الفوقية كالنقابات والأحزاب والمدارس والجمعيات والصحافة والآداب والكنيسة.."، أما هبرماس فاستعاد تداول مفهوم المجتمع المدني بأبعاده الكلاسيكية والتنويرية، وذلك باستعمال مفهوم الفضاء العام (الشارع والساحات العمومية)، الذي يعبر من خلالها عن مواقفه ومختلف ردود أفعاله تجاه ممارسات الدولة....

واكتسب هذا المفهوم مدلولات جديدة مع التحولات، التي عرفها النظام الدولي وانتشار العولمة الاقتصادية (الرأسمالية) وثورة الاتصالات ونظم المعلومات. كما اتخذ بعدا أيديولوجيا بعد ارتباطه بالحركات السياسية والاجتماعية، التي عرفتها بلدان أوروبا الشرقية خلال عقد الثمانينات، والتي توجهت نحو تقليص سيطرة الدولة على الاقتصاد والحياة السياسية.. وأصبح مفهوم المجتمع المدني منذ التسعينيات من القرن الماضي، من أكثر المفاهيم تداولا وإثارة للجدل خاصة في عالم الجنوب.. وغالبا ما يحيل مفهوم المجتمع المدني إلى جملة من العلاقات المدنية والمعاملات الاقتصادية بين أفراد المجتمع من ناحية، والتمثلات السياسية للحقوق الأساسية للمواطن، بما يعني شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع...

أما في المجال العربي، فتتردد في الساحة الفكرية عدة معاني ودلالات لمفهوم المجتمع المدني؛ إذ يعتبر البعض أن المجتمع المدني يتكون من المنظمات والجمعيات والمؤسسات والهيئات، التي تعمل في إطار النشاط التطوّعي خارج أطر الدولة والعائلة، وخارج علاقات السوق الرأسمالي، في حين يستثني البعض الأحزاب السياسية من تشكيل المجتمع المدني باعتبارها تعمل من اجل الوصول إلى السلطة.

كما يدمج فريق آخر المجموعات، التي تستند على أساس الدين أو الطائفة أو الانتماء الإثني (الولاءات التحتية) كجزء من المجتمع المدني، باعتبارها، تدافع عن منتسبيها وتسعى إلى التغيير والدفاع عن حقوق فئات اجتماعية واسعة وتطلعاتها.

ويخلط البعض أيضا، بين طبيعة النشاط الذي تقوم به مؤسسات المجتمع



المدني ومنظماته، وبين شروط قيامها واستمرارها. أما على المستوى القانوني، فتصنف منظمات المجتمع المدني عادة، كمنظمات خيرية تعمل للصالح العام.

وبشكل عام تتطلب عملية بناء المجتمع المدني المعاصر شروطاً ومواصفات عديدة منها: التعددية، وقبول اختلاف الرأي، وحق المعارضة السلمية، والحريات العامة، ومنها حرية إنشاء الجمعيات والمنظمات والتطوع واللامركزية....

ب- النظام الديمقراطي: يتأسس النظام الديمقراطي، حسب أغلب الباحثين المختصين، على جملة من القواعد والقيم، التي تميز السلطة، من حيث شكلها ومؤسساتها التي تنظم بواسطتها الإدارة السلمية للصراع في المجتمع بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة... أهمها: سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وحرية الفكر، وحرية التعبير، وحرية تكوين الأحزاب السياسية في إطار التعددية، وإجراء الانتخابات الدورية (التشريعية والرئاسية والبلدية...) كأساس للمشاركة الجماهيرية في اختيار ممثلي الشعب وتداول السلطة.

ج- المغرب العربي:وهو المجال الجغرافي والحضاري والثقافي والتاريخي، الذي يعيش فيه أبناء المنطقة بخصوصياتهم المميزة. لقد أدرك الغرب هذه الحقيقة مبكرًا في إطار هذا التّقسيم، كما تعاملت فرنسا مع هذا الواقع بعد احتلال الجزائر (1830)، وتونس (1881)، والمغرب (1911-1912)، وعملت من أجل أن يكون المغرب العربي جزءًا من الاتحاد الفرنسي (1946). أما أحزاب الحركة الوطنية في المغرب العربي، فلم تهتم بذلك إلا في وقت متأخر نسبيا (مجلة المغرب العربي التي أصدرها محمد باش حامبة في جينيف سنة 1916...)، وتم تجسيد الفكرة مع تأسيس جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين في باريس سنة 1927). وفي المؤتمر التأسيسي لمكتب المغرب العربي في القاهرة بين 15 إلى 22 فيفري 1947. هذا الطموح تحول إلى واقع. وبعد الاستقلال كان مؤتمر طنجة (27-30 أفريل 1958) وصولا إلى معاهدة مرّاكش وقيام اتحاد المغرب العربي (17 فيفري 1989). كما طرح المنتدى الاجتماعي المغاربي، الذي يمثّل تجمّعا لبعض القوى التّقدّميّة المنخرطة في ميثاق المنتدى الاجتماعي العالمي مشروع المغرب البديل.. غير أن البعض لا يتحدث إلا عن المغرب الكبير في الوقت الذي جاءت بعض التيارات الإسلامية السلفية بمفهوم الغرب الإسلامي.

2- تشكل المجتمع المدني في المجال المغربي ومحنته :

1- مراحل تشكل منظمات المجتمع المدني : عرفت هذه المنظمات 3 محطات رئيسية :

- مرحلة النشوء والتطور: وكان ذلك في إطار الهيمنة الاستعمارية؛ إذ برزت جمعيات ثقافية ورياضية واقتصادية وتربوية وفكرية استغلت الهامش القانوني، الذي توفر لها لتعمل لتحقيق أهدافها وممارسة وظائفها، لتساهم بقدر أو آخر في حركة التحرر الوطني بمعناها الواسع.

- مرحلة الدولة الوطنية: يمكن القول إجمالا، إن المرحلة الأولى من البناء الوطني تأسست، أولا، على توجّه يقوم على الانسجام الكامل بين الحزب (أو أحزاب) والدولة بمختلف هياكلها ومؤسساتها. تميزت هذه المرحلة بهيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني، وذلك تحت شعارات مقاومة التخلف والتخلّص من مخلفات الاستعمار وبناء أمة جديدة. وهو ما يقتضي التكتل والوحدة القومية، الأمر الذي أدى إلى وأْد كلّ أشكال التعدّد والتنوّع الفكري والتربوي والثقافي والتنظيمي في جميع المجالات من قبل الدولة. غير أن ذلك لم يمنع من تحقيق بعض الانجازات ذات الأثر العميق على مستوى التطور العام لمجتمعات تلك البلدان. وقد تبدو التجربة التونسية هنا ذات دلالة إذ لعبت الدولة دورا محوريا في إصدار قوانين اجتماعية واقتصادية ذات نفس إصلاحي وتقدمي، بهدف بناء مجتمع متطور ومتقدم (التعليم، الضمان الاجتماعي، قانون الأحوال الشخصية، التنظيم العائلي..)

- مرحلة أواخر السبعينيات: توسّع مجال فعل المجتمع المدني وهامشه في اغلب بلدان المغرب العربي تماشيا وما حدث في العالم من تغييرات



عميقة، فتعددت وظائف منظمات المجتمع المدني، واتسع مجال حضورها، وإن بتفاوت، من قطر إلى آخر..كما حقق البعض منها الكثير من الإنجازات والمشاريع يبدو بعضها نوعيا. فكيف يبدو واقع منظمات المجتمع المدني في الفضاء المغاربي؟

ب - محنة منظمات المجتمع المدني في دول اتحاد المغرب العربي :

تتطلب عملية بناء المجتمع المدني أرضية ملائمة، تمكّن الهياكل من العمل والنشاط؛ كالتعددية وحق المعارضة السلمية، وإقرار الحريات العامة، ومن ضمنها حرية إنشاء الروابط والمنظمات والجمعيات وتمتعها بالاستقلال الذاتي؛ المالي والمعنوي، وحرية العمل ...

تبدو هذه المعطيات في الواقع متفاوتة من دولة مغاربية إلى أخرى، كما تبدو مواقف السلطات الحاكمة وسلوكها مع منظمات المجتمع المدني متفاوتة من دولة إلى أخرى... ويظهر أن انقطاع التطور الطبيعي لتلك المنظمات أثّـر على أسلوب أدائها؛ فكان نهوضها الثاني صعبا، ولكنه كان مندفعا في الغالب. ومنذ أواخر السبعينيات، برزت في تونس، مثلا، بعض منظمات المجتمع المدني المستقلة، كما عرفت كل من المغرب والجزائر نفس التوجه خلال الثمانينيات. أما الآن فيبدو أداء منظمات المجتمع المدني ووضعها ووظائفها متفاوتا بين دولة وأخرى من دول المغرب العربي إذ يبدو مثلا وضع منظمات المجتمع المدني في المغرب الأقصى الآن أفضل من مثيلاتها في بقية دول الاتحاد.

وبشكل عام تواجه منظمات المجتمع المدني مشاكل عديدة معقّدة ذات طبيعة ذاتية بنيوية وأخرى موضوعية، مما حدا بالبعض إلى القول أن تلك المنظمات تعيش في حالة غيبوبة.

فما هي أبرز تلك العراقيل التي تواجه تلك المنظمات وتعرقل نشاطها؟

تواجه منظمات المجتمع المدني العربي عامة، والمغاربية خاصة، مجموعة من الصعوبات والعراقيل نذكر منها:

• الموضوعية :

- محاولة أجهزة بعض حكومات المغرب العربي التغلغل بطريقة منهجية في أغلب منظمات المجتمع المدني المستقلة، وذلك بهدف توجيهها والسيطرة على توجهاتها.

- محاولة بعث منظمات اصطناعية تفتقد إلى الشرعية والقاعدة الاجتماعية الضرورية، ففي تونس توجد مثلا أكثر من 9400 منظمة، يرى الملاحظون أن سبع منظمات منها تتمتع باستقلالية تامة عن الدولة، في حين تقع البقية تحت أنواع مختلفة من الوصاية، وفي المغرب الأقصى توجد أكثر من 30 ألف جمعية ومنظمة لا يعرف بالضبط عدد المنظمات المستقلة.

- عرقلة الأجهزة الحكومية لنشاط المنظمات؛ إذ يصل الأمر حتى إلى عرقلة انعقاد اجتماعات المنظمات الدورية أو السنوية.

- فرض قيود مالية: لا تتلقى منظمات المجتمع المدني غير المرتبطة بالسلطة مساعدات مالية من قبل الدولة من ناحية، ثم إن هذه الأخيرة، ونتيجة لامتلاكها الوسائل والآليات القانونية والمادية، فإن بإمكانها عرقلة وصول الدعم المالي الخارجي أو الهبات المالية المُرسلة لتلك المنظمات من جهات صديقة أو من منظمات رديفة. كما يمكن لأجهزة السلطة الحدّ من الوسائل الذاتية، التي قد تساعدها على الوصول إلى الاستقلال المادي، وذلك من خلال ممارسة رقابة مالية متواصلة..

- تحاول الأنظمة الحاكمة، عادة، دفع منظمات المجتمع المدني للابتعاد عن الشأن السياسي إلا إذا تعلق الأمر بالتمجيد والإطراء أو الدعم لتصورات الأنظمة وأفعالها السياسية...

- مضايقة بعض الحكومات للنشاط الإقليمي أو الدولي لبعض منظمات المجتمع المدني؛ من ذلك ملاحقة منظمات المجتمع المدني المغاربي، أصحاب فكرة المغرب البديل، من قبل بعض الحكومات مثلما حصل للمنتدى الاجتماعي الذي كان انعقاده مقرّرا في نواكشوط خلال شهر جانفي 2008، في حين تمت محاصرة لقاء لجنة المتابعة للمنتدى الاجتماعي المغاربي من قبل الجهات الأمنية. وتمّ منع اجتماعاتها في تونس خلال شهر مارس 2006 (محاصرة مقرّ الرّابطة التّونسيّة للدّفاع



عن حقوق الإنسان). وكذلك الحال في الجزائر فيما يخصّ أشغال الإعداد للمنتدى الإجتماعي المغاربي في حين سمحت حكومة المغرب الأقصى بانعقاد هذا المنتدى..

• علاقة منظمات المجتمع المدني بالجهات المانحة :

- تثير هذه العلاقة الكثيرة من الأسئلة والانتقادات، ليس من قبل الأنظمة المناهضة لمنظمات المجتمع المدني فحسب، بل حتى من قبل بعض المستقلين أو العاملين في صلب تلك المنظمات، وتبدو هذه العلاقة شائبة في أحيان كثيرة ؛ إذ تخضع لبعض أجندات ومصالح الجهات المانحة، لذلك يرى البعض هذه العلاقة غير بريئة في كثير من الأحيان، وقد تمس سيادة الدولة، وهو ما يضع منظمات المجتمع المدني في حرج، كما تُستغل من قبل بعض الأنظمة للتشهير بالمنظمات غير المطيعة.

- على مستوى الدول: تبدو مواقف الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا الشمالية، التي تدعو منظمات المجتمع المدني إلى تطوير نشاطها الإنساني، وفي مجالات ذات علاقة بحقوق الإنسان، وتقدم لها الدعم، في الوقت الذي تقدم فيه كل أشكال الدعم والتأييد للأنظمة المغاربية، التي تعرقل نشاط منظمات المجتمع المدني وتضع شتى أنواع العراقيل أمام تطورها..

- كما تخضع بعض منظمات المجتمع المدني إلى محاولات توجيه مواقفها وطبيعة أنشطتها من قبل بعض القوى الدولية والإقليمية الرسمية وغير الرسمية، المُمَوّلة لمشاريع تلك المنظمات وخدمة أغراضها السياسية ومشاريعها وبرامجها..

فإلى أي مدى يمكن لهذه المنظمات التمتع بالاستقلالية في صياغة برنامجها وماليتها وتحركاتها وأنشطتها؟...

- تُتَّهم منظمات المجتمع المدني من قبل بعض الأحزاب والمنظمات السياسية بأنها ساهمت في تجفيف المنابع الاجتماعية لتلك الأحزاب، التي عرفت ضمورا في حجمها نتيجة لجوء الكثير من محازبيها (لسبب أو آخر) إلى تلك المنظمات التي توفر، على ما يبدو، مناخا أفضل للعمل، وربما أسهل، وإمكانيات مادية أوسع، وضمانات أكثر للعطاء والنشاط من الأحزاب السياسية التي تتهم عادة بالتكلّس. الأمر الذي تولد عنه تراجع في دور الأحزاب وإشعاعها الوطني.

- الاستنقاص من أهمية دور المنظمات : يعتبر بعض الباحثين أن تنظيمات المجتمع المدني في الفضاء المغاربي غير قادرة على القيام بدور الوسيط (المطالب، الضغط، التأثير...) بين المجتمع والدولة، كما هو الشأن بالنسبة إلى المجتمع المدني في الدول الغربية.. وذلك لعدة اعتبارات منها:

• الذاتية : ويمكن تصنيفها إلى ثلاث :

- الأولى تتعلق بمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في مجتمع المغرب العربي. وهو متفاوت، ولكنه عموماً متدن. وهو ما يحول دون تمكن «المواطنين» من وعي سياسي واجتماعي متقدم. الأمر الذي يمنع هؤلاء من إمكانية معرفة حقوقهم ومصالحهم وممارسة حرياتهم وقناعاتهم، بعيداً عن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية اليومية الحادة لتأمين المتطلبات الضرورية كالمأكل والملبس والمسكن وتكاليف التعليم والطبابة، قد يقول قائل: إن تلك البيئة والظروف قد تكون حافزا لمنظمات المجتمع المدني للنشاط والعمل، غير أن المهمة تبدو صعبة حتى لا نقول مستحيلة...

- الثانية: طبيعة البنية الاجتماعية والثقافية السائدة في البلدان المغاربية: وهي بدورها متفاوتة من بلد إلى آخر؛ إذ مازالت البنية القبلية والعائلية سائدة في بعض تلك البلدان، في حين تتخذ طابع الجهوية (الانتماء إلى نفس الولاية أو الجهة)، دون الحديث عن دور التنوع الإثني في أغلب تلك البلدان. ولكن الأخطر من كل ذلك، أن الكثير من منظمات المجتمع المدني تتعامل مع هذا الواقع، من خلال تكريس الولاءات الفردية وتشريعها بوعي أو بدون ذلك، بل قد تستنجد بعض المنظمات بهذا الواقع عند الضرورة، وهو ما يعيق الاندماج الوطني المجتمعي، ويساهم بالتالي، في تثبيت التفكك الاجتماعي، وعرقلة انتقال المجتمع إلى المرحلة المدنية: مجتمع



المواطنة والقانون والمؤسسات والحداثة.

الثالثة: وتتعلق باتهامات توجه للمسؤولين في تلك المنظمات، من داخل السلطات الحاكمة وحتى من خارجها أحيانا، باستغلال تلك المنظمات وتوظيفها لتحقيق أهداف وغايات ومصالح مادية ومالية شخصية وعصبوية، لدرجة اتهام تلك القيادات بالارتزاق والفساد المالي والتمعّش على حساب المصلحة العامة والمبادئ السامية التي تعمل تلك المنظمات من أجل تحقيقها..

فأي دور لتلك المنظمات في إرساء أو تطوير التجربة الديمقراطية في الفضاء المغاربي؟

ثالثا: دور منظمات المجتمع المدني في المغرب العربي في تطوير التجربة الديمقراطية

بالرغم من تأصّل مفهوم المجتمع المدني في الغرب وتنوع تجاربه، فإن الاختلاف ما يزال قائما بين علماء السياسة والاجتماع حول طبيعة الدور، الذي تقوم به تلك المنظمات : السياسي والاقتصادي والإنساني والحقوقي. أما في العالم النامي والعربي منه تحديدا، فإن الأمر يبدو أكثر تعقيدا وتشابكا، نتيجة لحداثة المفهوم وكذا التجربة في حدّ ذاتها، ونتيجة لطبيعة المجتمع، ومدى قابليته لتلك المنظمات (هل يمكن أن تقبل منظمات الدفاع عن الشواذ في المجتمع العربي عامة مثلا) من ناحية، ولطبيعة السلطة السائدة (مواجهة السلطة أو المساهمة في تغييرها) من جهة ثانية، لذلك تبدو مهام تلك المنظمات دقيقة وحسّاسة تنشط في أرض مزروعة بكثير من الألغام...

يعتبر لاري دياموند، الباحث السياسي والمحرر المشارك لصحيفة الديمقراطية التي تصدر في الولايات المتحدة، أن من أولى المهامّ التي يمكن أن تقوم بها منظمات المجتمع المدني هي : العمل من أجل أن تقلص ممارسة الدولة من سلطاتها، وذلك بواسطة أدواتها التنفيذية المختلفة، وخاصة مواجهة ما قد ينجم من سلبيات ومساوئ أو انتهاكات للقانون من قبل المؤسسات الحكومية المختلفة. لذلك يعتبر منظمات المجتمع المدني، التي تتمتع بحرية الحركة والنشاط والحيوية والاستقلالية، من أهم الوسائل للكشف عن الفساد ومحاصرته والقضاء عليه خاصة، بالنسبة إلى التجارب الديمقراطية الحديثة النشأة، وفي فترات إعادة هيكلة النظام الاقتصادي، وذلك نتيجة لعدم وجود الوسائل القانونية، التي من خلالها يمكن مواجهة الفساد. لذلك يبدو وجود الصحافة الحرة القوية والمنظمات المستقلة ضرورية للتنبيه، وإعطاء الفرصة للأجهزة ذات العلاقة لاحتواء مختلف أشكال الفساد والحد من انتشاره.

كما يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقوم بعدة مهام في ترسيخ التجربة الديمقراطية وذلك من خلال:

- حث المواطنين على المشاركة السياسية، وبالتالي مزيد من تمسكهم بحقوق المواطنة.

- توفير المناخ الديمقراطي داخل المنظمة للممارسة الديمقراطية للأعضاء العاملين، وهي فرصة هامة لتدريب هؤلاء لاكتساب الخبرة اللازمة لتلك الممارسة. كما تتيح لهم مجالا واسعا للتربية الديمقراطية وذلك من خلال: المشاركة التطوعية في العمل، وممارسة نشاط جماعي في إطار حقوق وواجبات محددة للعضوية، والتعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأي الآخر وإتاحة الفرصة للمساهمة في اتخاذ القرار والممارسة الانتخابية لاختيار قيادات المؤسسة...وهو ما يتيح لهؤلاء نقل تجربتهم تلك خارج إطار منظمتهم، وبذلك يساهم في وضع أرضية متينة للممارسة الديمقراطية.

لذلك يعتبر بعض الباحثين أن منظمات المجتمع المدني، يمكن أن تلعب دورا مركزيا في تعزيز التطور الديمقراطي، وتوفير الشروط الضرورية لتعميق ممارستها، بل يمكن أن تكون بمثابة «البنية التحتية للديمقراطية»، باعتبار دورها في تسيير المجتمع، في حين اعتبرها البعض الآخر، بمثابة مدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على ممارستها. بل إن البعض اعتبر وجود منظمات المجتمع المدني المستقلة الفاعلة ؛ كالنقابات والجمعيات والمنظمات الشبابية والنسائية... مقياسا لنجاح التجربة الديمقراطية في المجتمع من دونها.



آما المفكر المغربي محمد عابد الجابري، فيرى أن المجتمع المدني يقوم بدوره في بناء الديمقراطية على مستويين :

أولهما : دور ثقافي وتعبوي؛ يتحقق من خلال نهوض المجتمع المدني بوظائفه الأساسية في المجتمع. وثانيهما: الدور التربوي، الذي يتحقق من خلال الممارسة الديمقراطية، والتدريب العملي على أسسها في الحياة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني.

ومهما كان الأمر تبدو منظمات المجتمع المدني في المجال المغاربي حديثة النشأة، وذات نشاط محدود، رغم توفر الإمكانيات الذهنية الواسعة لمنتسبيها، وهي قادرة على المساهمة الفعالة والناجعة في بناء التجربة الديمقراطية، على المستوى القطري، وتعزيز وجودها إذا توفرت لها الشروط الموضوعية الدنيا. ونعتقد أن بإمكان تلك المنظمات أن تلعب دور القاطرة في التسريع في بناء صرح الاتحاد المغاربي، وذلك من خلال المساهمة في نشر فكرة المغرب الموحد وتدعيمها. ولا شك أن من أولى الخطوات الضرورية في هذا المجال، هي تجاوز العراقيل التي تضعها الحكومات المغاربية الحاكمة، والانطلاق في توحيد تلك المنظمات لهياكلها على مستوى الفضاء المغاربي وتفعيلها حتى تصل إلى مرحلة الضغط الإيجابي على الحكومات، وتساهم في إزالة العقبات التي تعرقل الانتقال الحر للبشر والسلع ورأس المال والمؤسسات بمختلف أشكالها...

مراجع البحث

بشارة(عزمي) : المجتمع المدني، دراسة نقدية(مع الإشارة للمجتمع العربي).الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت لبنان ،1998.

قرنفل(حسن) : المجتمع المدني والنخبة السياسية:إقصاء أم تكامل.أفريقيا الشرق،المغرب 2000.

بنسعيد العلوي(سعيد) : "نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الربي الحديث"في المستقبل العربي عدد158، سنة 1992.

غليون(برهان)"بناء المجتمع المدني العربي:دور العوامل الداخلية والخارجية"في المستقبل العربي عدد1992،158

- Habermas(J) : L'espace public..., traduction de l'anglais,Paris .Payot 1993.
- Ferguson(A) : Essai sur l'histoire de la société civile, traduction de l'anglais , Paris , Puf 1992
- Rondot, Pierre"; « L'union du Maghreb arabe"», in L'Afrique et l'Asie modernes, N°163, hivers 1989- 1990.
- Santucci, Jean-Claude"; « Vers le grand Maghreb"», in Problèmes politiques et sociaux, N° 626, février 1990.
- Starova, Luan"; « L'union du Maghreb arabe dans le contexte méditerranéen"», in Etudes internationales, N°41, 4/1991.
- Zghal(A) : « Le concept de société civile et la transition vers le multipartisme"», in, Changements politique au Maghreb, éd CNRS. Paris 1989.





المغرب العربي في اهتمامات نخب المجتمع المدني : سياقات التواري والانتكاس

أسامة الزكاري

لا يمكن الحديث عن حضور الحلم المغاربي في حياتنا المعاصرة، إلا من خلال تمثلات النخب وإطارات المجتمع المدني لمختلف جوانبه وقضاياه. ولا يمكن تقييم تجربة العمل المغاربي المشترك بالاعتماد فقط على تجميع تراكمات المنجز الرسمي في هذه الدولة أو تلك. فالموضوع أعمق من ذلك بكثير، ويحمل في طياته تفسيرات شافية لأسباب الإخفاق ولانتكاس التجربة، كما أنه يحيل إلى العوائق "النفسية" الشائكة في تجربة الاندماج المغاربي، إن جاز استعمال كلمة "الاندماج". فالإخفاق، قبل أن يكون إخفاقا للحكومات وللدول، أصبح إخفاقا للشعوب من خلال نخبها المثقفة وإطاراتها الجمعوية ومنظماتها غير الحكومية. سيكون من السهل أن نلقي باللائمة على الأنظمة السياسية الحاكمة ونحملها مسؤولية كل ما جرى، لكي نختزل فيها كل أسباب فشلنا. وسيكون من المريح أن نؤمن بشدة وقع الأزمات الموروثة عن الماضي القريب أو عن الماضي الاستعماري، لكي نعفي أنفسنا عن طرح الأسئلة الحقيقية التي تحرج كل الفاعلين، من مواقعهم السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية أو الجمعوية أو الجامعية المختلفة. وبما أن الأمر بمثل هذا التعقيد، فلابد أن نسائل أنفسنا حول درجة اقتناعنا بأهمية مشروع الوحدة المغاربية، ومستوى عملنا للتأصيل لمنطلقاته ولآفاقه. فبعيدا عن كل هواجس إلقاء المسؤولية على هذا الطرف أو ذاك، نرى لزاما الوقوف للبحث في أشكال تعاطي المجتمعات المغاربية مع الموضوع، انطلاقا من إطاراتها الجمعوية باعتبارها القلب النابض لكل حركة مجتمعية بديلة، تجديدية ومبادرة. وبما أن المجال يظل واسعا، فإننا سنكتفي بتخصيص الحديث عن الحالة المغربية، من خلال مجمل التراكم الذي سجلته السنوات القليلة الماضية.

1- "المرجعية المغاربية" في أداء إطارات المجتمع المدني : مؤشرات محبطة

لا ننوي في هذه العجالة إنجاز تحليل تركيبي لخطابات نخب المجتمع المدني حول موضوع الوحدة المغاربية، بقدر ما نسعى لتجميع العناصر التي نعتبرها ضرورية لإنجاز دراسة قطاعية حول الموضوع، دراسة تستطيع تجاوز الأحكام النمطية المستهلكة حول أسباب تجذر الإعاقة في آليات عمل المشروع المغاربي، والتي تختزل - عموما - في تبعات تآمر هذه الدولة ضد تلك، أو تورط دولة ثالثة في المشاكل الداخلية لدولة رابعة، إلى غير ذلك من التخريجات الصحافية المعروفة. وحتى ننحو بأنفسنا عن تكرار ترديد مضامين نفس الكليشيهات المستنسخة، نكتفي باختزال مظاهر توظيف ما يمكن نعته "بالمرجعية المغاربية" في الموقف وفي التفكير وفي الأداء في مستوياته المحصورة في زمانها وفي مكانها.

من الواضح أننا نعاني من تقصير جلي في الاشتغال على التأصيل النظري والثقافي لقضايا الاندماج المغاربي، إذ لازلنا نفتقد إلى مقاربات فكرية مستقلة عن ضغط "السياسي" وعن تبعات



"الحروب الباردة" المستعرة بين دول المنطقة وبين أنظمتها السياسية. وغني عن التذكير أن التأصيل الفكري يظل حجر الأساس في كل جهود إنجاح مثل هذا النوع من المشاريع الاندماجية. لا يتعلق الأمر بمقاربات تقنية، تحصر العمل في بعده الإحصائي الجاف، من حيث مساءلة الأرقام والمعطيات الاقتصادية المستجدة أو المنتظرة، بقدر ما يسعى إلى استنطاق عناصر التقاطع التاريخي بين مختلف المكونات الناظمة للهوية الثقافية الموحدة للمنطقة المغاربية. وعلى النقيض مما كان مأمولا، فجهود النخب المثقفة قد تركزت - بشكل عام وفي أحيان كثيرة - على تدعيم نزوعات شوفينية ضيقة، تقارب قضايا الهوية الثقافية المشتركة، إما في إطار قطري ضيق بخصوصيات "فريدة"، أو في إطار أوسع يثبت مركزية أداء هذا القطر أو ذاك وريادته في صنع معالم الانتماء الثقافي المغاربي الموحد.

وعلى مستوى جمعيات المجتمع المدني وفعاليات المنظمات غير الحكومية، "فالمرجعية المغاربية" لا تحضر إلا في سياقات مناسباتية هامشية وضيقة جدا، عند توظيفها من قبل إطارات محسوبة على تيارات سياسية إسلامية أو أمازيغية، توظفه التيارات الأولى لتدعيم انتصارها للتيار الإسلامي بكل من الجزائر وتونس تحديدا، وتستغله التيارات الأمازيغية لتبرير مواقف مفتعلة حول تاريخ مفترض وهوية مختلقة لفضاء هلامي يرد تحت تسميات مختلفة، حسب مستويات الاستغلال الوظيفي ودرجة التعبئة الجماهيرية والحماس الشعبوي، من قبيل منطقة شمال إفريقيا، أو المغرب الكبير، أو تامازغا، ... وسواء في حالة التيارات الإسلامية أو تيارات الحركة الأمازيغية، فمثل هذا الاستغلال لا يستند إلى عمق تأصيلي قادر لا على الغوص في متاهات التاريخ ولا على ابتكار آليات استشراف المستقبل، إذ يظل مفتقدا لأي رؤية استراتيجية بخصوص قضايا الوحدة والاندماج.

وعموما، فإن قراءة سريعة للائحة أنشطة الإطارات الجمعوية المغربية على امتداد خريطة البلاد، انطلاقا من رصدنا لما استطعنا حصره من إصدارات صحافية خاصة بهذه الأنشطة سواء في الإعلام المكتوب أو الإعلام السمعي البصري أو الإعلام الإلكتروني، تجعلنا نسجل غيابا تاما لأي مجهود "مدني"، مستقل عن الدولة وعن الأحزاب السياسية، بخصوص "أوراش" البناء المغاربي، باستثناء لقاءات محدودة حول قضايا جزئية مغرقة في نخبويتها، مثل اللقاءات الشعرية أو الندوات الإبداعية في مجالات الرواية أو القصة أو ما شابه ذلك من المنتديات التي لا يكون لها أي امتداد مجتمعي واضح ولا أي عمق هوياتي موحد. أما حضور الهاجس المغاربي كانشغال شعبي عام، فلا نجد له أي أثر إلا في حدود ضيقة جدا وهامشية إلى أقصى حد. وبطبيعة الحال، فليس هناك أي مجال للمقارنة بين هذا الوضع وبين أشكال التعاطي مع القضايا القومية الكبرى، حيث نسجل حضورا قويا لأنشطة إشعاعية عديدة، عبر مختلف جهات الوطن، تستحضر قضايا مركزية في الانشغالات القومية الكبرى، مثل قضيتي فلسطين والعراق. وهي القضايا التي استطاعت منظمات المجتمع المدني أن تخلق حولها إجماعا كبيرا وتعبئة جماهيرية منقطعة النظير، جسدتها - بشكل خاص - سلسلة المسيرات المليونية المتضامنة مع القضيتين والتي عرفتها جل شوارع مدن البلاد، وكذلك حرص جمعيات المجتمع المدني على إدراج فقرات إشعاعية حول تطورات القضيتين المذكورتين في لقاءاتها التواصلية الدورية. لذلك، أصبح اعتياديا أن تخصص غالبية الجمعيات الثقافية برامج قارة بهذا الخصوص، كما لو أن الأمر تحول إلى تقليد قار لم يعد بالإمكان تجاوزه بأي حال من الأحوال، الشيء الذي لم يتحقق لقضايا المشروع المغاربي الموحد.

2- نخب المجتمع المدني والقضية المغاربية : بين سقف الانتظارية وروح الإحباط

من الواضح أن مجمل المنظمات غير الحكومية والقوى المدنية والنخب الفاعلة قد عجزت عن بلورة خطاب تأطيري متماسك حول قضايا الوحدة المغاربية.



لذلك، فقد فشلت في اكتساب زمام المبادرة بعد أن عجزت عن فرض صوتها على الهيآت الرسمية، باعتبارها قوى ضاغطة ومؤثرة في خبايا صنع القرار الرسمي، بل وتخلت - بهذا الخصوص - حتى عن وظيفتها الاقتراحية التي ظلت على الدوام ميسما لمبادرات المجتمع المدني الحية ولانتظاراته المستقبلية. ولن نجازف إذا قلنا إن الكثير من هذه الإطارات قد رهنت مشروعها بانتظارات المغرب الرسمي، فكانت النتيجة أن أصبحت تردد تبريراته ومواقفه في الكثير من قضايا الخلاف / أو الوحدة المغاربية، والأمثلة على ذلك كثيرة ومعبرة بهذا الخصوص. فمن قضية إغلاق الحدود المغربية الجزائرية مثلا، إلى إشكالات التكامل الاقتصادي، مرورا بتبعات الحملات الإعلامية والديبلوماسية الموجهة بين مختلف الأطراف المغاربية ضد بعضها البعض، وانتهاء بخبايا المواقف الانفرادية في حوار الشراكات مع مجموعة الاتحاد الأوربي، تتحدد معالم تواري روح المبادرة لدى إطارات المجتمع المدني وارتهانها لسقف المواقف الرسمية المعبرة عن رؤى مراكز صنع القرار ببلادنا. ونتيجة لذلك، وإذا كنا نجد الكثير من التفسيرات "المقبولة" لحالة تنافر المواقف الرسمية على مستوى حكومات الأقطار المغاربية الخمس، فإن حالة التنافر على مستوى إطارات المجتمع المدني تظل من العناصر الدالة على عمق الشرخ الذي يوزع أجزاء الذات المغاربية الواحدة، خاصة وأن هذا التوزع لا يستند - في الغالب - إلى مرجعيات تاريخية أو أسس موضوعية تفرضها ضرورات التحولات السياسية أو السوسيوقتصادية الراهنة. وما يقال عن إطارات المجتمع المدني ونخبه الفاعلة، يمكن أن يقال كذلك عن مواقف أحزاب الطيف السياسي الوطني الراهن بمختلف تلاوينه ومشاربه.

3- الهوية المغاربية وسؤال الإعاقة :

ارتباطا بجل العوائق المثارة أعلاه، سيكون من اللازم المغامرة بتوسيع دوائر السؤال، لإثارة مختلف التقاطعات الخاصة بالموضوع. على رأس هذه الدوائر نجد قضايا البحث العلمي والتنمية الجهوية المندمجة داخل المحيط المغاربي الواسع. فالمؤكد أن البحث العلمي الوطني المعاصر ظل بعيدا عن تخصيب مبادرات الفاعلين الجمعويين لترصيص معالم الهوية المغاربية الواحدة / المتعددة. فباستثناء بعض الدراسات الماكروقتصادية، ثم نزوات الكتابة النقدية الإبداعية، ظلت قضايا الهوية المغاربية بعيدة عن اهتمامات الجامعة المغربية. وبطبيعة الحال، فبعض الأعمال المعزولة والموزعة بين بعض حقول العلوم الإنسانية خاصة، لا تشكل قاعدة بأي حال. فهل الفشل مرتبط بإكراهات العمل الرسمي الذي يحمل أحقاد الماضي وتبعاته الراهنة ؟ أم بعجز النخب عن بلورة مشروعها المجتمعي الاندماجي في إطار مسار الوحدة المغاربية، الشعبية أولا، ثم الرسمية بعد ذلك ؟ وما علاقة الهوية الثقافية والحضارية المشتركة بكل ذلك ؟ ألا يمكن القول إن غياب الاجتهاد النظري حول أفق الهوية المشتركة يظل أساس كل محاولة لتفسير أسباب الإخفاق المتواصل في ترجمة الحلم المغاربي على أرض الواقع ؟ وإلى متى سنبقى خاضعين لسطوة التاريخ في صنع مواقفنا ؟ وما قيمة هذا التاريخ إذا لم نحتف فيه إلا بالإشكالات المعرقلة وبمظاهر الكمون ؟ ولماذا لا تحضر القراءة "الأخرى" للتاريخ، على أساس تدعيم الانتماء الحضاري الواسع لشعوب المغرب العربي في إطار البوتقة المتوسطية الإفريقية / العربية الإسلامية / الأمازيغية / اليهودية ... ؟ ثم ما علاقة ذلك، بآليات اشتغال ثم تفكير صناع القرار داخل التكتلات الجهوية الدولية المعاصرة، خاصة بأوربا وبأمريكا وبآسيا.

.. أسئلة متناسلة، لا شك أن التأمل فيها، ولا أقول الإجابة عنها، تحمل في طياتها الكثير من العناصر المساعدة على فهم أسباب تواري مشاريع التأصيل للهوية المغاربية الموحدة، على قاعدة المصلحة المشتركة، والتاريخ المشترك، ثم - أساسا - المصير المشترك.

يناير 2009 17





المجتمع المدني.. الصحافة رافدا[1]

عبد اللطيف الفراتي
كاتب وصحفي تونسي

ما هو المجتمع المدني؟ وما هي الصحافة ؟ ما هو تاريخ هذا وذاك؟ وما هو دور كل منهما؟ وهل الصحافة مقوم من مقومات المجتمع المدني؟.

في ما يلي محاولة للإحاطة، وأيضا سعي لإبراز دور الصحافة، وبيان ما إذا كانت من مقومات ومكونات المجتمع المدني أم لا، أو على الأقل، رافد من روافده المساعدة.

1. التعريف أولا

اختلف المنظرون في تعريف المجتمع المدني، وإن كان التعريف الأكثر تداولا هو ذلك الذي يعتبر أن المنظمات غير الحكومية، أو التي لا تأتمر بأوامر السلطة، هي القاعدة الراسخة التي يتربع عليها المجتمع المدني.

ويصف المنظرون المجتمع المدني بأنه يمثل مجال الحياة الاجتماعية المنظمة، التي تتسم باعتماد الإرادة الذاتية، والمكتفية بذاتها والمستقلة عن الدولة والقائمة على العمل التطوعي وبدون مقابل ربحي.

وحتى تعتبر التنظيمات المعنية عناصر من المجتمع المدني، فإنه وجب عليها أن تكون مستقلة تماما عن السلطة من جهة، وكذلك ديمقراطية في تسيير نفسها، ويجري تعيين هيئاتها المسيرة بالانتخاب الحر النزيه الشفاف.

1- النشأة والمسار[2]

وإذ إن المجتمع المدني كان قائما منذ وقت طويل نسبيا، والبعض يعود به إلى فترة الإغريق، وتعرض له فلاسفة عصر الأنوار، فقد أخذت أهميته بالتعاظم، منذ سقوط جدار برلين، وقيام العولمة في ظل الثورة الاتصالية الدولية. وقد تركز الاهتمام الدولي بمنظمات المجتمع المدني على إثر الدور الذي لعبته هذه الجمعيات في عمليات انتقال دول أوروبا الشرقية من الاشتراكية إلى الليبرالية عبر سلسلة من التحركات والثورات المخملية.[3]

فبدون الثورة الاتصالية، لم يكن للعولمة أن تقوم، ولا للمجتمع المدني أن يأخذ التألق والقوة الذي اتخذهما .

فلم تعد اليوم جمعية وقع عليها تسلط في أي مكان من العالم باقية في عزلة، بل إن التضامن الجمعياتي الدولي، وحتى غير الجمعياتي فرض بقاءها، وأعطاها قدرة على الصمود وعلى مواجهة السلطة واستمرار حرية قرارها.

2- التضامن الجمعياتي والدولي هو الحزام

كما أن التضامن الجمعياتي الفوق وطني قد تم إرساؤه على قواعد، تشترك فيها الحكومات الديمقراطية ومؤسسات النفع العام، وذلك في إطار ما أسمي "بحق التدخل الإنساني"، والذي نظر له وزير الخارجية الفرنسي الأسبق رولان ديما[4]، فإذا وُصفت حكومة ما بمناهضة بعض مكونات المجتمع المدني عندها، تحت تهمة التذيل للخارج، فإن التضامن الدولي أعطى قوة لتلك الجمعيات والتنظيمات، باعتبار ما وراءها من تأييد دولي، ومنع عنها أذى من يتربصون بها.

وهذا التضامن مكن المجتمع المدني في الدول النامية، أو التي تسمى كذلك من إمكانيات كبيرة لتأدية دورها، أو أدوار معينة موكلة إليها بحكم طبيعتها، مثل عملية التثقيف وبث الوعي السياسي، عبر تمويل أنشطة معينة، تكون مفيدة للمجتمع.

3- أرضية الحرية والديمقراطية ضرورية

وكان الأمير طلال بن عبد العزيز رئيس مجلس أمناء الشبكة الأهلية العربية، دعا الحكومات العربية "لتخليص منظمات المجتمع المدني من قيود الشكوك وظنون الإستقواء بالخارج"، وتساءل: "هل من الخير أن نشل حركة هذه المنظمات بقوانين عرجاء ونتركها تحرث في الماء، وهل من المعقول أن نتجاهل أهمية منظمات المجتمع

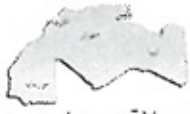

المدني؟"[5]

ولذلك فإن المنظرين اليوم يعتقدون أن قيام المجتمع المدني، يفترض في بلد معين توافر أرضية قوامها ديمقراطية حقيقية، وليبرالية في كل مناحي الحياة، وبالنسبة للبعض اعتماد اقتصاد السوق، وإن كان ليس هناك إجماع حول هذه النقطة بالذات.

2. المجتمع المدني المزيف

هناك جمعيات كثيرة في بعض بلداننا المسماة نامية أسستها الحكومات وتتولى رعايتها، وحتى تمويلها، وهي تدافع بكل تبعية عن مواقف تلك الحكومات، وتنمق سياساتها، وتريد فرض نفسها على الساحة المحلية، وخاصة على الساحة الدولية، على اعتبار ما تقدمه من أنها من مكونات المجتمع المدني، غير أنها تبقى مرفوضة على المستوى الدولي، غير معترف بها، ولا مقبول التعامل معها، أو اعتمادها من قبل المنظمات الجامعة للتنظيمات الحرة، ولا من قبل هيئات الأمم المتحدة أو هيئات الحكومات أو المجموعات المانحة.

وبالمقابل فإن من الحكومات من تعادي وتعرقل عمل مؤسسات المجتمع المدني، وتحاصرها.

فأمام الأهمية التي اتخذها المجتمع المدني، والثقل الذي امتلكه في التأثير على القرار محليا ودوليا، فإن أعدادا من حكومات البلدان النامية قامت بتأسيس جمعيات تابعة تسمى في لغة المجتمع المدني الحقيقي بجمعيات "حقيقة حكومية" OVG عوضا عن ONG

3. الصحافة : هل هي من صلب المجتمع المدني أم رافد له

أما تاريخ الصحافة، فيعود إلى ما بعد اختراع الطباعة على يدي الألماني «غوتنبرغ» سنة 1447، وقد اعتبر اختراعه أحد أهم الاختراعات في تاريخ البشرية قاطبة، لما وفر من نشر واسع للثقافة وللقراءة والكتابة.

1- لمحة في تاريخ الصحافة

في ألمانيا بالذات صدرت أول صحيفة في العالم بتاريخ 1609 تحمل سمات ومواصفات الجريدة، تحت اسم AVISARELATIONODERZEITUNG، وكانت قبل ذلك صدرت نشرات لم تكن تنطبق عليها مواصفات الصحيفة. وتعاقب بعد ذلك صدور الصحف، ففي إنجلترا كان صدور أول صحيفة في سنة 1621 تحت اسم WEEKLY NEWS، وفي فرنسا صدرت أول صحيفة سنة 1631.

2- صحافة العرب والمغرب العربي

وسوف لن يعرف العالم العربي، وخاصة المغرب العربي، الصحافة إلا بعد ذلك بوقت طويل وما يقارب قرنين من الزمن، أو تزيد.

فكانت أول صحيفة عربية تصدر هي جريدة «الوقائع» المصرية، وقد أصدرها محمد علي سنة 1828.

أما في المغرب العربي، فإن أول صحيفة باللغة العربية قد صدرت سنة 1847 هي «المبشر» في الجزائر، تلتها تونس بإصدار «الرائد التونسي» سنة 1860، وأول صحيفة في ليبيا باسم



طرابلس1866، كما صدرت أول صحيفة في المغرب سنة 1889 تحت اسم «المغرب»، أما موريتانيا فتأخر فيها صدور الصحافة على ما يبدو إلى ما بعد الاستقلال.

4. الصحافة بين مواصفات المجتمع المدني وبين أن تكون رافدا له

ولنا أن نتساءل: هل تمثل الصحافة مكونا من مكونات المجتمع المدني؟

ليست الصحافة بجمعية أو جمعيات مستقلة عن السلطة.. وليست هي عملا تطوعيا ..ثم إن العمل فيها يتم بمقابل، بعكس ما يحصل في الجمعيات الأهلية. غير أن المفاهيم تتغير وتتطور. ويتفق البعض من الباحثين على أن الصحافة، وكذلك معاهد استطلاع الرأي، تعتبر من مكونات المجتمع المدني، على الأقل في ما تؤديه من خدمات، غير أن هؤلاء يرون أن هناك شروطا لانتساب الصحافة إلى المجتمع المدني:

أولا : أن تكون الصحيفة مستقلة كل الاستقلال عن السلطة، وعن الأحزاب وعن مواقع الضغط الاقتصادي.

ثانيا : أن لا تتلقى أي تمويل مباشر



أو غير مباشر من السلطة أو من مواقع القوى.

ثالثا : أن تلتزم الحياد الكامل والموضوعية والمصداقية في ما تنشر.

1- بين الإنكار والإعتراف

وإذ ينكر الكثير من المنظرين على الصحافة أن تكون من مكونات المجتمع المدني، باعتبار أنها مؤسسات رأسمالية غالبا، تخضع لمنطق الربح والخسارة، فإن آخرين يعتبرونها كذلك. ويؤكدون أن صحافة الرأي، وليس الصحافة التجارية، ولا صحافة الإثارة هي جديرة بأن تصنف في خانة مكونات المجتمع المدني.

ويقول المدافعون عن حق الصحافة في الانتساب إلى المجتمع المدني: إن نفس السؤال يمكن أن يطرح بالنسبة للجمعيات ما هو حقيقي وما هو مزيف منها.

2- شهادة من مصدر موثوق

ويقول هنري فالو وهو أحد أخصائيي العمل الجمعياتي المستقل على الصعيد الدولي: «قد يقال إن الصحافة هي حليف للمجتمع المدني، ولكننا نستعمل تعريفا أوسع، في ما يسمى الخط الثالث، ففيما عدا العائلة والدولة والسوق فإن الناس يجتمعون لدفع مصالحهم المشتركة والتقدم بها، وهكذا فإن المجتمع المدني يضم الجمعيات وعدة تنظيمات أخرى.. وأيضا بعض الصحف، وسيقال إن أغلب مؤسسات الصحافة هي تعبير عن القطاع الخاص، تستهدف الربح، سواء عن طريق الاحتكار أو الإعلان، ولكن الحقيقة أيضا، هي أن وسائط الإعلام تشكل مساحة رمادية، بين القطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني، ضرورية لأعمال الدفاع عن المجتمع المدني وتبليغ صوته، وتتخذ مكونات المجتمع المدني صبغتها الجدية من اهتمام الصحافة بها.

وتعتقد كثير من الجمعيات أنها تربح معاركها غالبا، ليس عن طريق التحركات في الشارع مثل المظاهرات أو الإضرابات، بل عن طريق المقالات والصور المنشورة عبر الصحافة.

5. الخاتمة

أولا : إن المجتمع المدني ليس بالوحدانية التي يتخيل الكثيرون، فحركته النبيلة في أصلها عرضة للتزييف، والمواجهة والمقاومة.

ثانيا : إن الصحافة عموما إن لم تكن جدلا مكونٌ من مكونات المجتمع المدني، فعلى الأقل، رافد مهما لذلك المجتمع في غالبها الأكبر.

ثالثا : وبالطبع ليست كل الصحافة مكونا من مكونات ذلك المجتمع المدني، أو رافدا من روافده كما رأينا سالفا، تماما كما إن الجمعيات التابعة والمؤسسة خصيصا للوقوف إلى جانب الحكومات، أو القوى الضاغطة التي لا تتمتع بأي قدر من استقلال القرار، لا يمكن أن تعتبر من مكونات المجتمع.

وما دام مرتكز هذه المداخلة هو الصحافة رافد من روافد المجتمع المدني، فلنا أن نلاحظ نهاية، أن بعض الصحافة في بلدان العالم الثالث، تكتفي أحيانا بنشر أخبار وبلاغات الجمعيات، التي لا تنتمي حقا لمكونات المجتمع المدني، ولا تخضع لمواصفاته، وتمتنع عن نشر أخبار المجتمع المدني الفعلي، وتتناقض مع الأسس التي يعتمدها، كما رأينا، وخاصة الطوعية والاستقلال عن السلطة أو مواقع النفوذ، وبهذه الصفة فإنها أي تلك الصحافة تبعا لذلك، لا يمكن اعتبارها سندا للمجتمع المدني الحقيقي.

هوامش

*رئيس التحرير الأسبق لجريدة الصباح التونسية، الأمين العام المساعد الأسبق للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، رئيس جمعية الصحفيين التونسيين الأسبق. كاتب صحفي ومحلل سياسي.

(1) مداخلة تم إلقاؤها في ندوة مركز «مدى» في إطار ندوة «المغرب العربي، أي دور للمجتمع المدني في التنمية والديمقراطية» بين 17 و19 فبراير 2010 بالدار البيضاء بالمغرب

(2)موسوعة ويكيبيديا باللغة الفرنسية – المجتمع المدني –

(3) نشأة وتطور المجتمع المدني – عبدالغفار شكر مجلة الحوار المتمدن

(4) رولان ديما، وزير خارجية فرنسا في فترة رئاسة الرئيس ميتران، وقد كان صاحب نظريات التدخل الإنساني،

(5) وثائق أشغال المؤتمر الثاني للشبكة الأهلية العربية بالكويت.



اتحادات الكتاب المغاربية، منطلق الديمقراطية ورهان الوحدة



د. أحمد نضيف

تقديم

لا يمكن لأي أحد أن ينكر الدور الإيجابي، الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في بناء المؤسسات الديمقراطية وإعطاء الممارسة الديمقراطية صورتها الفعلية والواقعية، لكن هذه المنظمات رغم طموحاتها الكبيرة، فهي تصطدم بواقع سياسي صعب في دولنا المغاربية.

من هنا سيكون لزاما علينا طرح عدة أسئلة، قبل الانتقال إلى تخصيص الحديث عن الجمعيات الثقافية وخصوصياتها في دولنا :

1. ما الصعوبات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني بصفة عامة في دولنا المغاربية ؟
2. من ينشط في هذه المنظمات؟
3. ما علاقة هذه المنظمات بالحكومات والأحزاب؟
4. ما مصادر الدعم والتمويل؟ وما تأثير ذلك على برامجها؟
5. ما طبيعة الأنشطة التي تزاولها هذه الجمعيات ؟

سيكون لهذه الأسئلة اعتبارُها الإجرائي، وإلا فالأسئلة كثيرة في هذا السياق. قبل البدء في تفكيك سياقات هذه الأسئلة، لابد أن نؤكد أن السؤال الأول هو السؤال المركزي، الذي يلخص مختلف الأسئلة الأخرى، سواء ما أعلنّا عنه أو ما لم نعلن عنه.

تشخيص الصعوبات

1. أزمة الثقة بين هذه المنظمات وبين أنظمة الحكم. والمسؤول عن هذه الأزمة هما الطرفان معا؛ فالحكومات لم تستطع أن تتخلص من الشعور بالخوف والشك تجاه هذه المنظمات، وبالتالي فهي تخاف من تنامي دورها داخل مجتمعاتنا المغاربية فتصبح قوة منافسة.. وهكذا فهي تفرض عليها حصارا قانونيا وسياسيا وثقافيا وإعلاميا، وأحيانا يمكن أن تمارس الأدوار الموكلة لهذه الجمعيات، أو أن تسخر جمعيات إدارية، يكون لها دور سحب البساط من تحت الجمعيات الجادة والمستقلة.. أما مسؤولية المنظمات، فتعود إلى الناشطين فيها أنفسهم، فمن جهة أثبتت التجربة التاريخية، على قصرها، أن الناشطين في جمعيات المجتمع المدني في بلدان المغرب العربي، لا يمتلكون رؤية واضحة لأدوارهم داخل المجتمع، وعلاقتهم بالسلطات، وعلاقتهم بالأحزاب السياسية، وحتى علاقتهم مع مختلف الجمعيات الأخرى، التي تشكل إلى جانبها جسم المجتمع المدني، فإذا ما امتلك هؤلاء الناشطون رؤية واضحة إلى كل هذه الأطراف، يمكن أن نجد انسجاما بين الشعار المرفوع مع الممارسة، وما يترتب عن هذا هو سيطرة الناشطين ذوي المصالح الشخصية مما يضاعف حجم الكارثة، فيصبح العمل الجمعوي مشبوها فاقدا للمصداقية في نظر المواطنين أولا.

2. في علاقة بالناشطين في المنظمات المدنية، وحتى الجادة منها والمستقلة القرار، نجد أغلبهم يعتقد أنه صاحب مشروع الخلاص، حيث يعتقد أنه سيخلص المجتمع والمواطنين من التخلف بجميع مستوياته؛ الفكري، والاجتماعي، والنفسي... وهكذا نجده يشعر بنرجسية كبيرة، ينظر من خلالها إلى الناس من فوق، في حين أنه لو امتلك نظرة واقعية، يقترب فيها من المواطنين عموما، فيدرس حاجاتهم وحالاتهم وأوضاعهم وأنماط تفكيرهم، ويستغل هذا الاقتراب في التأطير والتكوين والتوعية، قلت لو كان الأمر كذلك، لشهدنا تحولا كبيرا في مجتمعاتنا

المغاربية.

3. إلى جانب هذه العوائق هناك عائق الأحزاب السياسية، حيث استغلت دور جمعيات المجتمع المدني وطريقة تحركها في أوساط المواطنين، فأسست بدورها جمعيات موازية لتنفيذ برامجها السياسية، وبالتالي مارست الوصاية عليها، فحرمتها استقلالية القرار من جهة، والاشتغال من جهة ثانية. رغم أن الأحزاب قدمت خدمة جمة لهذه الجمعيات، حيث تهيئ لها فضاءات الاشتغال والعمل وإقامة أنشطتها. هذا على الأقل في المغرب.

4. قد تكون هذه الصعوبات مرتبطة أيضا بمصادر التمويل: ففي غياب تمويل داخلي من طرف الحكومات، وفي غياب شفافية ونزاهة وعدالة هذه التمويلات وتعقيداتها البيروقراطية، تطرح مسألة التمويل الأجنبي إشكالية كبرى؛ بحيث سيكون لزاما على هذه الجمعيات أن تلتزم بأجندة المؤسسات الأجنبية الممولة والداعمة، وهذا سيترتب عنه جهد إضافي كبير من طرف المسؤولين عن هذه الجمعيات لكي يكيفوا أهداف المؤسسات الممولة مع أهداف الجمعيات المحلية، خاصة أن هذه المؤسسات تفرض رقابة صارمة على برامجها وأنشطتها.

5. طبيعة الأنشطة التي تزاولها في ظل هذه الصعوبات هي أنشطة إشعاعية دعائية، وبهذه الأنشطة يكون المجتمع في واد وهي في واد.



الجمعيات الثقافية ودورها في البناء الديمقراطي في دولنا المغاربية

إن الصعوبات التي تواجهها الجمعيات الثقافية أعقد من الصعوبات التي تواجهها باقي الجمعيات الأخرى، وأصل الصعوبات متعلق برهانها على الجانب الثقافي في نشاطها.

1. إذا كنا نتفق أن العلاقة بين الثقافة والديمقراطية هي علاقة تلازم وتكامل، فإن الأمر يختلف في تصور ومخيلة السلطة في بلداننا المغاربية، بحيث تعتبر الثقافة تقييدا أخلاقيا للممارسة السياسية، التي تأخذ على عاتقها النضال من أجل تحقيق الديمقراطية. فهي تستبعد أن يكون للمثقف دور لتحقيق الرهان السياسي. رغم أنه من الصعب تخطي عتبة الثقافة لحظة ممارسة الديمقراطية، لأن هذا العامل هو الضامن لهوية الممارسة الديمقراطية. والثقافة هي صمّام أمان لكل تجربة ديمقراطية تنموية.

2. الصعوبة الثانية التي تواجهها الجمعيات الثقافية، تتمثل في نسبة الأمية المتفشية بين المواطنين، خاصة بين النساء. الأرقام تختلف من بلد إلى بلد، فتونس مثلا، استطاعت من الناحية الكمية أن تصل إلى القضاء على الأمية بنسبة تصل إلى 99 في المائة، لكنها من الناحية النوعية أقل بكثير، وقس على ذلك المغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا مع تفاوت النسب.

3. الصعوبة الثالثة، تتمثل في ارتباط هذه الجمعيات الثقافية بالمؤسسات التعليمية، في غياب مؤسسات وفضاءات ثقافية تمارس فيها نشاطها، ناهيك عن تعقيدات الترخيص التي تواجهها لإقامة نشاط ثقافي.

4. غياب دعم القطاع الخاص للجمعيات الثقافية، وعدم قدرته تخصيصَ قدرٍ من مداخله لهذه الجمعيات، وهو بذلك يكرر نفس الخطأ الذي تمارسه الحكومات، التي لا تخصص للثقافة سوى ما فضل من باقي القطاعات الأخرى.

5. هي أكثر منظمات المجتمع المدني لجوءا إلى الخارج لتمويل أنشطتها، لسببين رئيسيين: الأول سبق أن أشرنا إليه في النقطة السابقة، وهي شح تمويل هذه الجمعيات من طرف الجهات الرسمية المحلية في بلداننا المغاربية، والسبب الثاني هو رهان المؤسسات الأجنبية الممولة عليها لتحقيق أجندتها، وهكذا سيكون المسؤولون على هذه الجمعيات أكثر حذرا وأكثر يقظة، بل أكثر نباهة لتحقيق الأهداف التي تتناسب مع أهدافها المحلية.

اتحادات الكتاب المغاربية

إن تخصيص الحديث عن اتحادات الكتاب المغاربية له اعتباره الواقعي والثقافي، لذا يمكن أن يتبادر إلى أذهاننا سؤال: لماذا اتحادات الكتاب المغاربية؟

والجواب متعدد الجوانب:

1. إن هذه الاتحادات ناضلت من أجل تخصيص مساحة للثقافي، ليكون



عنصرا فاعلا في توجهات دولنا، إلى جانب العناصر الأخرى. وقد أكسبتها هذه الروح النضالية التي تبنتها، مناعة ومصداقية ليس فقط في أوساط المثقفين، بل حتى لدى السلطات.

2. بالإضافة إلى الروح النضالية حرصت هذه الاتحادات على استقلالية قراراتها ومواقفها.

3. امتدادها الزمني رغم ضعف مواردها المادية، بحيث اقترب اتحاد كتاب المغرب من خمسين سنة على إنشائه.

4. حضور بعد بناء المغرب العربي أثناء إنشائها وحتى في مسارها التاريخي.

5. استقطابها لأهم الفعاليات الثقافية السياسية، مما يفسر قدرتها على فرض الثقافي على السياسي، رغم حضوره فيه.

أعود الآن لتفصيل هذه النقط.

في ظل الظروف التي فرضت نفسها على جمعيات المجتمع المدني عامة، والجمعيات الثقافية خاصة، نشأ اتحاد كتاب كل دولة مغاربية.

فقد تأسس اتحاد كتاب المغرب سنة 1961 بمبادرة من المفكرين والأدباء المغاربة، تزعمهم الدكتور محمد عزيز الحبابي المفكر والفيلسوف والأديب المغربي المتميز، وتابع الطريق عبد الكريم غلاب بعده سنة 1968 ثم محمد برادة ... وقد كان المنطلق مغاربيا، إذ سيتكلف الدكتور الحبابي بالتنسيق والاتصال بالكتاب الجزائريين، الذين سيؤسسون بدورهم اتحاد الكتاب الجزائريين: مالك بن نبي ومحمد العيد آل خليفة، ومولود معمري ومالك حداد وجون سيناك، وقد كان التنسيق جاريا بين الجيل الأول من مؤسسي الاتحادين المغربي والجزائري.



وحتى عند باقي الاتحادات الأخرى، أعني اتحاد الكتاب التونسيين: الشاذلي القليبي ومحمد مزالي ومحمد العروسي المطوي وأبو القاسم كرو، والبشير بن سلامة، ومحمد المرزوقي، ومصطفى الفارسي، وحسن الزمرلي، والحبيب بن خوجة. هؤلاء لم تكن فكرة بناء المغرب غائبة عن تصوراتهم.

لكن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان، هو : هل دُفن مشروع اتحاد كتاب مغاربي مع الجيل الأول؟ سؤال يبقى مشروعا بالنظر إلى ما انتهت إليه، أو ما تعيشه اتحادات الكتاب في كل من المغرب والجزائر وتونس من أزمات، من جهة، وبالنظر إلى الشروط التاريخية والسياسية التي كانت مواتية، مع بداية استقلال كل دولة من دولنا، من جهة ثانية. إلا أننا، مع كل ذلك، أي رغم الأزمات التي تعيشها هذه الاتحادات، لم نتخلّ عن فكرة اتحاد كتاب مغاربي، فقد تكررت المبادرة من جديد في الجزائر يوم 25 دجنبر2001 حينما عقد اجتماع تأسيسي لم يُكتب له التحقق على أرض الواقع.

وقد أعيد طرح الفكرة من جديد في فبراير من عام 2006، على هامش اجتماعات المكتب الدائم للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، الذي انعقد بالشارقة، حيث عُقد اجتماع تحضيري لتأسيس اتحاد كتاب المغرب العربي، بحضور الوفد المغربي ممثلا في عبد الرحيم العلام ونجيب العوفي، والوفد الجزائري ممثلا في عز الدين ميهوبي، والوفد التونسي ممثلا في الدكتور مولدي فروج والدكتور خالد الغريبي، والوفد الليبي ممثلا في سعد عمران نافو ولطيفة القبائلي. واتفقت الأطراف الأربعة أن يتم تبليغ اتحاد الكتاب الموريتانيين بمضامين النقطة المدرجة في النقاش.

وأكد المجتمعون على اعتبار اجتماعهم إطارا إحيائيا وتحضيريا، يليه اجتماع لرؤساء الاتحادات في مارس من نفس السنة بمدينة فاس، أو في العاصمة التونسية في أبريل الذي يليه إذا لم يتمكنوا من تهييء أنفسهم في مارس.

وقد جرت مداولات تناولت الأسباب الحقيقية التي حالت دون تأسيس اتحاد كتاب المغرب العربي خلال العقود الماضية، وأوضح المجتمعون أنهم عازمون على تحقيق هذا الحلم، الذي راود المثقفين في المغرب العربي منذ



خمسينات القرن الماضي.

من هذا المنطلق، فإن الأزمة التي تعيشها اتحادات كتاب المغرب والجزائر بالتحديد، يمكن أن تكون لحظة تصحيح لمسار منظمة، لها قوتها الاعتبارية في المشهد الثقافي المغاربي.

المشترك بين اتحادات كتاب الدول المغاربية :

1. أن شعوب المنطقة تتميز بنفس الخصائص النفسية والاجتماعية والثقافية والتاريخية.
2. أنها كانت مقتنعة بأن هذه العناصر المشتركة بين شعوب المنطقة، سيكون لها الحسم في بناء مغرب عربي كبير مهما حاولت السياسات القطرية فعله.



لقد استطاع كل اتحاد أن يؤسس ثقافة لها الجرأة على المساءلة، ضمن مشروع «التغيير» الديمقراطي، بل كان مواكبا لكل التحولات السياسية الناجحة والمخفقة. لذلك كان أعضاؤه جريئين في اتخاذ المواقف من الأحداث السياسية. لكنهم كانوا يؤمنون بأن المثقف الحقيقي هو المثقف العضوي لا المفارق، أو المنعزل، أو المتصوف. وهكذا كانت المشاركة السياسية جزءًا لا يتجزأ من الفعل الثقافي. في هذا السياق نفهم تصريح محمد برادة رئيس اتحاد كتاب المغرب سنة 1981. يقول: «إن اتحاد كتاب المغرب وقد مضى على تأسيسه عشرون سنة، رافق التحولات والصراعات السياسية، وكان مهيئا لعكس مظاهرها وتعبيراتها.. ولطالما حاولت القوى المحافظة السيطرة على مراكز القرار في الاتحاد، إلا أن الثقافة الوطنية وحضورها الفعلي في الساحة، كان يعصم اتحاد كتاب المغرب من الانزلاق إلى طريق الترسيم والاطلاع بدور الدعاية والتبرير».

ولهذا كان كتاب الاتحادات واعين بأن الشروط المحلية: السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، تختلف عن نظيرتها في الدول الغربية، فكان منطلقهم يتمثل في الحرص على اتخاذ المواقف والإعلان عنها دون خوف أو تردد، وقد ساعدهم على ذلك انتماؤهم إلى أحزاب المعارضة في الغالب الأعم.

راهنت الاتحادات على مفهومين أساسيين ومركزيين: مفهوم الانفتاح ومفهوم الالتزام. فكان السؤال الثقافي الذي واكب مرحلة التأسيس هو : كيف يمكن للمثقف أن يكون حاضرا كقوة لها اعتبارها الثقافي والسياسي؟ ومن ثم كانت صورة المثقف، خاصة في المغرب، هي صورة المثقف المدافع عن الأفكار اليسارية وعن الحداثة والديمقراطية.

بهذه المعطيات كلها يمكن القول إن اتحادات كتاب دول المغرب العربي، كانت من أهم الجمعيات الثقافية التي واكبت التطور السياسي نحو الديمقراطية، وواكبت مشاكل تحققها، بل كانت تدافع عنها بقوة، لأن هذه الاتحادات هي التي ساهمت في ربط العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، بحيث كان المنخرطون فيها يتمتعون بوعي نقدي يرفض قيم الديمقراطيات الشكلية، أو النخبوية، ويكشف عن عوائق واختلالات الممارسة الديمقراطية، التي تراهن على تنمية هامشية أو هشة منتهجة، بعيدة عن التنمية الحقيقية التي تتخذ من الديمقراطية وسيلة لتحقيقها. وهكذا فهذه الاتحادات تحاول أن تتتبع مسارات وتجارب "الانتقال الديمقراطي" ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الحقيقية داخل كل بلد على حدة، فكان موقفها واضحا، ويعبر عنه أعضاؤها، هو: إن أنظمتنا الحاكمة مازالت بعيدة عن الديمقراطية التنموية، وخلطت بينها وبين التحديث السياسي الشكلي، فلم تلامس الأوضاع الاجتماعية لشعوب المنطقة. ومن جهة أخرى، أجهدت على مشروع المغرب العربي، رغم أنها أنشأت هياكله.





اتحاد المغرب العربي بين المسارات الانعزالية والرهان الاستراتيجي

أحمد ونيس سفير تونس سابقا

مضى حتى اليوم واحد وعشرون سنة على اتفاقية مراكش، وإذا كان من فضل لهذه الاتفاقية فهو فضل رفع الشكوك التي كانت تحيط بمستقبل المغرب العربي. لقد تم تجميد مسلسل الاندماج الاقتصادي منذ الدورة السابعة لمؤتمر وزراء الاقتصاد (الجزائر ماي 1925). وفي شهر فبراير 1889 عاد الأمل إلى الانبعاث فيما يخص اتحاد المغرب العربي، وبرزت وعود بالتوافق السياسي، والاندماج الاقتصادي، والعمل على خلق قطب استراتجي، لكن هذه الوعود لم تعد مؤكدة حتى اليوم: هناك أولا نزاع الصحراء الذي لم تتم تسويته بعد، يضاف إلى ذلك أن الدول الأعضاء اتفقت منذ خمسة عشر سنة على بناء اقتصادها وأمنها ضمن منطق لا يلبي مقتضيات الاندماج المغاربي. أخيرا فإنه ابتداء من سنة 2006، بدأ المغرب العربي يعرف سباقا نحو التسلح، بصورة غير معهودة، وهو ما أدى يؤدي إلى تقوية الانغلاق الاقتصادي والتسلط السياسي. وطالما استمرت هذه السياسيات النازعة نحو الخارج لا يمكننا أن نستبعد خطر تفكك المغرب العربي.

إتحاد المغرب العربي: نظام جهوي فعال ولكنه غير قار.

تحت شعار: "مغرب من دون حدود" أعطى اتحاد المغرب العربي الدليل على فعاليته. كانت هناك انطلاقة إرادوية قوية سمحت بعقد خمس دورات لمجلس الرئاسة بين يناير 1990 وأبريل 1994، و18 دورة للوزراء مابين: 1990 و1995. خلال هذه الفترة القصيرة التي لم تتجاوز خمس سنوات تركزت الجهود على الإعداد الداخلي، ولم يستطع اتحاد المغرب العربي أن يعبر عن نفسه بصفته كتلة جهوية، في كل التطورات الإقليمية والدولية؛ فلم تنجح موريتانيا في إيجاد الدعم من اتحاد المغرب العربي، في نزاعها مع السينغال، سنة 1989. ليبيا بدورها لم تنجح في الاستناد إلى اتحاد المغرب العربي، في نزاعها مع الدول الغربية الثلاث: فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية سنة 1992.

لم يتدخل اتحاد المغرب العربي كذلك في كل المبادرات التي همت المنطقة، في مسلسل السلام (أكتوبر 1991)، والشراكة الأورومتوسطية 1991 و1995، والحوارات مع المؤسسات الأوربية والمتوسطية 1994. وفي التحضير لمنطقة التبادل الحر العربية شتنبر 1995. في كل هذه المبادرات تصرفت الدول بصورة منعزلة، وفي اتجاهات غير متقاربة، تضاف إلى ذلك ثلاثة أحداث داخلية أضعفت هذه الانطلاقة، وأدت إلى تجميد المسلسل: أزمة الجزائر في شهر يناير 1990 (وقف الانتخابات التشريعية، وانطلاق حملة العنف من طرف المتطرفين الإسلاميين)، والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على ليبيا في سنة: 1992.

في دجنبر 1995 حصل تبادل للرسائل بين وزيري خارجية المغرب والجزائر حول نزاع الصحراء، وعلى إثره دخلت علاقات البلدين حالة من الجمود الطويل. وبعد خمس سنوات، عادت الدورات الوزارية والتقنية إلى الانعقاد، دون أن تؤدي إلى إعادة



انطلاق فعلية للاتحاد المغاربي، ولا إلى جهد للتقارب على المستوى الإقليمي والدولي. واليوم، ونحن في سنة 2010، واحد وعشرون سنة بعد تأسيس الاتحاد المغربي، نجد أنفسنا عند نقطة البداية، والحالة أنه خلال هذه الفترة أدت مجموعة من الوقائع إلى تغيير المشهد والفاعلين.

تزامن الإعلان عن المغرب العربي سنة 1989 مع فترة تميزت بانسياب كبير؛ كانت هناك نتائج البروستيكا، التي جاءت نتيجة تغيير سلمي للنظام السياسي، لمرحلة ما بعد الحرب، ومع بروز المجموعة الأوروبية كبؤرة لنظام أوربي جديد، وإعادة توحيد ألمانيا التي بدأت تقوم بتغيير التوازنات الداخلية داخل هذه المجموعة. لقد أدت هذه المعطيات إلى تركيز الاهتمام على أوروبا الشرقية والغربية.

في هذا السياق، بعث إتحاد المغرب العربي، وفتح الطريق لمحاولة تعويض الوقت الضائع، في إطار الحوار مع أربعة بلدان متوسطية لاتينية هي: إيطاليا وفرنسا واسبانيا والبرتغال، من أجل إرساء جسر باتجاه الجنوب. لقد عرضت هذه البلدان مأسسة العلاقة مع بلدان اتحاد المغرب العربي، في إطار منتدى للتعاون، متركز حول حوض البحر الأبيض المتوسط، وهو حوار خمسة زائد أربعة. لقد عرف هذا الحوار "وهو الوحيد الذي يتوجه إلى بلدان اتحاد المغرب العربي الخمسة"، انطلاقة جيدة، فبعد نجاح الدورتين الوزارتين الأولى والثانية في روما، بتاريخ أكتوبر 1990 والجزائر، في سنة 1991، امتد لكي يشمل مالطا كطرف أوربي خامس، بحيث أصبح خمسة زائد خمسة، وكان من المفترض أن يتابع تطوره بقمة في تونس في يناير 1992.

كانت هذه المؤسسة تتوفر على ثمانية فرق عمل قطاعية، مدعوة إلى تنشيط برامج للتبادل وللتعاون، متلائمة بصورة مثالية مع هذا الإقليم. لقد أدت العقوبات المفروضة على ليبيا، في يناير 1992، بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وفرنسا إلى تجميد هذا المسلسل حتى تاريخ رفع العقوبات على ليبيا، في أبريل 1999. بعد ذلك، انطلقت من جديد الدورات الوزارية في يناير 2001، في القمة التي انعقدت في تونس، في 5 و6 دجنبر 2003، أما فيما يتعلق بجدول أعماله، فقد أصبح منذ ذلك الوقت، متركزا على المسائل المرتبطة بالأمن الإقليمي.

إن العودة إلى حوار خمسة زائد خمسة، بعد تجميد امتد لعشر سنوات، يشير إلى أنه يمثل ضرورة جهوية، والحالة أنه بالرغم من هذه الإرادة المعبر عنها من طرف الشركاء الأوربيين، من أجل التشجيع على مشروع المغرب العربي الموحد، فإن الشركاء المغاربيين لازالوا يتصرفون بصورة منعزلة، فلا توجد أية بنية لتنظيم التعاون بين هذه الدول.

إن بلداننا لا تعمل بمقتضيات عقلانية متعددة الأطراف، وباستثناء هذا الحوار وهو المنتدى الوحيد الذي يجري فيه تمثيل هذه البلدان الخمسة، فإن بلدان المغرب العربي تشارك بصورة غير متساوية في مختلف المبادرات الدولية والإقليمية، سواء تعلق الأمر بمسلسل السلام العربي الإسرائيلي أو الحوار مع losu أو luo والحلف الأطلسي، الشراكة الأورو متوسطية، والاتحاد من أجل المتوسط.

إن ليبيا ليست فقط غير ممثلة في الاتحاد من أجل المتوسط، ولكنها تعلن بصورة واضحة رفضها لهذا المشروع. وفي كل هذه الإطارات ليس هناك أي تنسيق بين مواقف الدول المغاربية المشاركة. إن عدم التنسيق هذا يتفاقم أكثر بسبب التطورات المسجلة خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة، والتي أصبحت تطرح سؤال المبدأ، فيما يتعلق بتصور المغرب العربي ككيان جيوسياسي، وبصورة أعمق فيما يخص أسباب ومعنى وجود اتحاد المغرب العربي، ويمكننا أن نسجل بهذا الخصوص ثلاثة تطورات ذات دلالة: العلاقة مع أوروبا، سباق التسلح، التنافس بين رؤيتين للمغرب العربي.

- العلاقة مع أوربا أدت الشراكة الأورومتوسطية إلى بنينة عميقة للاقتصاد المغاربي، ورغم أن الالتزامات كانت محدودة بين الدول المركزية الثلاث، فقد أدت إلى تغيرات كبيرة على مجمل المنطقة. أصبحت



البلدان المركزية الثلاثة عضوا في منطقة أوربية للتبادل الحر، وتطورت اقتصادياتها، كما تزايدت صادراتها مابين مرتين إلى خمس مرات خلال خمسة عشر سنة. لقد تخلت الجزائر وليبيا عن الاقتصاد الموجه، وتبنت بصورة تدريجية قواعد الاقتصاد الحر، وهذه ثورة أيديولوجية حقيقة نسبيا، فيما بتعلق بالجزائر. امتد التحول كذلك إلى الحلف الأطلسي، وبعد الزيارة التاريخية للرئيس بوتفليقة للأمين العام للحلف الأطلسي، في دجنبر 2001، أقرت الجزائر علاقات ايجابية مع هذه المنظمة، كما أصبحت طرفا في الحوار الأطلسي المتوسطي.

من جهة أخرى، تزايدت المبادلات الاقتصادية بين الجنوب والشمال، وأدى ذلك إلى خلق بنية استقطابية، يضاف إلى ذلك أنبوبان لنقل الغاز، يربطان المغرب العربي بإيطاليا واسبانيا، وثالث لازال في مستوى المشروع يربط الجزائر بإسبانيا (أرزو - ألمرية) ورابع في طور المشروع، سوف يربط نيجريا بأوربا عبر الجزائر. هناك كذلك أنبوب للغاز يربط ليبيا بإيطاليا منذ 6 أكتوبر 2004. وتمثل هذه الشبكة ربطا بنيويا بين المغرب العربي وأوربا، وتوفر 13 % من حاجات الأوربيين من الطاقة.

في 13 نونبر 2008، فتحت ليبيا مع الاتحاد الأوربي مفاوضات بهدف إقرار اتفاقية إطار، موجهة لتطبيع التبادل الحر بين الطرفين. وتمثل السوق الأوربية أكثر من 60% من المبادلات بالنسبة لليبيا، وأكثر من 70% من المبادلات بالنسبة لموريتانيا. أما مع البلدان الثلاثة الأخرى فإنها تمثل ما بين 65 و 80% من مجمل مبادلاتهما. تبرز هذه العلاقات سيطرة الشمال، كما تؤدي إلى خلق رابط حيوي بين كل بلد من هذه البلدان على حدة وأوروبا. إن الملاحظة الأساسية التي يمكن أن نبديها فيما يخص هذا الموضوع، أن هذه البنية المنغلقة لم تستفد من أي جهد لخلق التوازن على مستوى السوق المغاربي، وأنها تسير نحو تفكيك وحدتها الجيو اقتصادية، فكل هذه الالتزامات هي ذات طابع ثنائي.

كان من الممكن أن تكون الأرباح المتحققة من اتفاقيات الشراكة أفضل بالنسبة لبلدان المغرب العربي أو أكبر لو أن السوق المغاربية كانت مفتوحة، ولو أن نظام شمال جنوب تم توسيعه وموازنته بنظام آخر جنوب - جنوب. إن الفائدة التي لا يتم جنيها أو الخسارة الناتجة عن هذا الوضع، حسب تقرير البيترسون أكتوبر 2008، هو نقطتان في النمو الاقتصادي بالنسبة لكل بلد، وحسب دراسة ل: "أطومك أوف سايس"، منشورة في واشنطن فإن ADI تعاني من انحباس بما يعادل مليار دولار سنويا. في هذا السياق فإن احتياجات اتحاد المغرب العربي بديهية، وأقل ما يمكن أن يقال في هذا المستوى أن اتحاد المغرب العربي لا يتحمل مسؤولياته.

- سباق التسلح، هناك سباق تسلح غير خفي بين بلدان اتحاد المغرب العربي خلال السنوات الأخيرة. في مارس 2006، ثم في مارس 2007، قامت الجزائر بتقديم سلسلة من الطلبات من أجل التسلح لروسيا بلغت 10 مليار دولار. لوائح السلاح المطلوب تضمنت مقاتلات ميغ29 ، وطائرات تدريب ياك 200، وطائرات للقتال، ودبابات وصواريخ ووحدات بحرية. وفي أبريل 2009 قررت الجزائر شراء فرقاطة متعددة المهام من نوع FRN. في 2009، كشفت الصحافة الجزائرية أن الجزائر وقعت عقدا مع ايطاليا بمبلغ 400 مليون دولار، من أجل الحصول على 6 فرقاطات FRN مجهزة بصواريخ مضادة للغواصات. هذا العرض جاء لكي يحل محل عقد سابق مع فرنسا، قررت الجزائر إلغاءه بسبب حصول الرباط على الفرقطات نفسها. زيارات وزير الدفاع البريطاني للجزائر في 26 أكتوبر 2009، والضابط المسؤول على الحرب على الإرهاب في دجنبر 2009، ارتبطت بدورها باقتناء أربع فرقطات بمبلغ يربو على أربعة مليارات دولار ونصف، بالإضافة إلى طائرات سمثية من بينها أربعون من نوع MRLN وأخرى من نوع AW وأخرى من نوع 139 v بقيمة 5 مليارات أورو.

وفي سنة 2009 عقد المغرب عقدا للحصول على أسلحة بمبلغ ربع مليار دولار وقام بتحديث أسطوله الجوي الفرنسي من نوع ميراج، وبتجهيز هذه



الطائرات بردرات جديدة. قدم المغرب كذلك طلبا إلى هولندا لشراء ثلاث وحدات بحرية من نوع SIGMA وللحصول على فرقطة فرنسية من نوع FRIN ، كما عقد المغرب مع اسبانيا صفقة بمبلغ 11 مليون أورو سنة 2007 و 114 أورو سنة 2008، وبمبلغ أقل قليلا سنة 2009.

في سنة 2007 وقعت ليبيا والمملكة المتحدة عقدا للحصول على صواريخ بمبلغ 900 مليون دولار، وفي شهر غشت تم توقيع عقدين مع فرنسا بمبلغ 290 مليون أورو، وفي دجنبر، خلال الزيارة الرسمية التي قام بها العقيد القدافي لفرنسا، وقع على عقود تسليح بما يناهز أربعة مليارات أورو ونصف، ومابين أبريل ونونبر 2008 تفاوض مع روسيا على خمسة عقود تتضمن شراء زوارق حربية حاملة لصواريخ من نوع MOLNAI وطائرات مقاتلة من نوع سوخوي نوع MK، ودبابات T 90، وبطاريات صواريخ أرض جو من نوع MMEDD، وتحديث دبابات T 92. وقد بدأ تنفيذ العقد الأول بتاريخ 30 يناير 2010، بمبلغ مليار أورو و300 مليون، وهناك عقود في نفس الإطار هي في طور النقاش مع أوكرانيا.

ما هي التهديدات على المسرح المغربي التي تبرر سباق التسلح؟ إن هذا الجهد من أجل إعادة التسلح يطرح مشكلة الأمن الجهوي. إنه من الصعب أن نحدد تهديدا حاليا يمكن أن يبرر مثل هذه الطلبات بحجمها الكبير. إن حجم وطبيعة هذه الأسلحة لا يتطابق إلا جزئيا مع مقتضيات الحرب على الإرهاب، وهي الآفة التي تعاني منها الأطراف الحضرية والصحراء الجزائرية، والحالة أن التسلح الثقيل الذي هو موضوع هذه الأسواق الحالية لا علاقة له بمثل هذا التهديد. ما هي الأهداف التي تقوم من وراء هذا التسلح؟ كيف يمكننا أن نقيم مدى ملاءمته إذا أخذنا بالاعتبار حجم البرامج الاقتصادية الاجتماعية الثقافية المطلوبة في مجموع بلدان المغرب العربي؟ وفي الجزائر بصورة خاصة، دون أن نقصي الحقل المتوسطي الأوسع والذي أصبح بؤرة النزاع في الشرق الأوسط، وعوامل التقييم التي دفعت إلى إنجاز هذه الصفقات، التي يهتم بأمرها مجموع الجيران، في إطار نظرة تعتبر أن كل تقدير استراتجي وطني يمثل مكونا، لا يمكن فصله عن التقدير الاستراتجي الجهوي؟ بالمحصلة لم يتم القيام بأي جهد داخل اتحاد المغرب العربي من أجل توضيح الرهانات الإستراتجية المشتركة، ولا المحاور السياسية الخارجية، من أجل وضع أسس منطقة مندمجة، قادرة على رسم أولويات مشتركة، وعلى لعب دور فاعل يتمتع بالمصداقية على مستوى الإقليمي وعلى المستوى العالمي. إن عدم التشاور الاستراتجي، بين دول الاتحاد المغاربي، يكشف عن حالة غياب الثقة بين هذه الدول.

- رؤيتان للمغرب، كل البلدان تدرك الآن أن نهاية نزاع الصحراء يحدد الخريطة السياسية للمنطقة، إن تسوية هذه القضية تتم خارج اتحاد المغرب العربي، وكل شيء جاهز لكي يتم الحسم خارج الإطار المغاربي. إذا كان المغرب والجزائر منخرطين في هذا المسار، فكيف يمكن أن نفسر سلبية البلدان الثلاثة الأخرى، فيما يتعلق بتطور النزاع. إن اتفاقية مراكش تنص على مغرب بخمس دول، الجزائر وحدها تسعى إلى خلق دولة سادسة؛ الدولة الصحراوية، وتسعى إلى اتحاد مغاربي بست دول ! وسواء تعلق الأمر بخمس أو ست دول فإن المشكلة ليست مشكلة عددية؛ إن إدراج دولة سادسة مشكلة أساسية سوف تؤدي إلى تغيير الخريطة السياسية، وإلى إعادة طرح السؤال الجهوي وقضايا الاستقرار والأمن داخل الاتحاد المغاربي. إن المغرب، في حالة انفصاله عن عمقه الشرقي، سوف يكون مجبرا على البحث عن مجالات للانفتاح فيما وراء البحر، وضمان فضاء اقتصادي وأمني بديل. إن اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية، والشراكة المتقدمة مع الاتحاد الأوروبي مؤشران مهمان فيما يخص هذه النقطة.

رهانات الصحراء؛ إن استمرار نزاع الصحراء يكشف غياب رؤية لدى الزعماء الأساسيين تتجاوز هذا الرهان، وترتقي بالوضع الإستراتيجي للإقليم. إن شروط الاستقرار والسلام في المنطقة، سوف تتحدد إلى درجة كبيرة، بما سوف يترتب على هذا النزاع. هل



سيسير المغرب العربي باتجاه الانخراط في مجموعة إقليمية متوازنة ومتحررة من تخوفات من الهيمنة؟ إلى ماذا يمكن أن يؤدي خلق دولة سادسة فيما يخص المخططات الأمنية والدبلوماسية؟ والنتائج التي يمكن أن تترتب على المنطقة كنتيجة لذلك؟

إن ولادة دولة صحراوية في ظل نزاع إقليمي مباشر سوف يجعلها في حالة إكراه دائمة على السعي للحفاظ على أمنها، وإلى دعوة بعض الدول الأكثر قربا من كل جيرانها، في مرحلة أولى لحمايتها. هكذا سوف تعتمد على الجزائر أولا، كما سوف تسعى الجزائر، تبعا لذلك، إلى إرساء قواعد على التراب الصحراوي أو سوف تعمل على ذلك بكل المبررات. والنتيجة أن هذا سوف يعطي انطباعا للمغرب بأنه محاصر. من جهة ثانية، هناك عدد من الأطراف التي لديها مطامع في الموارد المعدنية، وفي موارد الصيد البحري لهذه الدولة الفتية المفترضة، والتي سوف تنجذب إليها بسبب موقعها على المحيط الأطلسي، وتقدم لها عروضا سوف تتفاوض عليها وتقبلها لما فيها من مصالح لها، وهذا سوف يؤدي بالولايات المتحدة، والاتحاد الأوربي، إلى الانزعاج من ظهور ومن تمركز قوى جديدة مثل اليابان والصين أو البرازيل أو أية أطراف أخرى، في هذه المنطقة.

إن الرهان، في ظل هذه الشروط، يتجاوز مصالح الدولة الصحراوية الشابة. إن المغرب سيكون الدولة الثانية، بعد موريتانيا، في هذه الحالة، التي تقبل الهزيمة، وفي كل الحالات سوف يسعى إلى موقف دفاعي، وسوف يشعر أن من واجبه الحفاظ على مجهود التسلح، ويأخذ بعين الاعتبار هذه الجبهة القارية والبحرية الجديدة. موريتانيا التي وجدت نفسها مجبرة على الانسحاب من النزاع في شهر غشت 1979، سوف تصبح معزولة عن المغرب الذي كان يشكل عامل توازن بالنسبة لها، في مواجهة الضغوط الجزائرية.

إن إضعاف المغرب لا يخدم انبعاث توازن استراتيجي داخل اتحاد المغرب العربي، كما أن إقرار دولة مهيمنة في مركز المغرب العربي سيؤدي إلى استدامة جهود التسلح (للدفاع عن النفس في مواجهة الهيمنة)، والبحث عن تحالفات خارجية. الجزائر بدورها سوف تضع على كاهلها ثقلا عسكريا ثقيلا جدا، ولفترة غير محددة. هكذا سوف تصبح عناصر تجاوز الانقسام المغاربي ضعفا، في حال فرض خلق دولة جديدة.

إن حظوظ بناء مغرب مندمج، متوازن، آمن، وأقل تسلحا، سوف تصبح قليلة في هذه الحالة. وفي مرحلة ثانية، من المنطقي، فيما يخص الدولة الصحراوية، في حالة قيامها، أن ترفض الوصاية الجزائرية، وهي بهذا سوف تغامر بإثارة سباق تسلح جديد بين المغرب والجزائر، من أجل السيطرة على الأرض. كل ذلك بالعلاقة مع الحاجة إلى التحكيم الخارجي.

هكذا يبدو إذن، أنه في كل الحالات، وبناء على جميع الفرضيات، فإن خلق دولة صحراوية لا يمكن أن يؤدي إلى تدعيم الأمن والاستقرار والوحدة المغاربية. إن الاختيار الأساسي لعدم الاندماج وعدم الثقة يفضي بالضرورة إلى تفكيك الاتحاد المغاربي، ومع الوقت فإن هذا الاحتمال يزداد رسوخا.

لذلك يجب على الدول المعنية أن تستخلص الدروس الأساسية، في الوقت المناسب، وأن تأخذ ثلاثة استنتاجات بعين الاعتبار.

إن الفضاء المشترك للاتحاد المغاربي سوف يتوقف عن كونه ضمانة للازدهار والأمن لبلدان المنطقة، عندما تبني هذه البلدان اقتصادياتها وأمنها خارج نطاقه. فما الحاجة؟ وما معنى أن يوجد هذا الاتحاد، في مقابل الرهانات الاقتصادية والسياسية، بما في ذلك الرهان الصحراوي؟ إن سلبية غالبية البلدان المغاربية، في مقابل التطورات الكبيرة على المشهد الأوروبي والمتوسطي، تعادل استقالة إستراتيجية، كما إن عامل غياب الثقة يؤدي إلى أن الأمن الفردي لكل بلد على حدة، سوف يصبح موضوع تحالفات مع قوى خارجية، متى إذن يمكن أن يبرز الرهان الاستراتيجي الإقليمي كأولوية، لكي يتجاوز الحسابات الانعزالية والضيقة؟



العلاقات الاقتصادية الصينية المغاربية :

المغرب ،الجزائر وتونس نموذجا.

عبد الرحمان الشعيري منظور

تهتم العلاقات الاقتصادية كمقترب علمي في حقل العلاقات الدولية- بدراسة وتحليل التفاعل بين اقتصاديات دولتين أو مجموعة من الدول، وتنشأ هذه العلاقات نتيجة لقيام التبادل التجاري؛ أو نتيجة لحركية عناصر الانتاج.

إن تبادل السلع والخدمات وانسياب رؤوس الأموال والهجرة الدولية للأفراد، التي تتم عبر الحدود السياسة المعترف بها دوليا للدول كلها تعد أمور أساسية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية[1].

في هذا السياق ، ارتأينا أن نقوم بتحليل وتفسير تاريخ ومحددات وإكراهات هذه العلاقات بين الصين ودول المغرب العربي كنموذج. وبالأخص مع الدول الثلاث: المغرب، الجزائرو تونس.

فالعلاقات الاقتصادية بين الصين والدول المغاربية الثلاث، لا زالت في نمو مطرد وتطور مهم في العديد من المجالات : المبادلات التجارية-الاستثمار... فقيام الصين بالتوجه الاقتصادي نحو منطقة ظلت ولم تزل محسوبة استراتيجيا على النفوذ الفرنسي والأمريكي، يجعل من العلاقات الاقتصادية الصينية مع الدول الثلاث لها دلالة متميزة، تعبر بدءا عن نجاح سياسة الانفتاح الصيني على العالم بكل اتجاهاته، والذي انطلقت حركيته منذ انضمام الصين إلى الأمم المتحدة في 25 أكتوبر 1971 واعتلائها مقعدا دائما داخل مجلس الأمن، بالإضافة إلى تعبيرها عن تنامي التنافس الصيني الفرنسي والأمريكي على المنطقة، والذي يتركز أساسا على الجانب الاقتصادي، إذ لا يمكن أن ندعي قدرة الصين على المنافسة السياسية والأمنية للنفوذ الاستراتيجي الفرنسي الأمريكي في المنطقة[2].

بالضرورة العلمية يطرح موضوع الدراسة أسئلة قمينة بالتحليل انطلاقا من إشكالية طبيعة العلاقات الاقتصادية الصينية مع المغرب والجزائر وتونس. فما هو تاريخ هذه العلاقات؟ وما هي المحددات والضوابط التي تضبطها وتساعد على نموها؟ وما الإكراهات التي تحد من توسعها واطرادها؟

ثم ما طبيعة هذه العلاقات باللغة الاقتصادية والتجارية (التبادل التجاري- الاستثمار...)؟.

المحور الأول : السياق العام للعلاقات الاقتصادية : الصينية- المغاربية.

لا يمكن دراسة أية منظومة من العلاقات الاقتصادية سواء أكانت ثنائية أو متعددة الأطراف دون محاولة تأريخ لبروزها ومسارات تطورها، ثم الكشف عن المحددات التي تنظمها، والإكراهات المعوقة لنموها.

1: موجز عن تاريخ العلاقات الصينية - المغاربية (المغرب-الجزائر- تونس)

اكتشاف المغرب للصين ومحاولة ربط العلاقات معها كقوة أسيوية، يتم تأريخه منذ زيارة الرحالة المغربي الطنجي ابن بطوطة في القرن السادس عشر ميلادي، لكن على الصعيد الديبلوماسي الرسمي، تأسست العلاقة الديبلوماسية بين الصين والمغرب سنة 1958 بعد عامين من الاستقلال، وقد أكملت العلاقات الديبوماسية/ الاقتصادية ذكراها الخمسينية بانعقاد مجلس رجال الأعمال الصينيين والمغاربة بالمغرب في 27 مارس 2008.

تميز مسار العلاقات الصينية المغربية بالعديد من المحطات البارزة من أهمها:

• زيارة الوزير الأول السابق عبد الرحمن اليوسفي لجمهورية الصين الشعبية في دجنبر 1998، والتي اعتبرت زيارة تاريخية[3]، وتمخضت عن هذه الزيارة اتفاقيات ومشاريع تعاون مهمة في العديد من المجالات، أبرزها الجانب الاقتصادي.



• زيارة الرئيس الصيني السابق Jiang Zi men للمغرب سنة 1999.

• زيارة الملك محمد السادس للصين 2002.

• زيارة الرئيس الصيني Hu Jin tao للمغرب سنة 2004[4].

وعرفت هذه الزيارات تكريس المزيد من فرص التعاون الاقتصادي، خاصة مع إيمان البلدين بالدعم السياسي المتبادل في مواجهة النزاعات الانفصالية التي تهددهما(التايوان – البوليساريو).

أما على صعيد العلاقات الصينية- الجزائرية والتي تتصف بالتميز التاريخي، إذ تعتبر الصين أول دولة غير عربية تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1958. وقد ساهم العامل الإيديولوجي المرتكز على البعد الاشتراكي في تعزيز التعاون بين البلدين الذي انطلق ديبلوماسيا في 20 شتنبر 1958 قبل استقلال الجزائر بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والجمهورية الصينية، وزادت العلاقات الثنائية بين البلدين تقدما منذ استقلال الجزائر عن الاحتلال الفرنسي سنة 1962، في العديد من الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية مما أهلها لتصبح الأفضل مغاربيا[5].

ويمكن إبراز أهم محطات العلاقات الاقتصادية- الجزائرية فيما يلي:

1) زيارة الرئيس Jiang Zi men للجزائر سنة 1999.

2) استثمار الصين لرئاسة الجزائر للإتحاد الإفريقي في التسريع بانعقاد المنتدى الصيني- الإفريقي بالعاصمة الصينية بكين سنة 2000 بحضور الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة.

3) زيارة الرئيس الجزائري للصين سنة 2000.

4) زيارة الرئيس الصيني Hu Jin tao للجزائر في فبراير 2004.

وقد أسفرت هذه الزيارات المتبادلة عن تأسيس لتعاون اقتصادي، تجاري، علمي، ثقافي وتقني[6] .

أما على صعيد العلاقات الصينية- التونسية، فقد تمت أول علاقة دبلوماسية بين البلدين حسب الباحثة التونسية زهرة عابد في 10 يناير 1964 بزيارة للوزير الأول السابق الصيني Enlai Zhou لتونس، وترسخت العلاقة الثنائية بين البلدين بعدم اعتراف تونس بانفصال التايوان عن الصين ودفاعها عن انضمام هذه الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية[7] (OMC).

ويمكن تأريخ أهم المحطات المبلورة للعلاقات الاقتصادية والدبلوماسية بين البلدين كالآتي:

• زيارة الرئيس التونسي زين العابدين للصين في أبريل 1991.

• زيارة الرئيس الصيني السابق Yang Shang un لتونس في يوليوز 1992.

• زيارة الرئيس الصيني السابق Jiang Zi men لتونس في أبريل 2002.

2: المحددات الضابطة للعلاقات الاقتصادية الصينية – المغاربية:

تقوم العلاقات الاقتصادية الصينية- المغاربية من خلال النماذج المحصورة للدراسة على محددين أساسين يساهمان لحد الآن في صون هاته العلاقات من التعثر والفشل، ويضمنان في نفس الوقت القاعدة الأساس لنموها وتطورها، ويتخلص هذا المحددان في: التعاون الاقتصادي والدعم السياسي المتبادل.

أ- التعاون الاقتصادي:

عملت الصين منذ خروجها من العزلة الذاتية التي دامت ما يقارب ثلاثة عقود من الزمن(1949-1976) وبالضبط منذ سنة 1978 على نهج سياسة الانفتاح على العالم بكل اتجاهاته ومناطقه، ومنه المغرب العربي الذي يوجد في رقعة جغرافية استراتيجية، تعتبر بوابة لأوربا وجسر نحو القارة السمراء والمشرق العربي، مما ساهم في قيام علاقات اقتصادية صينية- مغاربية مع الدول الثلاث على أساس التعاون الاقتصادي المتبادل، خاصة مع انعدام وجود ماضي استعماري للصين في المنطقة، إضافة لما تتمتع به الصناعة والخبرة الصينية من سمعة طيبة لدى عامة شعوب المغرب العربي[8]، الأمر الذي يتضح جليا في تطور العلاقات التجارية (الصادرات – الواردات) والاستثمار، زيادة على فوز العديد من الشركات الصينية بفرص إنجاز الصفقات العمومية في هذه الدول، إذ فازت-على سبيل الذكر- المقاولات الصينية بصفقات وعقود أكثر في مجال مقاولات المشاريع سنتي 93-94 في تسع دول عربية



منها: تونس – الجزائر – المغرب[9] .

ب- الدعم السياسي المتبادل:

المحدد الثاني الذي يجعل من العلاقات الاقتصادية الصينية – المغاربية مع الدول الثلاث موضوع الدراسة مستقرة ونامية بتوالي السنين، يتجلى في الدعم السياسي المتبادل بين الصين والدول المغاربية الثلاث، والذي يتمحور في الاعتراف بوحدة الأراضي الصينية بما فيها التايوان والتبت في ظل جمهورية الصين الشعبية، بالمقابل تقوم الصين بدعم الوحدة الترابية للمغرب وسيادته على الصحراء، وكذا الدعم السياسي للنظامين التونسي والجزائري.

إجمالا يقوم الدعم السياسي المتبادل بين الصين والدول المغاربية الثلاث على الاحترام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهذا ما يفسر صمت الدول المغاربية وعدم تعليقها فيما جرى من اضطرابات بين المعارضين التبتيين والنظام الصيني، والتي اندلعت بمنطقة التبت في مارس 2008، تزامنا مع استعدادات تنظيم الصين للأ لعاب الأولمبية بكين 2008. بالمقابل تنظر الشعوب العربية ومنها المغاربية للتعاون مع الصين بنفسية هادئة ومنفتحة، لكون الصين تؤمن بمصالح اقتصادية تحقق النفع المتبادل ولا تسعى إلى " تصيين" (مقابل تغريب) استعماري، اقتصادي أو سياسي أو ثقافي أو علمي[10]

3: إكراهات العلاقات الاقتصادية الصينية – المغاربية.

تبقى العلاقات الاقتصادية الصينية – المغاربية محدودة في مجملها إذا ما قورنت بالعلاقة الاقتصادية لهذه الدول أي المغرب – الجزائر وتونس مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية. فالمنطقة المغاربية التي توصف جغرافيا بشمال إفريقيا وجنوب المتوسط، تعتبر من الزاوية الجيوستراتيجية من المناطق الخاضعة اقتصاديا وعسكريا وأمنيا وسياسيا وثقافيا للهيمنة الأمريكية والأوربية خاصة من قبل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا.

كل هذه المعطيات الجيواستراتيجية تجعل من التعاون الاقتصادي الصيني مع دول المنطقة الثلاث على وجه التحديد لا يحظى بالأولوية ضمن" أجندة" هذه الدول، فالصراع الفرنسي الأمريكي على المنطقة يبقى أكبر عائق يحد من إرساء تعاون قوي بين التنين الصيني والدول المغاربية. ولعل آخر هذه الإكراهات وليس أخيرها يتجسد في مشروع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي" الاتحاد المتوسطي" الذي يجيء كتتمة لمسار ما يسمى بالشراكة الأورومتوسطية منذ مؤتمر برشلونة للتعاون الأوربي في 27 28- نونبر1995، والذي كانت من أبرز دواعيه التخوف الأوربي من الهيمنة الأمريكية على المنطقة المغاربية.

وإذا كانت من أهداف الشراكة الأوربية- المتوسطية محاولة القارة العجوز الأوربية مزاحمة إرادة الهيمنة الأمريكية في المنطقة، فإنها تسعى كذلك إلى تركيز النفوذ الفرنسي بصفة خاصة وجعل دول المغرب العربي بمثابة حارس أمن همه تحقيق الأهداف الأوربية المحددة في مجالات : الهجرة والمخدرات والإرهاب ومواجهة التغلغل الصيني المتنامي تجاريا.

في المحصلة يبقى أهم عائق أمام تنمية العلاقات الاقتصادية الصينية مع الدول المغاربية الثلاث هو الصراع الفرنسي الأمريكي على المنطقة والذي أصبح بارزا في تعدد المشاريع المطروحة لدى كلا البلدين لاحتواء المنطقة: مشروع الشرق الأوسط الكبير الأميركي والذي انعقد أول منتدى لتنزيله بالمغرب (منتدى المستقبل 2004) لتتوالى دوراته والتي كانت آخرها بمراكش سنة 2009.ثم المشروع الفرنسي الاتحاد المتوسطي الذي لحد كتابة هذه السطور لم يحقق أية استمرارية دبلوماسية واقتصادية وازنة باستثناء التسويق الإعلامي القوي المصاحب لمرحلة التأسيس.و التنسيق الأمريكي الفرنسي مع الدول المغاربية لمواجهة ما يسمى «بتنظيم القاعدة في الغرب الإسلامي» .في حين يبقى الرهان الحقيقي للولايات المتحدة والاتحاد الأوربي في المنطقة ليس اقتصاديا في شيء، بل هو جعل المنطقة الاستراتيجية موقعا والغنية ثروة والمتخلفة تنمية، كسد في وجه الهجرة والمخدرات أي كدركي مكلف باستتباب الأمن وضبط الاستقرار لضمان تفوق وسيطرة الكبار (الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية). ويتضح ذلك جليا بضعف الاستثمار الأوربي الأمريكي في المنطقة برمتها (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا) إذ تشكل الواردات الأوربية منها 6%،و لا يحول الإتحاد الأوربي إلا 6% من مجمل استثماراته للمنطقة. كما لا تتعدى المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي مجتمعة والولايات المتحدة الأمريكية نسبة 2% من



حجم التجارة الخارجية لهاته الأخيرة.[11]

المحور الثاني: طبيعة العلاقات الاقتصادية: الصينية – المغاربية.

أعتقد أن مسار القومية البراغماتية في الصين[12] لا يمكن السيطرة على إرادته رغم الإكراهات الموضوعة أمامه في ولوج أسواق جديدة كالعالم العربي والمنطقة المغاربية على وجه التحديد، ويتضح هذا الأمر بكل وضوح في تطور حجم التبادل التجاري بين الصين والدول العربية عشر مرات على السنوات العشر الماضية، وقد بلغ سنة 2003 حوالي 25 مليار دولار بزيادة قدرها % 3.4 عن 2002.[13]

تطور العلاقات الاقتصادية الصينية العربية مرده أساسا إلى التطور والنهوض الصيني البارز في شتى المجالات القوة الحضارية ،الأمر الذي جعل العديد من الباحثين والدارسين يرشحون التنين الصيني لكي يصبح أكبر اقتصاد قومي في العالم في حوالي العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين[14]، بيد أن الخبير الاقتصادي المغربي محمد نجيب بوليف يؤكد أن الدراسات الأخيرة أصبحت تتنبأ عالميا بذلك في سنة 2015 عوض 2030 نظرا للتطور الهائل والمستمر للاقتصاد الصيني[15] الذي حقق أكبر نمو في التاريخ المنظور خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية بمعدل نمو سنوي يصل إلى% 9[16]، مما جعل من العسير في ظل العلاقات الاقتصادية الصينية العربية ،أن لا نجد دولة عربية ليست بها المنتجات الصينية، إذ تعود الشعب العربي العادي على تلك البضائع المتقنة والرخيصة الثمن.

في ظل هذه الوضعية الاقتصادية الصينية الصاعدة، إذ بلغ الناتج المحلي الصيني 1.4 تريليون أمريكي، واحتلت الصين بذلك المرتبة السادسة عالميا في النمو الاقتصادي في السنوات الخمس الأخيرة[17]. سيتم إرساء علاقات اقتصادية اختلف حجمها، وتباينت مساراتها مع كل من المغرب والجزائر وتونس، ولكن يبقى العنوان البارز الناظم لهذه العلاقات هو قيام الصين بخطوات قوية في اتجاه شمال إفريقيا/ المغرب العربي[18].

1: طبيعة العلاقات الاقتصادية: الصينية – المغربية.

تتميز العلاقات الاقتصادية الصينية- المغربية بالنمو والتطور، فمنذ التسعينات من القرن الماضي وصل حجم المبادلات التجارية بين البلدين 150 مليون دولار، ليرتفع بشكل مهم بعد سنة (2004) إلى 943.48 مليون دولار، ليصل سنة 2005 إلى 1.2 مليار دولار سنة 2006، إجمالا يصل حجم النمو في المبادلات التجارية بين البلدين 23.7 % في المرحلة 1997-2005.[19]

ومن أهم الواردات التي يجلبها المغرب من الصين نجد: الشاي- البلاستيك- الإلكترونيك ... في حين تبقى أهم الصادرات التي يقوم بتصديرها إلى الصين: الفوسفاط- المنتجات البتروكيماوية- المنتوجات الفلاحية والبحرية(السمك).

ويوضح الجدول التالي حجم الصادرات الصينية للمغرب لسنة 2006[20]:

نوع المنتوج	القيمة (بمليون دولار)
النسيج	381.96
الأسلاك الصناعية	141.44
الأحذية	111.84
الشاي الأخضر	109.84
أجهزة الاتصالات	50.92
التلفاز	50.9

وقد أدى التنافس الصيني للمنتوجات النسيجية المغربية(textiles) إلى تضرر واضح لهذا القطاع في المغرب بشكل وصف بالنكسة، إذ تم فقد حوالي 95 ألف منصب شغل جراء المنافسة، مما جعل المغرب يقوم بمراقبة جودة الواردات الصينية...

في ظل إرادة الانفتاح الصيني على المغرب أنجزت العديد من كبريات المقاولات الصينية عدة مشاريع مهمة : الطرق السيارة والمركبات الرياضية... والتي بلغت 500 مليون دولار[21]وحسب المسؤولين المغاربة يوجد حوالي 800 صيني يستقرون بالمغرب في السنوات الأخيرة[22] وأغلبهم يزاولون الأنشطة التجارية.

بكلمة تراهن الصين بشكل كبير على إقامة علاقة اقتصادية بالمغرب الذي يشكل لها مركز أساسي في المغرب العربي بعد الجزائر، في حين كانت زيارة الملك محمد السادس في 2002 بمثابة انفتاح مغربي رسمي على الصين، والجدير بالذكر أن هذه الزيارة عرفت التطرق إلى قيام الصين بمساعدة المغرب على إنشاء الطاقة النووية للأغراض السلمية لتكون بديلا عن مصادر الطاقة التي تكلف ميزانية المغرب كثيرا.

2: العلاقات الاقتصادية: الصينية- الجزائرية.

تعتبر العلاقات الاقتصادية الصينية-الجزائرية الأفضل في المغرب العربي، وتصنف المبادلات التجارية



بين البلدين في المرتبة الخامسة، ضمن المبادلات التجارية الصينية- الإفريقية بعد جنوب إفريقيا، أنغولا، السودان ومصر.

وقد عرفت العلاقات الاقتصادية الثنائية منذ الثمانينات نموا بشكل ملفت، إذ تطورت المبادلات التجارية بين البلدين ما يقارب 170 مليون دولار لتصل سنة 2005 إلى 1.7 مليار دولار، وتسترد الجزائر 1.4 مليار دولار من الواردات الصينية، وتصدر ما يقارب 300 مليون دولار من الصادرات خاصة في مجال الهيدروكربون، وتعتبر الصين ثالث مزود للسوق الجزائرية بالمنتوجات بعد فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتوجد في السوق الجزائرية العديد من الشركات والمقاولات الصينية التي تستثمر في قطاع الإنتاج الفلاحي والأشغال الهيدروكربونية والإسكان وإنجاز الصفقات العمومية إذ تحظى الشركات الصينية بنصيب وافر من إنجاز العديد من المشاريع الهامة مثل: المطار الدولي الهواري بومدين وبناء الفندق العملاق Sheraton بمدينة وهران من قبل مؤسسةChina construction Engineering .Corp. (CSCEC)[23]

ومن المجالات التي برز فيها التعاون الاقتصادي الصيني- الجزائري، نجد قطاع النفط الذي يعرف عقد اتفاقيات متعددة بين الشركات الصينية والجزائرية لاستخراج النفط وتسويقه: ونذكر أبرز هذه العقود والاتفاقيات: عقد لتنمية وحدة إنتاج النفط " بزرزاتين" بين المقاولة الجزائرية الكبرى "Sonatrach" والصينية "Sinopec" وتبلغ قيمة هذا المشروع 390 مليون دولار[24].

وحسب تصريح السفير الصيني في الجزائر السيد Wang Wang Chang في ندوة صحفية بمناسبة الذكرى الخمسينية لإقامة العلاقات الصينية - الإفريقية، فقد بلغ حجم الاستثمار الصيني بالجزائر إلى حوالي 600 مليون دولار يتركز أساسا في مجال الإسكان والهيدروكربون والتكنولوجيا الجديدة والسياحة[25].

في خلاصة القول تعتبر العلاقات الاقتصادية الصينية- الجزائرية الأفضل على الصعيد المغاربي، لما يتوفر لديهما من تقارب إيديولوجي يرتبط بالاشتراكية إضافة إلى امتلاك الجارة الجزائرية للغاز والنفط مما يجعلها القبلة المفضلة للاستثمار الصيني. خاصة وأن الصين الشعبية أصبح معيار علاقاتها الخارجية يقوم على المصالح الوطنية وتبادل المنافع[26]

3: العلاقات الاقتصادية: الصينية- التونسية.

تعتبر الصين الشريك الاقتصادي الثالث للدولة التونسية في القارة الآسيوية بعد اليابان والهند وتطورت قيمة المبادلات التجارية بين البلدين من 40 مليون دولار في الثمانينيات القرن الماضي إلى 120 مليون دولار سنة 2001، لتصل في عام 2006 إلى 510 مليون دولار بنسبة نمو 20% مقارنة مع سنة 2005.

يعتبر التعاون الصيني التونسي الأضعف في منطقة المغرب العربي بعد الجزائر والمغرب وتبقى مستويات الشراكة والاستثمار بين البلدين جد محدودة، وهذا ما نستشفه من خلال بيانات الوكالة التونسية لتشجيع الاستثمارات الخارجية التي تقدر نسبة الاستثمارات الصينية في تونس ب: 2.2 مليون دولار حسب آخر الإحصائيات، ولا توفر هذه الاستثمارات سوى 309 منصب شغل.

ويمكن ذكر أهم هذه الاستثمارات فيما يلي:

- استثمار شركة Haier في مجال إنتاج المكيفات الهوائية(climatiseurs).
- استثمار مقاولتي Zite وHuawei في قطاع تكنولوجية المعلومات والاتصال.
- استثمار مؤسسة Sinochem في ميدان التنقيب عن الغاز والنفط، ومن المجالات التي أصبحت مطروحة ضمن أولويات البلدين نجد تنمية التعاون في المجال السياحي، وهذا ما تبلور منذ انعقاد المؤتمر الوزاري الثاني للمنتدى الصيني الإفريقي في دجنبر 2003.

يمكن القول بأن العلاقات الاقتصادية الصينية - التونسية تبقى في مجملها ضعيفة ومحدودة مع نمو بطيء في مسارها.

على سبيل الختم يتبين بوضوح أن التنين الآسيوي الذي يتبنى الاشتراكية سياسيا والليبرالية اقتصاديا، بدأ يزحف نحو منطقة المغرب العربي، متخذا استراتيجية تعتمد على الشراكة والمصالح المتبادلة وعبر خطوات جريئة باتت تقلق منافسيه الرئيسيين(فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية)[27].وقد



شكلت القمة الصينية – الافريقية المنعقدة نونبر 2009 بمصر اخر محطات الصراع والتنافس الصيني- الغربي على القارة الافريقية عموما والمغرب العربي ضمنا.

لهذا كان من اكد الواجبات التي تفرضها تحديات العولمة أو الأمركة بتعبير – المفكر المغربي المهدي المنجرة –على الصين والوطن العربي ومنه الدول المغاربية الثلاث: ضرورة العمل على مقاومة سياسة القطبية الأحادية الأمريكية، وهذا لن يتأتى إلا بتطور الدول العربية سياسيا واقتصاديا وثقافيا نحو الديمقراطية، وبناء التحالف الاستراتيجي العربي الصيني لإرساء مستقبل مشترك تمثل فيه الصين قدوة اقتصادية وتكنولوجية وتجارية للعالم العربي برمته[28].

هوامش

1 – محمد عيسى عبد الله وموسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى،دار المنهل اللبناني 1998 ، بيروت ص :5

2 – انظر كتاب:حسن مصدق، أبعاد الصراع الفرنسي الأمريكي حول المغرب والشرق الأوسط وافريقيا، منشورات دفاتر وجهر نظر، العدد الثامن، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2008.

3 – محمد غربي، القوى الاقتصادية الآسيوية وعلاقاتها بالعالم العربي، الطبعة الأولى، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ص: 224.

4 – Zohra Abid, "la chine à l'assaut du Maghreb", revue: AFKAR/ idée n°16hiver 2007/2008.

5 – Ibid, page 21

6 – Ibid, page 22

7 – Ibid, page 24

8 – Baya Gacemi, Karim Duichi, Immigration asiatique au Maghreb, revue Afkar/ idée, n°: 16, hiver 2007/2008. p:34.

9 – محمد غربي، القوى الاقتصادية الآسيوية وعلاقاتها بالعالم العربي، الطبعة الأولى م. س.ذ.ص :223.

10 – حسين اسماعيل، " براثن التمدد الصيني" استفسار وتوضيح. مجلة الصين اليوم مارس 2008 ص 78.

11 – انظر حسن مصدق، أبعاد الصراع الفرنسي الأمريكي حول المغرب والشرق الأوسط وافريقيا م .س.ذ ص 78.

12 – اقتباس من عنوان مقال بقلم، سوشنغ زاو، المدير الإداري لمركز التعاون الصيني- الأمريكي في كلية الدراسات الدولية في جامعة دنفر- مجلة الثقافة العالمية، نونبر/ ديسمبر 2006 ص :13.

13 – محمد عبد الوهاب الساكت، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية(سابقا)، القاهرة. مجلة شؤون عربية. خريف 2005 ص :125.

14 – دانييل بورشتاين. أرنيه دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة ع 271، ص: 7.

15 – لقاء خاص مع محمد نجيب بوليف، طنجة فاتح أبريل 2008

16 – جواد الحمر، اتجاهات وتطوير العلاقات الصينية – العربية مقدم إلى ندوة العلاقات العربية – الصينية بكين 12، 13 ديسمبر 2005(منتدى التعاون العربي – الصيني).

17 – chapter 301101 htm www.arabic.cri.cn/china abc/

18 – Xulio Rios, la passion africaine de la chine. AFkar/ idée n°: 16 p: 19

19 – للمزيد من الاطلاع انظر محمد غربي، م س ، ط1، 2006 ص 224.

20 – للمزيد من الاطلاع، أنظر موقع القسم الاقتصادي للسفارة الصينية في المغرب:Ma2.mafcom.gov.ch

21 – Zohra Abid, op. cit, p: 24

22 – Baya Gacemi, Karim Douichi op cit , p: 34

23 – Wang Zhe, Cimenter l'amitié, revue china Afrique, Septembre 2007 n°: 9, p: 11

24 – Zohra Abid, op.cit, p: 24

25 – Ibid

26 – صالح سالم رزنوقة، الصين التحولات الداخلية والسياسة الخارجية، السياسة الدولية، العدد: 132 أبريل 1998، ص :53.57

27 – لإطلاع أكثر انظر ، سعيد بن المقدم، علاقة الصين بإفريقيا في ظل التنافس الدولي، بحث دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس السويسي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا سنة 2007-2006 .

28 – للاطلاع بشكل رسمي على النهضة الصينية في كافة مجالات الحياة، أنظر: الصين التاريخ والحاضر، إعداد جاوغ ليشيا وليوشيبنغ، ترجمة حسين إبراهيم مرسي، إنتاج: الدائرة العامة للعلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الثقافة لجمهورية الصين الشعبية. دون تاريخ النشر/ www.Culturalink.gov.cn



أسباب تعثر قيام اتحاد المغرب العربي



حاوره : د. المختار بنعبدلاوي

هناك أخطاء ارتكبت من هنا وهناك في قضية الصحراء. لقد عبرت الجزائر عن دعمها في البداية لمبادرة المغرب وموريتانيا، وأكد الرئيس بومدين ذلك شخصيا، لكن بعض الأخطاء في عملية الاتصال والتنسيق سممت الأجواء فيما بعد. وفي كل الحالات فقد تم التوصل إلى توافق نهائي رعاه الملك البلجيكي بودوان. لقد أخبرني الملك بودوان أنه كان قد تم الاتفاق على صيغة نهائية للحل برعايته، بحضور الملك الحسن الثاني والرئيس بومدين، لكن مرض الرئيس بومدين سنة 1978، ووفاته بعد ذلك، حالت، للأسف، دون تصفية هذا الإرث البائس.

حوار مع سيد أحمد غزالي رئيس الحكومة الجزائرية السابق

حوار أجراه: د.المختار بنعبدلاوي

كنت من أصغر الوزراء الذين ضمتهم الحكومة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاستقلال. كيف تم هذا الاختيار؟ وكيف اكتسبت موقعك داخل دائرة القرار؟

لم يأت هذا الاختيار صدفة. لقد كنت عضوا في التنظيم السري لجبهة التحرير الجزائرية في فرنسا، كما أنني كنت من بين قلة قليلة من الذين استطاعوا انتزاع شهادة مهندس تحت الاحتلال الفرنسي، والذين لم يكن يتجاوز عددهم العشرين في تلك الفترة. ربما أنه كان لدي امتياز أساسي بالمقارنة مع هؤلاء جميعا، وهو أنني كنت متمكنا من اللغة العربية، بفضل تكويني الديني آنذاك، وهو ما كان حالة نادرة بين الأطر الجزائرية.

مـــا هـي حيثيـــات هـــذا الامتيـــاز ؟

مضرومة، البلدة التي نشأت بها في محيط مدينة تلمسان، بالغرب الجزائري، هي من الجزر القليلة التي حافظت اللغة العربية على وجودها بها. لقد كانت لغة التعليم هي الفرنسية: اللغة الرسمية الوحيدة، وحتى عندما كان يجري تعليم اللغة العربية في بعض المدارس، كان ذلك يتم بصفتها لغة أجنبية (يتم تعليمها بالفرنسية). كان والدي عالم دين، ولذلك حرص على تعليمي اللغة العربية وحفظ القرآن الكريم أنا وإخوتي، منذ الصغر، وقبل الالتحاق بالمدارس الفرنسية.

دخلت الحكومة الجزائرية لأول مرة في عهد بن بلة، لكنك مع ذلك لم تجد أي حرج في البقاء في هذه الحكومة، بعد الانقلاب على الحكومة الشرعية الذي قاده بومدين. ما تفسيرك لذلك؟

هناك حقيقة للتاريخ لا يعرفها الكثيرون، أرى من الضروري أن أصرح بها. بعد أن نجحت الحركة الانقلابية التي قادها بومدين، استدعى جميع أعضاء الحكومة السابقة، وقد حضر الجميع إلا أنا. استغرب بومدين موقفي وغضب كثيرا لغيابي، لكن صديقا مشتركا هو السيد الخياري طلب منه أن يستدعيني وأن يفهم مني أسباب تغيبي بصورة مباشرة. خلال اللقاء الذي جمعنا فهم بومدين أن غيابي عن الاجتماع لم يكن نابعا من موقف معاد له بصورة شخصية بقدر ما كان يعكس الاحترام والإخلاص الذي كنت أكنه لشخص بن بلة. كان الاجتماع الذي جمعني ببومدين صريحا، ورغم اختلافي مع الرجل في عدد من الأشياء فأنا لا يمكنني أن أنفي أنه كان رجلا وطنيا وصادقا، وأنه كان يحمل رؤية خاصة به لجزائر ما بعد الاستقلال.

كنت قريبا من بومدين لمدة ثلاث عشرة سنة تقريبا.

كان بومدين شخصية غامضة بالنسبة للكثيرين. كيف يمكن أن تصفه لنا.

لم يدّع بومدين في وقت من الأوقات أنه ديمقراطي، وحتى عندما أرسى نظامه بعد الانقلاب، فقد وصف شرعيته بأنها شرعية ثورية للحد من السلطة الفردية، التي بدأ يمارسها بن بلة. كان بومدين رجلا ذا قناعات راسخة، يتمتع بقدرة كبيرة على الإنصات حتى عندما يتعلق الأمر بخصومه أو عندما لا يكون موافقا على الرأي... شخصية بومدين تطورت بصورة هائلة وسريعة... كان الرجل معربا بالكامل عندما استلم الحكم، وبعد سنوات أصبح قادرا على قراءة تقارير معقدة، مكونة من عشرات الصفحات باللغة الفرنسية، وعلى التحاور بلغة فرنسية سليمة. كان بومدين رجلا يحمل مشروع وطنيا، قد نتفق أو لا نتفق عليه... لكنه وطني بكل المعايير كما كان مؤمنا بالقضايا الكبرى للمرحلة: العدالة الاجتماعية، وعدم الانحياز، وتصفية الاستعمار، ووحدة المغرب العربي والإيمان بالقضايا العربية.

إذا كان بومدين رجلا مؤمنا بالمغرب العربي إلى هذه الدرجة، فكيف نفسر هذا الإرث الذي خلفه. قضية الصحراء إرث بومدييني بامتياز، لا زال يسمم أجواء المنطقة إلى اليوم ويسمم البناء المغاربي؟

هناك أخطاء ارتكبت من هنا وهناك في قضية الصحراء. لقد عبرت الجزائر عن دعمها في البداية لمبادرة المغرب وموريتانيا، وأكد الرئيس بومدين ذلك شخصيا، لكن بعض الأخطاء في عملية الاتصال والتنسيق سممت الأجواء فيما بعد. وفي كل الحالات فقد تم التوصل إلى توافق نهائي رعاه الملك البلجيكي بودوان. لقد أخبرني الملك بودوان أنه كان قد تم الاتفاق على صيغة نهائية للحل برعايته، بحضور الملك الحسن الثاني والرئيس بومدين، لكن مرض الرئيس بومدين سنة 1978، ووفاته بعد ذلك، حالت، للأسف، دون تصفية هذا الإرث البائس. فوق هذا وذاك فأنا لا أعتقد أن مشكل الصحراء هي ما يسمم أولا العلاقة بين المغرب والجزائر.

هل ترون أن هناك سببا أهم من الصحراء هو ما يتسبب في هذا الخلاف؟

أنا لا أنفي أهمية مشكل الصحراء، لكنني أطرح على نفسي السؤال التالي: لماذا تأتي في كل مرة انتكاسة جديدة ترجع بنا إلى الخلف، وتتسبب في تطبيق التأشيرة أو إغلاق الحدود؟ لقد كانت الحدود مفتوحة، والانسياب طبيعيا قبل حادث فندق أسني! لقد اتهم المغرب حينها المخابرات الجزائرية بالوقوف وراء هذا الحادث، وطبق نظام التأشيرة على الجزائريين، وقررت الجزائر إغلاق الحدود ردا على ذلك. لماذا جرى تسييس هذا الحادث ولم يتم التعامل معه كحادث إرهابي بغض النظر عن الاستنتاجات الممكنة من جنسيات بعض المشاركين؟

إن السبب في رأيي، في فشل محاولات البناء المغاربي حتى الآن، هو أننا في المغرب العربي لم ننجح إلى حدود اليوم في بناء دولة القانون، التي يجري فيها اتخاذ القرار بعيدا عن حالات الاستثناء أو عن الهواجس المنية، أو النزوات وخرجات

المزاج. إننا لم نستطع للأسف أن نصل إلى الدرجة، التي يمكننا فيها أن نحافظ على التراكم المتحقق مع السير المضطرد إلى الأمام، وأن نأخذ قراراتنا بهدوء، ونحل مشاكلنا وفق المساطر القانونية الموضوعة، أو أن نحتكم إلى مؤسسات مغاربية مخولة لفض النزاعات الاقتصادية أو القانونية، التي يمكن أن تقع بين الأقطار المنضوية داخل الاتحاد. ومن هنا فأنا أرى أنه أصبح من الضروري استحداث محكمة مغاربية، تتوفر لها جميع وسائل العمل، من أجل التعاطي مع المشاكل القائمة أو تلك التي يمكن أن تنشأ في المستقبل.

كيف كانت علاقاتك مع المسؤولين المغاربة خلال الفترة التي تحملت فيها المسؤولية؟

كنت أشعر أن المرحوم الحسن الثاني كان يكن لي مودة خاصة. كان يسألني عن رأيي في عدد من القضايا، وكنت أجيبه بصراحة، وفي إحدى المرات سألني عن نوع ربطات العنق التي أستعملها، وبعد عودتي إلى الجزائر توصلت بطرد يحمل تشكيلة من أجمل الربطات أهديت عددا منها لبعض الأصدقاء. خلال فترة عملي الطويلة نسبيا، جمعتني بالسيد عبد اللطيف الفيلالي علاقات طيبة، وكنت أقدر في هذا الرجل البساطة والتواضع.

كيف تبلورت القناعات المغاربية لديك؟ وأين يمكنك أن ترتبها من حيث الأولوية؟

على المستوى السياسي، أنا من جيل تربى في كنف جبهة التحرير الوطني الجزائرية، حيث ارتبط التحرير في قناعاتي بالوحدة. أما على المستوى الشخصي، فقد نشأت في بلدة مضرومة على بعد كيلومترات قليلة من الحدود المغربية. صحيح أن والدي قدم من تغنيف بضواحي مدينة معسكر، لكن أصول عائلتنا من جهة الأب تعود إلى مدينة فكيك. وكما هو الحال بالنسبة لمئات الآلاف من المغاربيين أنا من كيمياء مغاربية لم تعبأ كثيرا حين تشكلها بتفاصيل الحدود.

إن مسألة الاندماج المغاربي ليست بالنسبة لي اليوم قضية "قناعات أيديولوجية"... إنها رهان للتنمية، وفضاء للعمل الجماعي من أجل بناء مؤسسات ديمقراطية، تحقق الاستقرار والرفاهية لشعوبنا. ولعل هذا الإيمان هو ما جعلني لا أتردد عندما تلقيت دعوة مركز مدى للمشاركة في هذه الندوة وتأسيس المنتدى المغاربي.

إلى جانب غياب هذا الشرط الداخلي. ما الذي يعوق انطلاق مسلسل الاندماج المغاربي؟ هل تعتقد أن هناك قوى إقليمية تعمل على علاقة هذا المشروع؟

سواء تعلق الأمر بفرنسا أو إسبانيا أو و.م.أ، فإن هذه الدول تتعامل مع دول المغرب العربي من زاوية مصالحها. إنه من السهل عقد اتفاقيات شراكة أو تبادل حر مع دول، بدل القيام بذلك مع تكتلات إقليمية. إن مواقف هذه البلدان تتغير مع تطور المحيط الإقليمي والسياسي، ولا يمكننا أن تكون أكثر حرصا على المغرب العربي من أقطار المغرب العربي، ولا أن تنوب عنا في عملية البناء الضرورية.

إن الشرط الداخلي هو الأساس فيما يتعلق بالمغرب العربي، وهو يتأسس أولا على توفر الإرادة السياسية لدى صانعي القرار، وانطلاق مسلسل حقيقي للتحول الديمقراطي، بما يعزز هذه الإرادة السياسية ويجعلها قابلة للتطوير.

أين وصل ملف حزب "الجبهة الديمقراطية" الذي وضعته لدى السلطات؟ وهل هناك أمل في كسب الاعتراف؟

أنا متشائم جدا فيما يخص هذا الملف، والآمال ضعيفة جدا. إننا في وضعية من التردي السياسي لا يمنح فيها الترخيص للعمل السياسي إلا لمن يقبل بدور الكومبارس، في حين نتطلع إلى عمل حقيقي، في إطار حزب ديمقراطي ومستقل إلى طرح القضايا الحساسة التي تحظى في اعتبارنا بالأولوية، والتي تتعلق ببناء دولة القانون، والانخراط في مسلسل إصلاحات سياسية غير قابل للانتكاس أو التراجع، وتبني مبادئ الحكامة في التدبير الذي يتسم بالشفافية، ويوفر الشروط الضرورية التي من شأنها أن توفر الاستقلالية والصلاحيات الضرورية للقضاء لقطع دابر الفساد.

لكن ألم يكن هذا هو الوضع في عهد نظام الرئيس بومدين الذي كنت جزء منه؟

كان نظام بومدين قائما في ظرفية دولية معروفة، ولم يكن بومدين يدعي أبدا أنه ديمقراطي... بل كان يصرح أنه يحكم باسم الشرعية الثورية، وكان يسخر أجهزة الدولة بصورة فعلية لهذا الهدف، على المستويين المحلي والإقليمي. يضاف إلى ذلك أنني كنت من بين الوزراء الذي بادروا إلى الانفتاح، على المستويين الاقتصادي والسياسي، سواء خلال تواجدي في وزارة المالية أو في رئاسة الحكومة.

كديمقراطي ؛ ألم يكن من الصعب عليك أن تصدر القرار بوقف الدورة الثانية للانتخابات، وتضع حـــــدا للمسلسل الديمقراطي؟ وهل كان هذا القرار بالفعل جزائريا خالصا؟

لقد كان القرار جزائريا خالصا، وهو قرار كان في محله ولم أندم عليه أبدا. كان أعضاء جبهة الإنقاذ يصرحون بوضوح أنها الانتخابات الأولى والأخيرة، وأن في نيتهم إقامة نظام إسلامي... كما أن حملة الإشاعات والخروقات التي شابت عملية التصويت تسقط عنها أية مشروعية، ولم يكن مقبولا أن نعبث أو نغامر بمصير البلاد.

كيف كانت مواقف الأقطار المجاورة؟

كانت هناك تخوفات واسعة في المغرب وتونس من وصول جبهة الإنقاذ إلى الحكم، أما مواقف الليبيين فقد كانت أكثر صلابة. أذكر أن معمر القذافي عاد إلى التدخين بعد أن امتنع عنه لأزيد من سنة بسبب هذا النقاش. وفي لقاء حضرته معه إلى جانب الشاذلي بن جديد، ذهب القذافي إلى حدود القول بأن هؤلاء الإسلاميين سوف يتخلصون في أول فرصة من الذين يمهدون لهم اليوم فرص الوصول إلى الحكم.

النقش بالحناء

حنان كوثري

كثيرًا ما نختار الشقاء لأنفسنا، ثم نلوم القدر والحظ العاثر.

تركت سيارتي في الشارع الرئيسي وأتممت سيري مشيًا على الأقدام، فالحي العتيق في هذه المدينة ضيق وكثير المنعطفات والمنعرجات، شأنه في ذلك شأن أمثاله بالمدن المغربية، كانت شمس عشية ذاك اليوم باهتة، تطل في خجل من وراء سحب صيفية شديدة البياض، تأتينا أشعتها دافئة لطيفة تعلن عن دنو وقت الانصراف.

وضعت يدي في جيب معطفي. وسرت في الدروب الطويلة المتصلة، كانت الدروب تتسع أحيانًا وتضيق أحايين كثيرة كأنها الحياة بأزماتها، وكانت خطواتي بطيئة توهم الناظر إليّ بأني سائح يتريث في مشيه بغية التأمل فيما يخلفه الزمن للإنسان من أسرار تذكره بمرور العصور وتعاقب الأجيال؛ لكن بطء خطواتي في الحقيقة كان ناجمًا عن مرض ألّم بالجسد فأوهنه، وإن كنت وقتها في أزهى فترات العمر: الشباب.

لم تكن البيوت متعددة الطبقات، كان معظمها يتكون من الطبقة الأرضية والسطح، ولم تكن هناك مساحات خضراء تفصل بينها، وإنما التصق كل بيت منها بالبيت المجاور له، فعزفت جميعها لحنًا دافئًا جعلني أرثي لحال الجدران الشاهقة التي ربت فينا الأنانية والانغلاق، وأنستنا أن الإنسان بالإنسان يحيا، بدت البيوت يومها، كأنها طفل فقير يتيم يرتدي حلة جديدة في يوم عيد؛ لكن جدة الحلة لم تفلح في إخفاء ملامح فقره ويتمه، الشقوق التي تزخرف الحيطان، والأجزاء المتآكلة من الأبواب الخشبية أو المهدمة من بعض السطوح، والغلاف البلاستيكي الشفاف الذي حل محل الزجاج في النوافذ.

هذا كله لم يفلح في إخفائه رداء الجير الأبيض الذي ألبسه أصحاب البيوت لبيوتهم، استعدادًا لاستقبال الباحثين عن الكراء من الزوار الذين يفدون إلى المدينة طلبًا للمتعة بالشاطئ القريب منها أو طمعًا في بركة وليها الصالح.

كانت الدروب رغم ضيقها تعج بأمواج من البشر يجمعها المكان وتفرقها النيات والمقاصد، ومن هؤلاء البشر باعة بعضهم افترش الأرض، وبعضهم اتخذ من الغرف المطلة على الدرب دكاكين، وهكذا تحول الحي العتيق إلى سوق تعرض فيه ألوان شتى من السلع، وتنبعث من أماكن مختلفة منه رائحة الشواء والسمك المقلي، وتختلط فيه أصوات تدعو القريب والبعيد إلى الاقتراب، واقتناء سلعة ثمنها مناسب، وجودتها عالية، بأصوات دافعي العربات الصغيرة الذين يحذرون الناس من الاصطدام بهم بعبارتهم المعروفة (بلاك ـ بلاك) فيضطرونهم إلى التنحي جانبًا ليتمكنوا من المرور.

تراءت إلى عيني من بعيد القبة الخضراء والصومعة فغمرتني مشاعر فرح غريبة، وتسارعت خطواتي، ونسي جسدي وهنه، واندفعت نحو القلب النابض للحي العتيق.

في الدروب القريبة من المسجد والضريح يكثر بيع أنواع محددة من السلع مثل الأواني الفخارية والخزفية،

والحلي التقليدية، والأعشاب، والتمر والفواكه الجافة، كما يكثر اعتراض النسوة والفتيات طريق المارة رجالا ونساء ودعوتهم إلى النقش بالحناء، ولا تعجب من هذا، فالعادات الحديثة تبيح النقش للجميع، كما أن دكاكين النقش بالحناء، ذات مهام خفية لا يعلمها سوى روادها.

بعد رحلة طويلة في دروب الحي، وجدت نفسي بالساحة الممتدة أمام الضريح والمسجد، رغم زياراتي الكثيرة للمدينة، لم يحدث من قبل أن قصدت هذا المكان أو ألقيت عليه نظرة عابرة، نزعت نظارتي السوداء ووقفت أتأمل الأبواب والنوافذ والزخرفات، أتتبع حركات المتسولين وأنصت إلى توسلاتهم ودعواتهم، أتفحص وجوه زوار الضريح. وأحاول تخمين حاجة كل واحد منهم، مستعينًا في ذلك بعلامات التفاؤل أو اليأس أو الحرج أو الفضول التي تبدو على صفحات الوجوه، وبينما أنا كذلك، إذا ببصري يقع على فتاة تنظر إليّ بنظرات متسائلة مترددة، وكأنها ظنتني للوهلة الأولى الرجل الذي عرفته منذ زمن، ثم حال تبدل ملامحي وغرابة لباسي دون تأكدها من صدق ظنها، وعندما التقت نظراتنا اقتربت مني وسألتني:

أ أنت هو؟

أجبتها: نعم. أنا هو؟

انفجرت ضاحكة وهي تقول (من نهار دفنوه ما زاروه)، ثم تجاذبنا أطراف الحديث، علمت أنها تركت العمل بالدكان القديم بعدما تشاجرت مع صاحبته، واكترت دكانًا صغيرًا مع زميلتين من زميلاتها، ثم ما لبثت أن استقلت بالعمل وحدها، بعدما اختفت إحداهما مع سائح خليجي، وسافرت الأخرى إلى الدارالبيضاء؛ لأن شارع عين الذئاب كما سمعن (خير كثير)، وفي مجرى حديثنا سألتني عن صديقي عبد القادر الذي كنا نلقبه "حليم"، خرجت الكلمات من فمي متعثرة حزينة:

حليم في المستشفى!

شهقت الفتاة وهي تضرب صدرها بيديها وسألتني عن مرضه!

قلت: أصيب بمرض...

وقف بجانبها طفل صغير جرها من جلبابها وطلب منها نقودًا، لكنها نهرته، تفل عليها، وجرى نحو سيدة تستعد للدخول إلى الضريح.

قالت وهي تنظر إليه يسأل السيدة: إنه ابني!

سألتها: تزوجت؟

ضحكت ضحكتها الماجنة وهي تضرب كتفي بيدها اليمنى وقالت: أمجنون أنت! أتظن أن مثيلاتنا يتزوجن؟ أنا لا أستطيع تحديد والده الحقيقي، وكيف لي فعل ذلك؟ إنهم كثر!!! ثم اقتربت مني وهمست إلي:

أخبرني ما حاجتك فأقضيها لك؟

فهمت قصدها فاعتذرت بلطف، وعندما أدركت أنها لن تجني منفعة من لقائي ودعتني، وهمت بالانصراف، لكني استوقفتها قائلا: حليم مريض بالسيدا....

سألتني بسذاجة: وما السيدا.....؟

ابتسمت وأجبتها: مرض خبيث.

دعت له بالشفاء وسألت الله الصحة والعافية ثم انصرفت

ظللت مكاني أجول ببصري بين دكاكين النقش بالحناء والمسجد والضريح، كانت السماء تبدل زرقتها بحمرة سرعان ما تتحول إلى سواد، وكانت الطيور تتسلل بين السحب في أسراب منظمة، وكان المؤذن يؤذن لصلاة المغرب، لبست نظارتي وبدأت رحلة العودة إلى مدينة الدار البيضاء؛ لأستعد للدخول إلى المستشفى، فقد بلغ مرضي مرحلته الأخيرة ... ولم يتبق وقت للانتظار.



نشوة القدر

أحمد نضيف

يستعيد الزمنُ رائحة المكان
يُرتبُ العبورَ
من ربوة إلى ربوة
ينبش في قرار الذاكرة ؛
أحداثٌ تضت نحبها
وصور أنهكتها السنون
لملمت شظاياها
أروقة هذه الساحة،
بعفويتها الشاردة.
اللغة عجزت فاختفت،
حجبَها الغياب الجميل
للأصدقاء
مروا من هنا؛
أسماؤهم، أصواتهم، نزقهم.
كل شبر
كل نبتة
كل ذرة تراب...
تذكُرهُم.
أتأمل تجاعيد الشجرة العظيمة
شاهدا صامتا وحَيِيًا
يروي حكاياته
لرواة قُبرُوا
في أرض غير الأرض
يقول: رحل الأنبياء
وتركوا خيامهم هنا،
دونوا أحلامهم بين ضلوعي
نسجوا غواياتهم.. ثم تفرقوا
في شعاب الأرض
ينحتون من هامات القدر
بيوتا لا نهاية لها.
يستعيد الزمن رائحة المكان
يهفو إلى هامات نزحت
إلى شاطئ الحياة
تتبع حظها
تحاصره، ويحاصرها
تشكو، وتنتشي..
وحدهُ القدرُ
رسم المسارَ
وحده أفرشَ القرارَ
وحده أعلن الفراقَ
بين أحبةٍ
ركبوا بالأمس سفينة
فنزلوا قبل الإبحار
وأكمل القدر بقية الحكاية...

دراسات





- عبد الله إبراهيم :
القائد والمفكر

- رحيل الجابري : خطف المنون منا من أوقف حياته على زرع الحياة في عقلنا العربي

ترجمة

- مع جان دانييل

الأطروحة الكبرى، لتعالق السياسي بالثقافي، تتضمن أخرى قد تبدو أصغر منها حجما ونزخما على اعتبار المساحة القائمة دائما بين الكل والجزء. أقصد بذلك، التجلي الأخر لممكنات الحزبي والنقابي. لقد ميز عبد الله إبراهيم، تنظيرا وممارسة بين الحزب والنقابة، محذرا من المساوئ والمنزلقات التي يقود إليها الخلط بينهما. أمراض تتهدد النقابة، مثل الشعبوية والفوضوية، وتصبح نقابة بيتية. كما تصاب أيضا في علاقتها بالحزب، بمظاهر الزيلية والزبونية السياسية. من هنا، دعوة عبد الله إبراهيم إلى "تقديس" الدفاع عن استقلالية النقابة.

عبد الله إبراهيم، رجل لا يولد دائما.

سعيد بوخليط

بمناسبة الذكرى الثالثة لرحيل المناضل التاريخي عبد الله إبراهيم، نظمت "مؤسسة عبد الله إبراهيم للدراسات والأبحاث"، ندوة وطنية بمدينة مراكش يوم 29 نوفمبر 2008.

انصبت المداخلات على مجموعة من الجوانب المعرفية، الإيديولوجية والسلوكية... المميزة استثناء لعبد الله إبراهيم تأملا ومنهجا. لاسيما، وأن الأسماء التي أطرت اليوم الدراسي، توزعتها حقول ومشارب متعددة واشتغالات فكرية مختلفة منها: الحقوقي، الثقافي، السياسي، الفاعل الحزبي، الجامعي ثم المختص في علم الاجتماع : محمد بن سعيد أيت إيدير، عبد اللطيف حسني، أمينة المسعودي، محمد زرنين، إبراهيم أعراب، عبد القادر أزريع، محمد موشيح، سمير بلمليح، عبد الحكيم أبو اللوز.

سعى إذن، كل واحد من هؤلاء تلمس جزئية من موسوعية عبد الله إبراهيم الجليلة. غنى، تأتى من السياقات السوسيوتاريخية، وكذا الأصول والمشارب المعرفية التي أرست فكر هذا الرجل الفذ، ورؤيته الصادقة للأحداث التي عاشها إلى جانب رجالات الحركة الوطنية قبل الاستقلال أو في ظل استقلال صوري انتهى معه الوطن في يد حفنة من الخونة الإقطاعيين.

أين تتحدد منطلقات السجال حول عبد الله إبراهيم ؟ وفق أي اتفاق تصنيفي، يمكن من خلاله توجيه المقاربات، فهو : أبرز قادة الحركة الوطنية، ثم الأستاذ والمفكر الجامعي الرصين بكل ما تحمله دلالة الكلمة من معاني. كما، أنه أول وآخر رئيس حكومة وطنية مغربية حقيقية بالمفهوم الدستوري والقانوني. وزعيم حزب سياسي عريق، هو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية شكل الهيكل الأساس لليسار المغربي. لكن عبد الله إبراهيم، ينتمي خاصة إلى صنف هؤلاء السياسيين "الرومانسيين" النادرين والقلائل جدا، حيث بقي وفيا لقناعاته ومبادئه من خلال الاستماتة في تحويل النظري إلى واقعي، والتسامي بالملموس نحو المجرد، مما أضفى على مسيرته نوعا من الطهر، بل حسا صوفيا. لقد ظل في منأى عن كل ارتزاق أو تنازل عن اختياراته التي توخت حتى آخر ساعة في حياته : مغربا ديمقراطيا، تقدميا، متحررا، يمتلكه الجميع.

ركزت الورقة المهيأة من قبل اللجنة العلمية لمؤسسة "عبد الله إبراهيم للدراسات والأبحاث"، على سؤال الثقافي والسياسي، كما سعى عبد الله إبراهيم إلى تطويعه وقولبته وفق أسس معرفية ومجتمعية واضحة. فتشكلت أرضية، لمختلف جوانب النقاش وكذا التمحيص الفكري والمنهجي. مما يمكن، من معالجة مضبوطة للملابسات والظروف التاريخية بخصوص علاقة الحزب بالنقابة، ومن وراء ذلك التقارير المذهبية التي أنتجها عبد الله إبراهيم، لحزب "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية".

لكن بتعدد وتنوع المداخلات، فقد تمحورت خاصة حول اللبنات التالية في فكر عبد الله إبراهيم :

- الثقافي والسياسي.
- الحزبي والنقابي.
- السياق السوسيو- تاريخي.
- المسألة الدستورية.
- نقد عبد الله إبراهيم للنظرية السياسية الإسلامية في الحكم والاقتصاد.

- خلخلته وتفكيكه لمفهوم الحركة الوطنية، ثم جل الملابسات المحيطة بمعطياته التاريخية والمعرفية.
- قراءة عبد الله إبراهيم للفكر المسيحي، وتقصيه أصول النظرية السياسية للحكم، إرساء لقضية الحدود بين الدين والسياسة انطلاقا من تأويله لمقولة المسيح الشهيرة : "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله".

تلك هي المحاور الكبرى، لمختلف العروض التي تقدم بها المتدخلون طيلة اليوم الدراسي، مظهرة من زوايا وواجهات متغايرة، حدس عبد الله إبراهيم وريادته التاريخية على مستوى مجموعة من التحديدات المفهومية والمضامين التي استبطنتها أو أظهرتها أفكاره ومواقفه السياسية، فيما يتعلق بالقضايا الآنية والمستقبلية، لمصير الوطن والشعب.

كان عبد الله إبراهيم مثلا، مقارنة مع باقي زعماء الحركة الوطنية الآخرين، من المنظرين الذين انتبهوا للعلاقة الحساسة جدا بين السياسي والثقافي، وتأثيرها على نمط التفكير سياسيا في الثقافة، وثقافيا في السياسة. هي، أهم القضايا الشائكة، التي أثارت باستمرار جدالا حادا ونقاشا سياسيا مستفيضا، بين ثنايا الإيديولوجيات الحزبية الحقيقية التي توخت بناء صلبا لأعمدة الدولة الوطنية المغربية، على أسس مشروع مجتمعي حقيقي. في هذا الإطار، شددت رؤى عبد الله إبراهيم على الدور الكبير للمدرسة العمومية من أجل تأسيس الرابطة الاجتماعية/الثقافية، وعبرها التمركز حول الثقافة، لأنها منتهى مستقبل الأمة، بغض النظر عن كل التأويلات. كان حتميا، انتقاده لمسارات المغرب المعاصر، الذي بدأت ملامح وتجليات إخفاقه التاريخيين تتبلور منذ مطلع الستينات. ولاشك، أن الإقالة الشهيرة لحكومة عبد الله إبراهيم الوطنية من قبل، دوائر الحكم الرسمية، يعتبر منعطفا مفصليا لانتصار الخط الرجعي والدخول بالبلد إلى نفق مظلم. في إطار هاته الوضعية المأزومة جذرا ومدلولا، كان يستحيل صياغة أسس سليمة لإبداع حضاري شبيه بما يقع في أوروبا.

الأطروحة الكبرى، لتعالق السياسي بالثقافي، تتضمن أخرى قد تبدو أصغر منها حجما وزخما على اعتبار المساحة القائمة دائما بين الكل والجزء. أقصد بذلك، التجلي الآخر لمكنات الحزبي والنقابي. لقد ميز عبد الله إبراهيم، تنظيرا وممارسة بين الحزب والنقابة، محذرا من المساوئ والمنزلقات التي يقود إليها الخلط بينهما. أمراض تتهدد النقابة، مثل الشعبوية والفوضوية، وتصبح نقابة بيتية. كما تصاب أيضا في علاقتها بالحزب، بمظاهر الذيلية والزبونية السياسية. من هنا، دعوة عبد الله إبراهيم إلى "تقديس" الدفاع عن استقلالية النقابة. لا تعني، المسألة بأنها محايدة، فهي المدرسة الأولى للفكر الاشتراكي، لكنها بالأساس متعددة داخل الوحدة بالطبع.

تميز الفكر السياسي لعبد الله إبراهيم، بكونه فكرا دستوريا حتى النخاع. أدخل بالمطلق المسألة الدستورية إلى قلب ونواة مشروع بناء الدولة الوطنية على منظومة ليبرالية حقيقية، قوامها نظام دستوري يستمد روحه من التوازن والديموقراطية، في أفق إعطاء المؤسسات مضمونا فعليا وحقيقيا تضمن للشعب سلطاته الحقيقية. يكفي، الوقوف على بعض المعطيات في هذا السياق :

- مطالبة عبد الله إبراهيم، الأبدية بدستور ديمقراطي، عصري ومتحرر.
- ربطه الجدلي بين وجود المقاومة المسلحة والحركة المدنية للمطالبة بالدستور.
- دمقرطة النظام العام لوجود الدولة. وهيكلة ذلك بنيويا على مستوى مختلف روافدها وأجهزتها. بالتالي، ضرورة بناءها القاعدي الصميمي تضمن السلطة الحقيقية للشعب.
- دعوته، وجود محكمة دستورية.
- ضرورة انبثاق الحكومة من البرلمان، ومسؤوليتها السياسية أمامه.
- التوازن بين المؤسسة البرلمانية والحكومية. فالبرلمان، يشرع ويراقب بينما الحكومة تعمل.
- احتقار عبد الله إبراهيم، ومن تم رفضه لفكرة وزراء ووزارات السيادة.

- دفاعه عن الحقوق والحريات، سواء في مضامين اللجنة المركزية للحزب أو العروض الفكرية التي كان يلقيها هنا وهناك، ثم حثه الدائم على النضال من أجل احترام حقوق الناس والدفاع عن كرامتهم.
- فكرة اقتراح لائحة الوزراء.
- إعطاء المجالس البلدية والقروية اختصاصات ملموسة.
- انفراد حكومة عبد الله إبراهيم، بوجود مؤسسة مستقلة لرئيس الحكومة ومنصب نائب له.
- التشديد على أهمية الانتخابات. لكن شريطة نزاهتها، ثم ارتباطها بوضع لوائح جديدة وآلية الاقتراع باللائحة. مع، إعطاء المرأة أهمية حاسمة في المساهمة. بالفعل، اتسمت حكومة عبد الله إبراهيم بكونها حكومة للانتخابات، نظمت أول انتخابات عامة في تاريخ المغرب.
- تصور عبد الله إبراهيم باكرا، لخطاطة التناوب في أفق تفعيل مشروع مجتمعي لوطننا ومستقبل شعبنا. تناوب يهم ويعني البرامج، وليس استبدالا للأشخاص أو هرولة اتجاه الكراسي. تناوب، يكفله ويحضنه الدستور، بمعنى الدور الأول والأخير لصناديق الاقتراع.

ما فتئ عبد الله إبراهيم، ينظر برؤية نقدية صارمة لتراكمات "الحركة الوطنية المغربية"، إيجابا أو سلبا. حيث استطاع، التخلص بكل شجاعة وتواضع الكبار، من الصنمية والتضخيم الملتصقين غالبا بالمفهوم والسياق. لاشك أن الزيف والأغاليط، يتأتيان سواء نتيجة أخطاء الحركة الوطنية تنظيرا وممارسة، أو جراء التوظيف الديماغوجي التضليلي للحكم، لتلك المعطيات تبريرا وتعضيدا لتحققات التاريخ الرسمي. المقاومون ليسوا دائما كذلك، ولاهم حتما من أنصفتهم حجرات المدارس ومنحت لهم النياشين، بل وصنعت لأسمائهم يوميات تخليدا وتأبيدا. على الأجيال المقبلة أن تكون حذرة جدا !! وتتعامل مع الذاكرة الوطنية بأكثر من التشكيك الديكارتي والتفكيك الديريدي !!.

حينما كتب عبد الله إبراهيم عن الحركة الوطنية، لم يكن مسكونا بالماضي! ولا التمست كتاباته هاجس الإدانة. واضعا تساؤلات ماهوية، من جنس: هل الحركة الوطنية، عمل ظرفي؟ أم الحركة الوطنية مشروع تاريخي مؤسس ؟! .

يحتم الواقع التاريخي، التعامل مع كثير من إنجازات الحركة الوطنية، بموقف تحكمه النسبية يحيل النتائج إلى مبرراتها الموضوعية. فالحيثيات تعود في أجزاء شتى منها إلى الهفوات والأخطاء التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي.

الحركة الوطنية، كيان افتقد غالبا للهيكلة والانسجام في وضوح الرؤية والعمل بين النخب المدينية والتقليدية، ثم كيفية خلق نوع من التوازي الخلاق بين البندقية من جهة والشعار الإيديولوجي، وذلك لاستثمار النتائج السياسية في أقصى حمولتها. هكذا، بعد البدايات المتعثرة جدا لاتفاقية «إيكس ليبان» مع الفرنسيين، من خلال عجز زعماء الحركة الوطنية عن تحديد تفاصيل الاستقلال، فقد تواصل الأمر في علاقة الحركة الوطنية بنسقها الذاتي، وطبيعة صراعاتها مع الأطراف والمكونات المناقضة.

إن سوريالية الوقائع التي يعيشها المغرب اليوم سياسيا واجتماعيا وثقافيا، هي تعبيرات مباشرة عن المخاض بل وسوء التقدير، لتواريخ الخمسينات والستينات. ربما، ينضاف مطلب آخر إلى الملتمسات الملحة والمصيرية للقوى الديمقراطية، أقصد بذلك إعادة كتابة تاريخ للحركة الوطنية بالاستناد أساسا على منطق الجدل، لإزالة كل رواسب وشوائب الزيف المضلل، حتى يكتسب شعبنا وعيه الحقيقي والحضاري بالنماذج والمنظومات، تلك المفروضة والمفترضة. لكي يتحرر ويحقق وضعا مجتمعيا تسوده : الديموقراطية، العدالة، المعرفة، الكرامة والمساواة. هي، أشياء ليست على أبناء جلدة عبد الله إبراهيم، بالمعجزة.



رحيل الجابري : خطف المنون منا من أوقف حياته على زرع الحياة في عقلنا العربي

يحيى بوافي

كتب بيراعه واصفا حياته الحافلة في سيرته الذاتية قائلا :...نهر يمتد منبعه بعيدا إلى منتصف الثلاثينات من هذا القرن حيث يتصل بروافد آتية من مسافات أبعد، تنفل إليه ابتسامات وانطباعات وتوضيحات اندمجت بصورة أو بأخرى في مجراه الخاص، الذي يتسع حينا ويضيق حينا، يفيض ماؤه تارة ويجف أخرى، وهو يشق طريقه عبر معارج والتواءات ولف ودوران، حتى إذا مضى عليه ربع قرن أخذ في الانقسام تيارين متوازيين، متداخلين ومنفصلين في الوقت نفسه : تغمر أحدهما تجربة السياسة، وتغمر الآخر اهتمامات وهموم ثقافية ولازال التياران يغتنيان ...و يتنافسان في تكامل، أو قل يتكاملان في تنافس"[1]

وشاءت الأقدار أن توقف مياه النهر الآنية، لكن الأنهار الفكرية العظيمة لا تمحي آثار مجاريها مهما طال الأمد ومهما انصرم من عقود وسنون، و ستظل على الدوام مشرعة لاحتضان مياه التجديد والتنوير في الأمة، لأن آثارها تنطبع في عمق العقول وشغاف الأفئدة بأدوات يرقى فعلها ويسمو على صروف الدهر وتقلباته، أدوات تخاطب في الإنسان ما به هو ؛عقله وفكره، و تنطلق مما يضنيه من إشكالات، باحثة عما يقويه على الخروج من مأزق الحيرة والتخبط التي يولدها التخلف والتأخر، ومتطلعة لأفق ترممه اتصالية المناطق المضيئة بتراثه، في تفاعلها مع شروط المتاح والواجب امتلاكه في الراهن والحاضر الذي يعيشه، "لأن «سؤال الحداثة" سؤال متعدد الأبعاد سؤال موجه إلى التراث وسؤال موجه إلى الحداثة بكل معطياتها وطموحاتها ...إنه سؤال جيل بل أجيال... سؤال متجدد بتجدد الحياة" [2].

ذاك أقل وصف يمكنه الانطباق على حياة محمد عابد الجابري الفكرية الثراء والمعطاءة، فقد استطاع بعصامية منقطعة النظير أن يشق مساره الحياتي والفكري، رغم الصعاب والعراقيل، التي لا تقوى على تدليلها إلا إرادة صلبة، لا تعرف الكلل، و تنفر من التراجع والاندحار، فمن المغرب القصي المنسي جاء، وفي حضن واحات فكيك شهد النور، ليشرع في صنع مصيره، و التأمل في مصير أمته، مصيران استبدت بهما، بشكل من الأشكال، ثنائية" خشونة البدواة ورقة الحضارة"، تلك الثنائية التي دفعته إلى ولوج البحث العلمي عبر إعداده لأطروحته التي دافع عنها سنة 1970 والتي نشرت تحت عنوان "العصبية والدولة : معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي"، و ربما أمكننا التأكيد بأن هذه الثنائية وما ينجم عنها، هي التي أسهمت في ارتسام ملامح المشروع الفكري للجابري بوضوح من خلال كتابه : "نحن والتراث : قراءة معاصرة في تراثنا الفسلفي" سنة 1980، والتي سيأتي "نقد العقل العربي" بأجزائه الأربعة وغيره من المؤلفات تجسيدا وتوضيحا لهذا المشروع وتفصيلا لمنطلقاته.

لقد استطاع هذا المفكر الفذ، طيلة مساره الفكري، أن يجمع في انسجام خلاق بين أكثر من واجهة في نضاله الفكري، خصوصا فعل التجسير الذي

مارسه فيما بين الثقافة والسياسة ؛ وقد كان محقا في "أن يغبط نفسه عليه"،لأنه ليس في مكنة أي كان، مادام مسارا ظل في منأى عن الوقوع ضحية للتحزب الضيق، محافظا، في الوقت نفسه، على دور المثقف الملتزم، ليولد بذلك مساحة فكرية تنويرية تجمع بين أكثر من جبهة وفضاء اشتغال : "فضاء التراث (نقد العقل العربي) وفضاء الفكر العربي المعاصر (نقد الخطاب العربي، ومقالات ينتظمها الطموح إلى تدشين عصر تدوين جديد ..) ثم فضاء المستجدات في الفكر العالمي (قضايا الساعة من قبيل العولمة و "صراع الحضارات" و "حقوق الإنسان" إلخ)، وأخيرا وليس آخرا فضاء الشأن المغربي الخاص منظورا إليه هذه المرة من زاوية الفكر النظري المتحرر بقدر الإمكان من الطابع السياسي الظرفي ."[3]

بذلك استطاع الجابري، إلى جانب مفكرين آخرين، أن يدشن في المغرب، والعالم العربي الإسلامي عموما، يقظة فكرية وأن يجعل شمس الفكر العربي تشرق هذه المرة من غربه، لتصبح النخبة المشرقية مدعوة إلى التعامل بنوع من الجدية والاشتغال الموسوم بالعناء في علاقتها بما ينتجه الفكر المغربي، بعدما كان ما يرتبط بالإنتاج الثقافي المغربي لا يثير لديها إلا غض الطرف والنزعة الاستعلائية المرددة للقول المأثور : "بضاعتنا ردت إلينا".

وما كان فكر الجابري أن يعيد ترتيب هذه العلاقة، لولا تميزه عن كل الاتجاهات الفكرية السائدة ؛فقد رفض القناعة التي انطلق منها غيره والمتمثلة في أن رباطنا قد انقطع بالتراث نهائيا، و أن قراءتنا للمؤلفين القدامى وتأليفنا فيهم، إنما هو سراب، فمثل هذه العلاقة مع التراث الداعية إلى القطع النهائي و"طي الصفحة"، تحفظ الجابري بشأنها، بل انتقدها وعمل على تفنيد سندها المتمثل في التعلق بكونية موهومة في مقابل الخصوصية، ليؤكد على أهمية محاورة التراث وتملكه وجعله معاصرا لنا، وذلك عن طريق النظر إليه نظرة تاريخية، وعدم الانحباس بين قضبانه، بل إضفاء المعقولية عليه، والبحث فيه عن الجوانب المضيئة، التي بإمكانها المساعدة في النهوض من كبوتنا الحاضرة وتخلفنا الذي طال أمده !و الوسيلة التي يقترحها لذلك، هي "الانفصال عن التراث عن طريق الاتصال به"، أو ما يمكن تسميته باستراتجية الفصل عن طريق الوصل، لأن الموقف الأصح هو الوقوف أمام الذات "لا الهروب إلى الأمام"، وبالتالي تسليط أضواء التحليل الكاشفة عليها، بقصد فهم دقائقها واستخراج ما يساعدنا على نهضتنا المتجددة، ويقوينا على المساهمة في الإنتاج الكوني من منطلق الخصوصية، لا من منطلق كونية موهومة نستعيض بنماذجها عن انتاجات الذات، من دون أن يرادف ذلك إقصاء الانفتاح على الآخر والحوار معه والإفادة منه، إذ الذات التي تحفر في تراثها، قصد استخراج وإبراز المضيء فيه هي نفسها القادرة على الانفتاح على الآخر بأفق تبيئي، يهدف إلى الاستفادة من نماذجه، دون السقوط استيرادها معلبة، عبر تبيئتها وملاءمتها مع خصوصية الذات العربية وتأصيلها في إنتاجها، حتى لا تبقى مجرد نشاز يشوش عليها أكثر مما يفيدها في نهضتها المنشودة .

إن ملامح هذه الرؤية هي التي نحتت آليات القراءة الجابرية للتراث مثلما أفصحت عن ذاتها في كتابه "نحن والتراث " لتزداد عمقا في ما تلاه من مؤلفات، كقراءة متفردة، صنعت تميزها من خلال إبرازها لأضافتها النوعية مقارنة بالقراءات السابقة، سواء منها السلفية أو الليبرالية أو الماركسية، والتي انبت في مجملها على ثابت "قياس الغائب على الشاهد"، فالقراءة الأولى "فهم تراثي للتراث"أو هي "التراث يكرر نفسه" والثانية "قراءة أورباوية النزعة للتراث، أما الثالثة فمحاولة لتطبيق طريقة تطبيق

السلف الماركسي للمنهج الجدلي وكأن الهدف هو "البرهنة" على "صحة" المنهج المطبق "لا تطبيق المنهج".[4]

إن ثابت "قياس الغائب على الشاهد"، في توظيفاته الاستسهالية، كثابت ناظم للقراءات السابقة، هو ما يشكل معضلة العقل العربي كبنية، اعتبارا لكونه الثابت اللامتغير في نشاط هذه البنية، لذا فأي محاولة لتجديد العقل العربي وتحديثه، عليها أن تولي كامل العناية النقدية لتكسير هذا الثابت البنيوي، وهنا يأتي التميز الجابري في نقده للتراث من خلال دعوته إلى القطيعة الابستمولوجية معه، لكن بمعنى خاص ؛ أي تلك القطيعة التي تجعلنا ممتلكين للتراث ومتملكين له بدل أن يكون هو مطوقا لنا، فهي الأداة التي ستحولنا، كما يقول الجابري من "كائنات تراثية" إلى "كائنات لها تراث"[5] وتلك هي دلالة الفصل بالوصل التي لا يمكن تحقيقها إلا إذا تم إنجاز ثلاث عمليات مترابطة: المعالجة البنيوية /التحليل التاريخي /الطرح الإيديولوجي .

وهذه العمليات فرضها كون المخزون التراثي للذات العربية "يشكل في معظمه مادة معرفية ميتة غير قابلة للحياة من جديد، أما بالنسبة للمضمون الإيديولوجي فالأمر يختلف، إن له بشكل من الأشكال "حياة أخرى" يظل يحياها على مر الزمن في صور مختلفة" "لذلك نجدنا نتجاوب الآن نحن أبناء القرن العشرين، مع التطلعات الإيديولوجية للفلاسفة الذين عاشوا قبلنا ولا نتجاوب مع المادة المعرفية التي استعملوها في فلسفاتهم"[6]

و هذا الطابع الذي يكتسيه التراث وعلاقتنا به هو الذي جعل نقد الجابري له وللعقل الذي أنتجه وساهم في هيكلة بنيته، يلبس طابعا خاصا يميزه ويمنحه بعده التهديفي، فهو ليس نقدا من أجل النقد بل نقدا يقصد "التحرر مما هو ميت ومتخشب في كياننا العقلي، وإرثنا الثقافي، والهدف، فسح المجال للحياة كي تستأنف دورتها فينا وتعيد فينا زرعها ... ولعلها تفعل ذلك قريبا"[7]

و هو ما لا يمكن أن يتحقق إلا إذا استعاد واستوعب الفكر العربي المعاصر "الجوانب العقلانية (والليبرالية) في تراثه ليوظفها توظيفا جديدا في نفس الاتجاه الذي وظفت فيه أول مرة، اتجاه محاربة الإقطاعية والغنوصية والتواكلية وتشييد (مدينة) العقل والعدل، مدينة العرب المحررة الديمقراطية والاشتراكية"[8]

لكن على الرغم من عظمة مشروع كهذا كما وكيفا، فإنه لم يسلم من انتقادات ركزت على الفرق بين الوعود أو المنطلقات وبين ما تم تجسيده في الأجزاء الأربعة لنقد العقل العربي، لكن ما تناساه أصحاب هذه الانتقادات هو أن مهمة أي صاحب مشروع فكري، إنما هو وضع اللبنات والتسليح بالأدوات المنهجية والمفاهمية وإبراز السبل ومواطن الفعل، لتبقى المهمة ملاقاة، بعد ذلك، على الباحثين من أجل الذهاب إلى أقصى الحدود بكل ما قدم صاحب المشروع .

كما سارع البعض كذلك إلى وصف الجابري بتعصبه للمغرب في مقابل المشرق، لقوله بـ"عقلانية الأول" و"لا عقلانية" الثاني، إلا أن انتقادات من هذا الصنف، تعزى إلى سوء فهم المراد من كتاباته، وهو ما حاول تصحيحه في مقدمات الطبعات التي تلت الطبعة الأولى من كتابه "نحن والتراث"، كما يمكن أن نعزيها إلى نوع من النزوع النوستالجي لبعض المثقفين المشارقة إلى العهد الذي كان فيه المغرب يردد أصداء المشرق، بعدما أحسوا بأنهم ليسوا الوحيدين القادرين على التصدي لمشاكل نهضتنا.

أما صاحب مشروع "نقد نقد العقل العربي" بأجزائه التي تقايس عدديا، لا قيمة، أجزاء "نقد العقل العربي"، فلا يمكن تفسير حركة الردة التي عصفت به وبموقفه من محمد عابد

الجابري، إلا بعوامل لا يمكن أن تخفى على القراء، إذ ما الأكثر سهولة ويسرا من امتطاء مجهود الغير، وإيجاد مادة جاهزة لتكتب حولها، وتحقق لما تكتب نفس ما يمتاز به ما كتبت حوله من انتشار، دون أن تكلف نفسك نفس العناء الذي بذله صاحبها (المادة الفكرية) في صياغة الرؤية الحاكمة لها وفي إنتاجها، ولذلك فالفرق بين نقد العقل العربي و"نقده" هو ذات الفرق بين الفعل ورد الفعل، يضاف إلى ذلك أن ما يكتبه صاحب "نقد النقد" ليس جديرا بحمل هذا الاسم، لأنه لا ينتقد المنطلقات والركائز التي شيد عليها الجابري مشروعه النقدي للعقل العربي، ولا يقترب منها بقد رما نجده يحلق فوق الإحالات والهوامش، ليؤكد ثقافتة الموسوعية وسعة إطلاعه، لكن ما فائدة عقل مملوء تعوزه الرؤية التركيبية !

هكذا فانتقاده للجابري جاء متماديا في إبرازه لأشياء هي أبعد ما تكون عن العمل الفكري، كاستمراره في نعت الرجل بالشوفينية، أو الوقوف عند هوامش النصوص، من دون أن يمتلك القدرة على منازعة منقوده في ركائز مشروعه ورؤيته، التي كان أول المهللين لها، عند ارتسام بشائرها الأولى .

وإلى هذا تضاف انتقادات أخرى تنبني على انغلاق هوياتي محولة إياه إلى قضية، وهي الانتقادات التي تجتزئ فكر الجابري ولا يروق لها، لأن ذنب الرجل الوحيد أنه ظل منسجما مع منطلقاته.

في خضم هذه لانتقادات التي لا تروم أي شيء سوى الانتقاد، والجعجعة التي تطول دون أن تخلف طحينا، في خضم كل هذا ما كان من الجابري سوى الركون إلى عدم الرد والخلود إلى العمل الحقيقي في هدوء، بدلا من هدر وقته فيما لا يعود بطائل، ليس ايمانا منه بـ "أن خير الرد هو عدم الرد"، رغم أن الكثير من الانتقادات يصدق في حقها هذا القول، ولكن لأنه يرى "أن الموقف العقلاني يقتضي منه أن يقضي وقته في كتابة كتاب من عنده بدل الانخراط في عملية "دخان بلا نار"، ولو أنه انزلق منذ 1980 إلى الرد على ما كتب على كتابه "نحن والتراث" وانشغل في معارك "تسر المتفرجين لكان مارس عملا لا عقلانيا."[9]

رحمك الله محمد عابد الجابري، فقد أدليت برأيك دون مواربة ولا تهيب واقتحمتك بفكرك الجريء القضايا الشائكة والإشكالات المستعصية، كما بقيت منفتحا على الانتقادات، راغبا في الحوار وساعيا إليه، وسعة انتشار كتاباتك وتزايد الطلب عليها، أوضح دليل على أن الكثيرين تحقق فيهم حسن الفهم لما كتبت، وهو ما كان يشكل لك أعز مطلب وخير ثواب مثلما كتبت، لأنه "دليل على أن الصيحة لم تكن في واد، وأن الآذان سليمة والعقول متوقدة والنفوس متوثبة طموحة، إن المستقبل الزاهر للثقافة العربية على الأبواب، فالجيل الصاعد يتحرك ويشرئب ...."[10]

و قد أحسنت صنعا عندما سكتت على الآراء والانتقادات المحكومة بما يؤسس مذهبها ولا شيء غيره، لأن أحسن موقف "يمكن أن تقفه إزاءها هو أن تسكت عنها لأن الكلام، في هذه الحالة، سيكون غير ذي موضوع ما لم يبدأ صاحبها أولا بنقد مسلماته"[11]

رحمك الله ،فقد فقدنا فيك القدوة التي لم يجد بها تاريخنا المعاصر إلا مع أمثالك، إذ كنت أسوة في العصامية، مانحا لأبناء المغرب المنسي سعة إضافية لأفق أحلامهم، معلما إياهم أن الإرادة حين تكون صلبة، تقوى لوحدها على حفر السبيل، إلى أبعد ما يكون الإمكان، ولو في الصخر وأيا ما كان حجم العقبات وثقل الصعاب .

كنت أستاذا لأجيال وخير مثال لما يمكن أن تبلغه الذات اعتمادا على إمكاناتها ؛ فكنت من أوائل من تخرجوا من شعبة الفلسفة، وهي

تخطو خطواتها الأولى بالجامعة المغربية،لتصبح أستاذا لها، ومفكرا اجترح للفكر العربي المستنير آلياته المنهجية التي لقيت ولازالت تحصد ما استحقت من شهرة، و هي تؤدي ووظيفتها وتثبت فائدتها خارج حدود الوطن، فجسدت بذلك المسار واحدا من مبادىء فكرك ألا وهي ضرورة الثقة في الإمكانات الكامنة للذات وعدم إطمارها جريا وراء ما لدى الآخر .

لقد كانت الفجيعة كبرى بفقدانك، لكن، مع غيابك، ستظل منارا هاديا، بما جسدته من مثال في الرفعة والسمو، منه نستمد بعض العزاء، ونحن نحدق في مشهد ثقافي متشردم، فيه يطغى العرضي على الجوهري، وعلى "حراكه" يغلب نقع الخلافات الشخصية والتناحرات بين "الإخوانيات" والجري وراء المطالب التافهة. فعلى الفاعلين في مثل هذا التردي، أن يمعنوا التأمل في سيرتك، كي يستخلصوا العبر، بدل أن يتفرغوا لتدبيج الشكوى تلوى الشكوى من عدم الانتشار والتهميش ومحدودية المقروئية، والجري وراء احتضان تناسل الإطارات "الثقافية" العقيمة، فقد كنت رحمك الله، فردا، والإبداع والتجديد الثقافي يحققه الفرد لا الفريق كما قلت، ومع ذلك انتشرت كتاباتك ليسر أسلوبك وبساطة لغتك، وبيداغوجيتك التي لا تضاهى، حتى عندما يتعرض فكرك المتوقد لأعوص القضايا وأعقد الإشكالات، لتتربع مضامين مؤلفاتك على عقول القراء وأفئدتهم، ولتنفذ طبعاتها المتلاحقة، فحققت كفرد ما لم تقو على تحقيقه الكثير من هذه الإطارات الخاوية، رحمك الله وليعتبر من سيرتك أصحاب الأفهام من ذوي الأقلام .

هوامش

(1) الدكتور محمد عابد الجابري : حفريات في الذاكرة ،من بعيد ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،"ط1 ،آغسطس 1997 ص 8.

(2) التراث والحداثة :دراسات ومنا قشات ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، يوليوز 1991 ص 11.

(3) مواقف :إضاءات وشهادات ،الكتاب 11،يناير 2003،ص15.

(4) نحن والتراث ،قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي، المركز الثقافي العربي ،بيرروت ،ط6 ،1993، من ص11 إلى ص 16

(5)نفسه ،ص 48

(6)نفسه

(7) تكوين العقل العربي، المركزالثقافي العربي ،طبعة خاصة بالمغرب ط4،أيلول 1991، ص7،ص8

(8) نحن والتراث ،مذكور سابقا،ص 53.

(9)من مقابلة أجراها مع الجابري علي بلحاج ،مراسل المستقلة ونشرت بمجلة المستقبل العربي ع220يونيو 1997.

(10) د/ محمد عابد الجابري ،التراث والحداثة (مرجع مذكور)ص123.

(11) نفسه ،ص 127.

مع جان دانييل[1]

حوار : جوسيان سافينو

سعيد بوخليط

جان دانييل Jean Daniel، كاتب، مؤسس مجلة : Nouvel Observateur وصاحب افتتاحيات، يتكلم في عمله الأخير عن ألبير كامو Albert Camus، لكن الصداقة التي نسجها الرجلان، انفصمت عراها جراء اختلافهما بخصوص مسألة استقلال الجزائر.

1 بعد انقضاء خمسين سنة على رحيله، ماذا تريدون تبليغه إلى الشباب، بخصوص ألبير كامو ؟

ما نادى به كامو، نفسه، أي الحاجة إلى ثقافة فكر يشتغل بناء على تجلياته القصوى، لا يهدد في أي شيء عشق الحياة. بين الشمس والموت، يكمن ما سماه ب "قوة الحياة". مع ذلك، لا يحتاج الشباب إلى أي شخص، كي يعبروا عن وفائهم ل "كامو"، لأنهم لم يتوقفوا قط عن ذلك. روايته «L'étranger" قُرئت أكثر، خلال الحقبة المُخزية، عندما انقسم أغلبية المثقفين الفرنسيين بين التواطؤ والاستخفاف. تحقق التعويض أولا مع جائزة نوبل، ثم راهنا من خلال الفكرة على الرغم من عبثيتها الداعية إلى تحويل رُفاته نحو مدفن عظماء الأمة، فهي واقعة هائلة وحقا مذهلة.

2 وماذا عن مُؤلفه الآخر : "La chute" ؟

إنه عمل مدهش، أحبه كثيرا. لقد كان سارتر على حق، فلا شخص بوسعه الخروج منه سليما. وفي كل الأحوال، سواء البطل أو الكاتب. فذلك المحامي، يسخر من ذاته، معترفا كونه لم يبذل قصارى جهده كي ينقذ امرأة تغرق، مؤكدا أيضا عجزه عن القيام بذلك مهما حدث. لكنه، لم يخطر على باله تحويل حسرته إلى اتهام. من المفترض، أن هذا "القاضي النادم"، يُبلّغ عن دجل المثقفين الباريسيين. لن نفهم، في أي شيء نص "La chute" إذا لم ندرك بأن الكاتب يتهم ذاته ويلتف عليها، كما يقول مونتين Montaigne ثم يتمحور نفسيا. التضليل يسكن الجميع، بمن فيهم كامو نفسه، إنه وضع إنساني. يجب أن نتذكر، السياق الذي كتب في إطاره كامو، روايته، فقد جاءت بعد المحاولة الانتحارية التي أقدمت عليها زوجته.

3 في كتابكم الجديد، الذي يحمل عنوان : [les miens]، تركزون على المرض ؟

ذلك مهم جدا، لأن الأمر يتعلق ب "قوة الحياة". عانى كامو بقسوة من داء السل، حيث أحس طيلة حياته، كأنه في حالة نقاهة. تمثّلت وضعه هذا جيدا، لأني عشت الحالة ذاتها منذ أن تعرضت لإصابة سنة 1961 بمدينة بنزرت، إلى جانب أمراض أخرى. لقد ولد كامو مشعا، ثملا بإيمان هو في الآن ذاته ملحد، ثم مستندا أيضا على

مبدأ وحدة الوجود، لكن عدوانية مرض السل الذي لازمه طويلا، أشعل شرارة معركة أنهكت كامو. إنه باستمرار، بين السماء والأرض.

4 لقد عاشرتم كامو، لكن أليس بالأحرى أندريه جيد Gide، هو الذي صاغ تفكيركم؟

بالتأكيد، في البداية. أختي الكبرى، والتي كان فارق العمر يصل بيننا إلى خمسة وعشرين سنة كنا أحد عشر أخا- اعتُبرت بمثابة مثقفة الأسرة، والوحيدة في البليدة Blida التي تصلها أعداد «المجلة الفرنسية الجديدة» NRF. وبالتالي، توفرت على مجموعة كتب. ذات يوم، وأنا في سن الرابعة عشر، تناولت جريدة جيد Gide ووقع بصري على الجملة التالية : «إذا لزم الأمر التضحية بحياتي في سبيل نجاح هذا المشروع العظيم المسمى الاتحاد السوفياتي، فإنني سأفعل ذلك للتو». لم أكن متسيسا، وأعرف بالكاد موقع الاتحاد السوفياتي، لذلك انتبهت إلى هذا البلد الذي يستحق أن يقال عنه هذا الكلام. غير، أنني سرعان ما تحولت عن هذا المسار، مقتفيا أيضا خطى جيد Gide في رفضه. لقد صار، الرجل مرجعية لي. كما أن الوقوف على مضامين عمله : "Les nourritures terrestres" والذي تجري جزءا من أحداثه بمدينة البليدة، شكل لحظة تثقيفية بامتياز. أما، مع كتابه الآخر : "Voyage au Congo". فقد استقيت أولى ميولي المناهضة للاستعمار. غير أنني، أنتمي إلى جيل رفض الاختيار بين الأدب والفلسفة ثم الالتزام السياسي والصحافي. وجدنا أمامنا، أبطالا استطاعوا تحقيق هذا المسار الثلاثي أمثال : همنغواي، دوس باسوس ومالرو. خلال، كل حياتي، حاولت الوفاء لتلك الحقول الثلاثة. تتويجي بجائزة "Prince des Asturies"، مثّل لي، اعترافا بهذا الاشتغال.

5 لكن لماذا التتلمذ على جيد Gide، بينما ارتبطتم مطلقا ب كامو ؟

أولا، لا تعارض قط. بل على العكس من ذلك، حتى ولو أن جنسانية أندريه جيد Gide، بعيدة عن دونجوانية كامو. أيضا، الصلات ليست من نفس الطبيعة. لم، تتوفر لدي أية فرصة للالتقاء ب جيد Gide. لكن، بصحبة كامو، عشنا معا أهواء طائشة، أتذكر مثلا ولعنا بالرقص. ولا تنسوا خاصة الجزائر، التي جسدت شغفنا ومرضنا المشترك. حينما، قدمت إلى باريس من أجل الدراسة، كان الشباب آنذاك متعلقا بمجموعة رموز كبيرة مثل : مالرو، سارتر، كامو. بالنسبة إليّ، فكامو، بمثابة أحد أقربائي، سحرت بهذا الفاتن منذ اللحظة الأولى. اهتديت معه، إلى دلالة المقدس والعجز عن الإيمان به ثم مفهوم التراجيديا والنزوع القوي إلى السعادة. لقد احتضن مجلة : «Caliban» التي أشرفت عليها ونشر بين صفحاتها ثلاث مقالات ثمينة، واحدة عن لوي غيو Louis Gailloux وصعوبة الحديث عن البؤس بمعنى آخر «غير معرفة علته». كامو، هو من دفعني إلى كتابة أولى أعمالي، المعنون ب : "L'erreur"، الصادر عن منشورات غاليمار، ضمن السلسلة التي أشرف عليها. تقاسمت مع كامو، لحظات كثيرة حميمية ومفعمة بالحماس، بين سنوات 1947 -1957-. اشتركت معه اهتمامه بالسيد ماندیس فرانس Mandès France، وهو الشخصية السياسية الوحيدة التي أضمر لها كامو مشاعر المحبة بل والإعجاب.

أما، عن اختلافي مع كامو في كيفية تقييم التراجيديا الجزائرية، فقد خلق لديّ وضعا مؤلما. بعد حصوله على نوبل، توصلت منه برسالة قصيرة، انتهت بهاته الجملة : «المهم، نحن الاثنان نتألم نفسيا».

6 منبركم "Le nouvel observateur" دافع كثيرا عن سارتر. أي موقع اتخذتموه، بخصوص المواجهة بين كامو وسارتر ؟

تعود المجابهة إلى حقبة كتاب كامو : [L'homme révolté]. كنت، متشبعا بفكر كامو إلى أقصى حد، وأنا كذلك دائما. أتوخى اليوم، أن أطبق ضد الديانات المتحولة إلى إيديولوجيات، الأطروحات التي التمسها في صراعه مع الإيديولوجيات حينما تنقلب إلى ديانة. لحظة وفاة كامو، تواجدت بتونس من أجل إنجاز إحدى التحقيقات الصحافية. وما إن فتحت مجلة «فرانس أوبسرفاتور» الصيغة الأولى ل»نوفيل أوبسرفاتور»، قفز إلى بصري التأبين المأتمي الرائع الذي صاغه سارتر. خطاب، يعطينا إمكانية قراءته في الوقت الحالي. لم، يكن فقط مؤثرا، بل تضمن كذلك استفسارا جديدا، حول معطيات جزء من الفلسفة السارترية : الانفتاح الإنساني هنا متوتر. لذا، حينما شكّلت هيأة تحرير نوفيل أوبسرفاتور، توجهت للالتقاء بسارتر، فقال لي : «يسرني أن أستعيد معكم النقاش حول العنف، والذي توقف بيني وكامو». لقد، حافظت دائما على صلتي بسارتر، وكان حاضرا باستمرار في الجريدة عبر مقالات وحوارات.

7 ألا يساوركم الندم، لأنكم نشرتم آخر حوارات سارتر، والذي أجراه مع "Benny Lévy" موقف أثار جدلا ؟

لا أشعر بأي حسرة، بلغ سارتر حينها سنا متقدما، وبالتالي فالرجل منهك، ثم بلا شك كان تحت تأثير Benny Lévy، حصلت على نسخة أولى من الحوار، لكنها تميزت برداءتها شكلا ومضمونا، وبذلك لم نتردد في رفضها. بعد شهر، وصل نص آخر، دائما يثير الحيرة. لكنه متماسك، إنه لسارتر حسب تقييم أعضاء هيئة التحرير السارتريين. استدعتني سيمون دوبو فوار بحنق، وطلبت مني عدم إخراج هذا الحوار إلى القارئ. بعد ذلك، تلقيت مكالمة هاتفية من سارتر، كي يبيّن لي، بصوت أرنّ، دقيق ومتماسك بذكاء، اعتقاده المطلق بما يقوم به، وأن تطور فكره حتى في صيغته اليهودية المعتدلة، لا يمكنه بأي شكل أن يمارس خيانة في حق ذاته. ثم، أصدرنا الحوار.

8 حينما تتحدثون اليوم عن الشيخوخة، تقولون عنها في الآن ذاته إبعاد وحرية ...؟

الاستبعاد، هو اللحظة التي يتكلمون فيها أمامك، كما لو أنك لست هنا، عن موضوعات تعرفها أفضل من الذين يستحضرونها. كما لو فجأة أصبحت آخر وفقدت مشروعية ما. قد تستسلم، لهذا الاستبعاد المقزّز وتدعي بأنك التجأت إلى عالم آخر كي تجد صفاء الاعتزال أو ببساطة الانسحاب، أرفض هذا الوضع. ولأني أعيش بزخم كل لحظة كما ولو هي الأخيرة، فقد أمدني ذلك بحرية تسعدني. تذكّر، فرانسوا موریاك François Mauriac، يجعل هاته اللحظات لذيذة.

قضايا التراث الموريسكي في العدد الجديد من مجلة "سيميائيات"

أسامة الزكاري

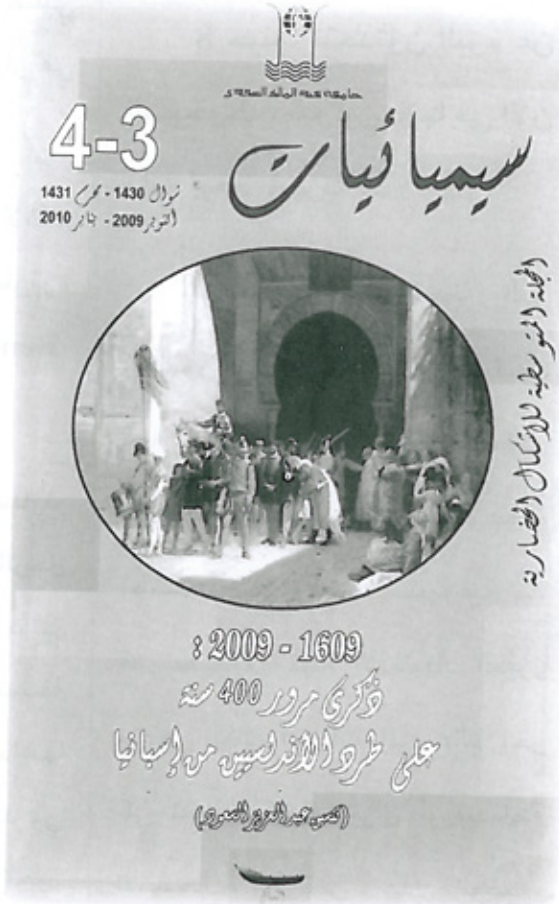

تتابع المجلة الثقافية والفكرية "سيميائيات" تجربتها الرائدة في تحدي مجمل المثبطات التي ظلت تعيق آفاق تلقي الكتاب والمقروء بسوق النشر ببلادنا. وقد عززت ذلك بإصدار عددها المزدوج الجديد رقم 3 – 4 خلال شهر يناير من السنة الجارية، وذلك في طبعة أنيقة شملت ما مجموعه 224 صفحة من الحجم الكبير، موزعة بين القسمين العربي والفرنسي للمجلة. ويمكن القول إن هذه المجلة التي يشرف على إدارتها الأساتذة نزار التجديتي ومصطفى الهرار العمراني وإدريس بوهليلة، قد استطاعت مراكمة تجربة هامة في مجال تعميم تداول المعرفة الأكاديمية، من موقع ارتباطها بانتظارات سؤال التنمية الثقافية وإكراهات تخصيب الهوية الثقافية الوطنية، على أساس جهود تطويع التراث الجماعي مع مستلزمات الحاجة إلى تعميم الإنصات لأصوات الذات الأكاديمية، الناقدة والمبدعة والمجددة. إنه – بصيغة أخرى – جهد معرفي يتوخى إعادة قراءة ثوابت الهوية التاريخية والثقافية المشتركة، في أفق تحويلها إلى عناصر ارتكازية في كل مشاريع فهم تراكمات الماضي واستيعاب إبدالات الراهن والتحكم في تحولات المستقبل. ولا شك أن مثل هذا العمل يفتح الباب واسعا أمام جهود إعادة إحياء القيمة الرمزية لتراث النشر الثقافي الذي ارتبط بتجربة منطقة الشمال على امتداد عقود القرن الماضي. فأن تصدر مجلة ثقافية متخصصة من مدينة تطوان، يظل أمرا منسجما مع منطق الواقع والتاريخ، منطق أثمر ريادة تطوان في الحقل الثقافي والإعلامي والفكري الذي صنعه رجال كبار في رصيدهم



التحديثي والتعليمي والإبداعي والفكري أنجبتهم مدينة تطوان خلال القرن 20، وكانوا عنوانا ناصعا لهويتها الثقافية المميزة، مثلما هو الحال مع الحاج عبد السلام بنونة، ومحمد داود، والتهامي الوزاني، ...

ومعلوم أن العمل من أجل التأصيل لمثل هذه المشاريع الرائدة قد أضحى "نشاز" العصر، بالنظر للتحولات المرتبطة بواقع سوق النشر وتلقي القراءة ببلادنا، في ظل الهجوم الكاسح لثقافة الصورة ولآليات التنميط التواصلية "الجاهزة" و"السريعة" التي تحول معها العطاء الثقافي إلى موضة "سهلة"، هدفها الاغتراف من مضامين ثقافية "معلومة"، ساهمت – بأشكال مختلفة – في تسطيح المعارف والاهتمامات والأسئلة. لذلك، فإن مغامرة النشر قد أصبحت تكتسي سمات محفوفة بالمخاطر، وانشغالا فكريا لا يثير إلا أصحابه وبعض الدوائر الضيقة، في سياق تغير أنساق القيم والاهتمامات المجتمعية الكبرى. ولعل هذا ما أكدته مجلة "سيميائيات"، عندما قالت في كلمتها التقديمية : "بصدور هذا العدد المزدوج (الثالث – الرابع)، تخرج مجلة سيميائيات من طور الولادة والتجريب إلى طور النمو والامتداد في فضاء ثقافي وفكري مطبوع رغم ذلك بانحصار دائرة القراءة حتى في شريحة المثقفين ورجال التعليم. وإذا كنا، في هيئة التحرير، نراهن

متابعات

على تجاوز هذا الواقع الجديد، فلأننا ندرك تمام الإدراك أننا نعمل، إلى جانب مجلات مغربية وعربية ودولية أخرى، لحضور شكل آخر من المعرفة واستمراريته لدى جمهور صغير من القراء نأمل أن يتوسع غدا..." (ص. 4).

وبخصوص مضامين العدد 3 - 4 من مجلة "سيميائيات"، فقد احتوى - في قسمه العربي - على ملف مركزي بمناسبة ذكرى مرور 400 سنة على طرد الأندلسيين من إسبانيا، وهو الملف الذي أشرف على تنسيق مواده الدكتور عبد العزيز السعود. وقد حرصت المجلة على إشراك أصوات مختلفة من الضفتين في إنجاز الملف، حيث ضم دراسة لعبد العزيز السعود تضيء السياق التاريخي لقرار الطرد وما سبقه من جهود متواصلة لاستيعاب الموريسكيين، وأخرى لنزار التجديتي تقف عند مساءلة بعض صور محنة الأندلسيين قبل الطرد وبعده من خلال شهادة الرحالة الأندلسي أحمد بن قاسم الحجري، ودراسة ثالثة للباحث الفرنسي جان بيير ديديو بعنوان "الأندلسيون غرباء في أرضهم" بترجمة لمصطفى الهرار العمراني، يضع المسألة الأندلسية في إطارها الإسباني، ومقالا رابعا للكاتب الإسباني خوان غويتسولو يؤكد فيه أنه "منذ خمسة قرون مازالت إسبانيا تؤدي الثمن غاليا على تنكرها لإرثها العربي واليهودي"، وهو المقال الذي أنجز ترجمته عبد الواحد حمودان. وفي باب "حوار العدد"، أجرت المجلة لقاء أكاديميا رفيعا مع الأستاذ امحمد بن عبود، الباحث المتخصص في التاريخ الأندلسي، حول مسيرته التكوينية واهتماماته العلمية المتشعبة. وفي باب "الوثائق والمصادر"، أدرجت المجلة بحثا لإدريس بوهليلة حول عوامل نشأة الدولة العلوية من خلال نصوص منتقاة. أما في باب "مراجعات"، فنجد قراءات نقدية لكتابات وأعمال حديثة لها صلة بالقضية الأندلسية، وأخرى صدرت مؤخرا حول مواضيع أدبية وعلمية وثقافية مختلفة. وقد ساهم بهذه القراءات كل من أسامة الزكاري بالنسبة لكتاب "شتات أهل الأندلس" لمؤلفته مرثيدس غارثيا أرينال وكتاب "الموريسكيون في المغرب" لمؤلفه غييرمو غوثالبيس بوستو، وأحمد السعيدي بالنسبة لكتاب "ناصر الدين على القوم الكافرين" لمؤلفه أحمد بن القاسم الحجري الأندلسي، وإدريس بوهليلة بالنسبة لكتاب "التاريخ السياسي والاجتماعي لإشبيلية في عهد ملوك الطوائف" لمؤلفه امحمد بن عبود وكتاب "الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني" لمؤلفه احميدة عميراوي، وعبد النبي ذاكر بالنسبة لكتاب "عتبات المحكي القصير في التراث العربي الإسلامي : الأخبار والكرامات والطرف" لمؤلفه الهاشم اسمهر وكتاب "اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة : دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته" وكتاب "المغاربة في فرنسا من سنة 1910 و1965" لمؤلفه الكبير عطوف وكتاب "الجامعة المغربية بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل" لمؤلفه عبد السلام الفزازي، ونزار التجديتي بالنسبة لكتاب "من الكتابات عن الذات في الأدب العربي الحديث - السيرة والمذكرات نموذجا" لمؤلفته فوزية الصفار الزاوق وكتاب "الأساس المعرفي للغويات العربية" لمؤلفه عبد الرحمان بودرع.

وفي القسم الفرنسي من المجلة، نجد ملفا خاصا بعنوان "من شبه الجزيرة العربية إلى بلاد خوارزم : اللغة والأدب والعلوم في العصر الكلاسيكي"، أشرف عليه وقدم له الأخضر السوامي من جامعة السوربون - 8 -، وهو موضوع لا تخفى أهميته المعرفية بالنظر لعلاقته بالعلوم العربية القديمة وبالإبستيمولوجيا المعاصرة. وإلى جانب ذلك، احتوى نفس القسم على حوار مع جان بيير شوسري، المترجم الفرنسي المتخصص في الدراسات اللاتينية، وعلى قسم خاص بمراجعات بيبليوغرافية لإصدارات ثقافية ومعرفية حديثة.

وبذلك، استطاعت مجلة "سيميائيات" أن تعزز المشهد الثقافي الوطني المعاصر بعمل مؤسس، لا شك وأنه اختزال لمجمل اهتمامات قطاعات عريضة من النخب الجامعية المعاصرة، إضافة إلى أنه يساهم في تحريك المياه الراكدة لحقل التجديد المعرفي الذي ظلت تحمل لواءه نخب مدينة تطوان، بالأمس واليوم. لذلك، أمكن القول إن الأمر يتعلق - في نهاية المطاف - بإحدى أهم المبادرات الثقافية والفكرية التي عرفتها الساحة الثقافية الوطنية عند مطلع السنة الجارية، بما تحمله من عمق نظري أصيل ومن آفاق تأملية ونقدية مجددة، تظل عنوانا لطموحنا الجماعي نحو خلق منبر تواصلي رفيع المستوى يمكن أن يعزز الاهتمامات الأكاديمية المعرفية للمرحلة.

إصدار جديد احتفائي بأحد رموز الحركة الإبداعية المغربية المعاصرة : " مع الأديب أحمد عبد السلام البقالي "

أسامة الزكاري

صدر خلال بحر السنة الجارية كتاب " مع الأديب أحمد عبد السلام البقالي : حوار السيرة والذاكرة "، وذلك ضمن منشورات جمعية ابن خلدون للبحث التاريخي والاجتماعي بأصيلا، في ما مجموعه 251 صفحة من الحجم المتوسط. و تقوم مضامين الكتاب ، في نواتها الصلبة، على نص الحوار المطول الذي كان لنا شرف إعداده وإنجازه مع الأديب الكبير أحمد عبد السلام البقالي، وهو الحوار الذي نشر على صفحات أعداد متراتبة من جريدة "الشمال"، تمتد من العدد رقم 256 الصادر يوم فاتح مارس من سنة 2005، إلى العدد رقم 295 الصادر يوم 25 نونبر من نفس السنة. ولوضع معالم الإطار العام لهذا الإصدار الجديد، نقترح إعادة نشر نص الكلمة التقديمية التي احتواها الكتاب، حيث نقرأ ما يلي :



يسعد جريدة "الشمال" أن تقدم لقرائها الكرام حوارا شاملا مع الأديب المغربي أحمد عبد السلام البقالي، حوار هو الأول من نوعه سنحاول من

أسامة الزكاري

مع الأديب أحمد عبد السلام البقالي

حوار السيرة والذاكرة



متابعات

خلاله أن نغطي كل مراحل التجربة الشخصية والإبداعية لهذا المبدع المتميز الذي أخرج مدينته أصيلا من سباتها العميق لتجتاح آفاق العالمية. إنه حوار للذاكرة نسعى من خلاله إلى الاحتفاء بالمدينة وبمبدعها الكبير أحمد عبد السلام البقالي، عسانا نساهم في التوثيق لمسيرته الطويلة مع عالمي الكتابة والإبداع. وبما أننا سنقدم الحوار في شكل حلقات مسترسلة، فإننا نقترح تخصيص الحلقة الأولى لتقديم نبذة عامة عن حياة الأديب أحمد عبد السلام البقالي، على أن نعود للكشف عن خبايا سيرته الشخصية والذهنية في الحلقات الموالية.

ولد الشاعر والكاتب والروائي والقاص، أحمد عبد السلام البقالي، بمدينة أصيلا يوم 21 أكتوبر 1932، في بيت علم ودين ولأسرة من أبوين شريفي النسب، جده الأول لأبيه قاد المجاهدين البقاليين في معركة وادي المخازن التي أوقفت المد الصليبي البرتغالي الذي كان يستهدف الوصول إلى الحرمين الشريفين عبر شمال إفريقيا. أما جده الأول لأمه، سيدي الخضر غيلان، فقد كان قائدا عسكريا كبيرا، كلفه آخر الملوك السعديين بتحرير شواطئ شمال المغرب من الاحتلال البرتغالي، وعلى يديه تحررت مدينة أصيلا.

تلقى تعليمه الابتدائي بأصيلا، وبها حفظ القرآن الكريم على يد والده الفقيه الجليل، السيد عبد السلام البقالي، مدير المدرسة الابتدائية وإمام المسجد الأعظم وخطيب الجمعة وموقت المدينة ومفتيها، وفيها نهل من كتب التراث بمكتبة والده، واطلع على الأدب المهجري بمكتبة خالة الهادي غيلان. وفي مدينة أصيلا الصغيرة الجميلة المحاطة بسور برتغالي قديم تفتحت موهبته الشعرية قبل أن يعرف ما هو الشعر، فلم يكن بالمدينة شاعر ولا أديب .. وعشق البحر والطبيعة وامتص الآداب والتراث المغربي الشعبي في أسواقها على أيدي رواة الأساطير والأزليات العربية القديمة. وبها انفتح على الثقافة الغربية بقراءاته باللغة الإسبانية لعدة نصوص قصصية إسبانية ومترجمة عن الأدب الأمريكي إلى الإسبانية والعربية.

وفي آخر سنة 1949 انتقل إلى تطوان لدراسة الثانوي، وكانت تطوان عاصمة المنطقة الخليفية الواقعة تحت الحماية الإسبانية. وفيها نشر أولى قصائده الشعرية في مجلتي "الأنيس" للأستاذ محمد الجحرة و "الأنوار" للأستاذ أحمد مدينة. ومن هذا الأخير حصل على أول مكافأة عن عمل أدبي نشرته "الأنوار"، وقدرها مائة بسيطة، وكانت في ذلك العقد شيئا مذكورا. حصل عليها مكافأة له على مسرحيته الشعرية التاريخية "مصرع الخلخالي" التي كانت تحكي قصة الباشا الخلخالي الطاغية الذي سام أهل أصيلا الخسف، فثار عليه أهلها وحاصروه في مبنى "الصقالة" فاضطر للإلقاء بنفسه على صخور البحر ومات .. ورأى الوطنيون في الشمال المغزى من وراء المسرحية في وقت كان التوتر سائدا بينهم وبين طغاة الاستعمار الإسباني. وفي تطوان حصل على عدة جوائز أدبية بشعره

متابعات

الوطني في ثلاث مباريات أدبية كانت تنظمها " وكالة الأخبار والإشهار والسفر " التابعة لحزب الاستقلال، في الدار البيضاء، تحديا الاستعمار الفرنسي. كما حصل على عدة جوائز في مباريات القصة التي كان ينظمها "معهد مولاي الحسن بن المهدي" في تطوان.

وفي سنة 1953، وبعد نفي السلطان محمد بن يوسف، سافر البقالي إلى القاهرة وفيها التحق بالمدرسة الخديوية لدراسة التوجيهي، ثم التحق بكلية الآداب بجامعة القاهرة لدراسة علم الاجتماع. وبموازاة مع الدراسة، مارس نشاطا سياسيا مع الطلبة المغاربة والتونسيين والجزائريين والفلسطينيين ضد الاحتلالين المقيتين، الفرنسي والصهيوني. وساهم بأشعاره في إذاعة صوت العرب والصحافة المصرية، وفي القاهرة نشر أول مجموعة قصصية بعنوان "قصص من المغرب"، جمع فيها القصتين الفائزتين بجائزة المغرب، وهما "رواد المجهول" و "السلسلة الذهبية" ولم ينشر معهما قصة "المسعورة"، أولى قصصه على الإطلاق، والفائزة بأولى جوائزه. وفي سنة 1959، سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمتابعة دراسته العليا في علم الاجتماع بجامعة كولومبيا بنيويورك. وفي سنة 1961 عاد إلى المغرب حيث التحق بوزارة الإعلام، وتعارف مع عدد من الكتاب والأدباء الشباب، وهناك شارك بأعماله الأدبية شعرا وقصة ومقالة في إثراء الجو الأدبي، وفتحت له جريدة "العلم" أبوابها، فنشر فيها إنتاجه بكثافة باسمه الصريح وتحت اسم مستعار هو "حسن الشريف". وفي سنة 1962 التحق بوزارة الخارجية، وعين ملحقا ثقافيا بالسفارة المغربية بواشنطون، وهناك ساهم بمحاضراته وعروضه الثقافية في عدد من الولايات في توعية الشعب الأمريكي بقضايا المغرب والأمة العربية، وعلى رأسها قضيتا الجزائر وفلسطين، وكانت له مواجهات كثيرة مع عدد من عتاة الصهاينة في عدد من المؤتمرات واللقاءات الجامعية. وفي سنة 1965 عين مستشار صحافيا وقنصلا عاما بسفارة المغرب بلندن مدة سنتين، ثم مستشارا ثقافيا بواشنطون. وفي سنة 1971 عاد إلى المغرب بصفة نهائية. والتحق بالديوان الملكي وبقي به يعمل ترجمانا من اللغة الإنجليزية والإسبانية وإليهما ويحرر الخطب والرسائل الملكية للعاهل الحسن الثاني، إلى أن تقاعد سنة 2003.

ولقد صدر له أزيد من خمسين كتابا في الشعر والقصة والرواية والنقد والترجمة والمسرحية الشعرية والإذاعية والتلفزيونية وكتاب الطفل والفتى، ونال عنها العديد من الجوائز التي سنعود للتعريف بها في حوارنا معه. ولازال يساهم بإنتاجه الأدبي والسياسي في الصحف والمجلات المغربية والمشرقية والقسم العربي بالإذاعة البريطانية. وشارك لمدة سنتين في صفحة الرأي بجريدة "الشرق الأوسط". وكتتويج لمسيرته الرائدة، فقد ترجمت أعماله إلى الإسبانية والفرنسية والروسية والرومانية، وأخرجت أفلام ومسلسلات إذاعية وتلفزيونية عن بعض رواياته.

مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية - مدى - ينظم ندوة بعنوان "الأزمة الاقتصادية وتأثيراتها الاجتماعية والسياسية على العالم العربي"

يوسف كلاخي

أصبح مطلب الإصلاح في العالم العربي أمرا ملحا خصوصا بعد الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدها العالم قاطبة، والتي كانت تأثيراتها قوية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.....، وهذا ما أدى بالدول العربية بإتخاد مجموعة من الإجراءات للحد من الأزمة. كقيام العديد من المؤسسات بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفا من صعوبة استردادها، تسريح مجموعة من العمال نتيجة نقص في السيولة لدى العديد من الشركات والمؤسسات المالية،وهذا ما أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي جميع نواحي الحياة، مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم. إضافة إلى ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية للحكومات مع انخفاض معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار.

حيت ناقش الأستاذ عبد السلام أديب الأزمة الاقتصادية وآثارها على الطبقة العاملة ،فالطبقة العاملة هي الأكثر تعرضا لأثار الأزمة بسبب البطالة والاستغلال المفرط والتقليص العام للأجور،كما تشكل النساء إحدى الشرائح الأكثر تضررا من الأزمة سواء في أماكن العمل أو بسبب البطالة أو نظرا لوضعهم المتردي في البادية. كما اعتبر أن مشكل الطبقة العاملة في المغرب هو مشكل تاريخي ،فمنذ خروج الاستعمار الفرنسي والطبقة العاملة تعاني من القمع والحصار الاقتصادي،فحتى آليات الدفاع الذاتي للطبقة العاملة مستهدفة بقوة في بلادنا وتعلمون عدد التنظيمات النقابية التي تحبل بها بلادنا،حتى أصبح كل حزب سياسي يفرخ نقابة عمالية تابعة له يستعملها في نفس الوقت لتكريس التشتت النقابي من جهة ويستعملها أيضا مصعدا للوصول للسلطة وتحقيق أغراض شخصية أخرى.

كما أشار الأستاذ إلى أنه رغم التعدد النقابي توجد الحقوق والحريات النقابية في أسوء وضع لها، فما أن يتم الإعلان داخل شركة معينة



عن تأسيس مكتب نقابي حتى تعمد الباطرونات لتسريح أعضاء المكتب أو تعمل على نقلهم إلى مكان آخر بشكل تعسفي، وأمام تجاهل مطلق لمفتشية الشغل. بالإضافة إلى الحقوق والحريات النقابية المتدهورة فإن الأجور وشروط العمل هي أيضا لم تعرف أي تحسن في بلادنا وحوادث الشغل الكثيرة تشهد على هذا التجاهل.

وخلص الأستاذ في الأخير إلى أن وضع الطبقة العاملة يعرف منذ الاستقلال ترديا متواصلا وانتهاكا صارخا تحت أنظار المسؤولين والسلطات



المحلية، ورغم التعدد النقابي فهي أصبحت مثل الأحزاب تقوم بأدوار شكلية. فماذا يحدث عند حدوث الأزمات ومنها الأزمة الاقتصادية الأخيرة، إن الوضع يتدهور أكثر فالتدابير المتخذة على مستوى الحكومة تفضح كلها التواطؤ المكشوف مع الباطرونات ضد الطبقة العاملة.

حيث تمنح الحكومات الشركات التي تواجه بعض الصعوبات إعانات مالية وضريبية تمكنها من عدم سداد حصة الباطرونات في الضمان الاجتماعي، كما مكنتهم من تسريح نسبة من العمال تصل إلى 5%

وتنزيل الحد الأدنى من الأجور إلى غاية 1200درهم،وقد بلغت مختلف الشركات المتضررة من الأزمة وعير المتضررة في تسريح العاملات والعمال وكذا في إنزال قيمة الأجور إلى أكثر من 1200درهم.

كما سلط الأستاذ عبد العزيز الباهي تأثير الأزمة الاقتصادية على المجال السياسي في دول العالم العربي حيث اعتبر أن المجال الاقتصادي يؤثر على القرار السياسي في الوطن العربي بشكل كبير. وأعطى بذلك مجموعة من الأمثلة التي تشهد على ذلك. كارتباط مصر بالولايات المتحدة الأمريكية في مسألة تصدير القمح، حيث إذا نظرنا إلى حاجيات مصر من القمح فهي لا تكفي حتى إلى سد حاجياتها مدة 24 ساعة وهذا ما يجعل مصر خاضعة للولايات المتحدة الأمريكية وحتى في القرار السياسي وما يشهد على ذلك الحائط الفولاذي الذي يتم بناءه حاليا،ولم تستطع مصر أن تتخذ أي موقف إلا أن تخضع للولايات المتحدة الأمريكية، ما يحدث كذلك في إيران مثلا أخذت مواقف اقتصادية وسياسية جعلت من أمريكا تأخذ قرار ضدها،وذلك بما يسمى بالحصر الذي تفرضه منذ سنوات.

كذلك أشار الأستاذ إلى تأثير المجال الاقتصاد على دول الشرق الأوسط حيث نرى مثلا أن ارتباطهم بالاقتصاد الرأسمالي وخصوصا الأمريكي جعلهم في موقف ضعف بحيث لا يستطعون مواجهة أي قرار سياسي، الجانب العسكري كذلك يخدم المجال الاقتصادي فعندما يكون التدخل عسكري فهو بقرار سياسي لكن يعود بالدرجة الأولى إلى المجال الاقتصادي،كما أن الدول في العالم العربي ترضخ لمصالح أمريكا لتقوم بما يسمى بالسلام في الشرق الأوسط.

كما ناقشت الندوة أثر الأزمة الاقتصادية على الاستقرار السياسي، حيث ناقش هذا الموضوع الأستاذ عبد رحمان شحشي الذي اعتبر أن الأنظمة الديمقراطية لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية وهذا ما تم ملاحظته، فقد لوحظ أن الأنظمة السياسية الديمقراطية تنجو من الأزمات الاقتصادية بفاعلية أكبر من الأنظمة الشمولية.

ارتأت هيئة تحرير مجلة "رهانات" تخصيص العددين 15 و16 لنشر أعمال ندوة "المغرب العربي، أي دور للمجتمع المدني في التنمية والديمقراطية؟"، التي نظمها مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية "مدى"، بمناسبة ذكرى مرور واحد وعشرين سنة على تأسيس اتحاد المغرب العربي.

تكمن أهمية هذه الندوة في أنها طرحت هذا السؤال من موقع مبادرات المجتمع المدني، وأشركت فاعلين سياسيين سابقين في تشخيص الوضعية الحالية، وأخيرا في أنها ربطت بين جمود دينامية الاتحاد من جهة وبين صعوبات الانتقال الديمقراطي في أقطار المنطقة.

وعليه، نخبر قراءنا الكرام، أنهم سيجدون حاليا العددين معا في السوق.

مجلة

ريحانة

Rihanat

مجلة فكرية نظرية محكمة تصدر مرة واحدة

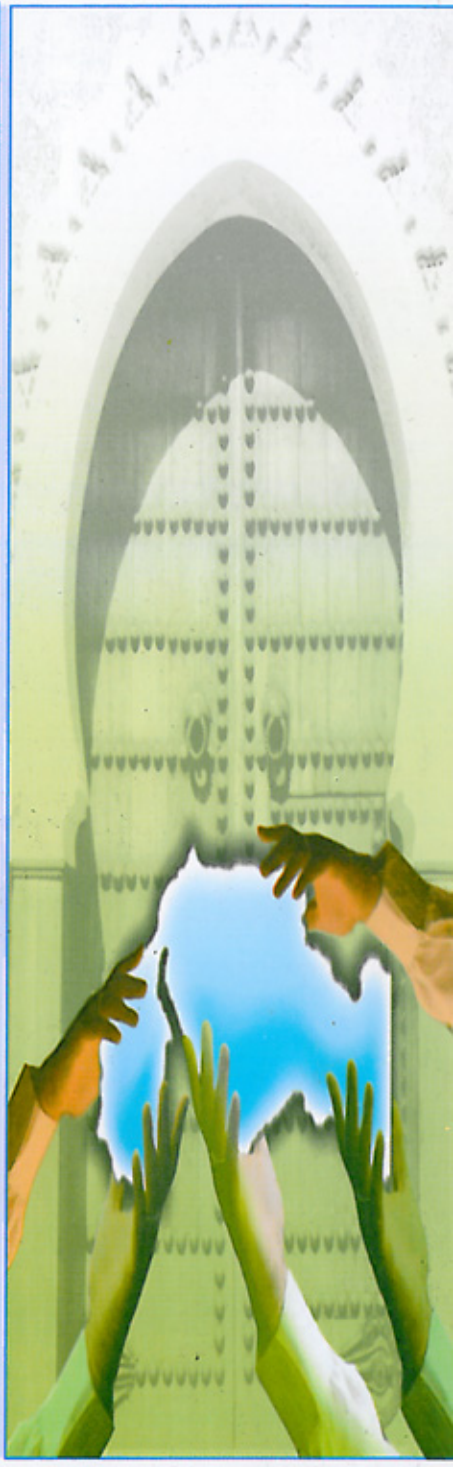

ملف العدد

المغرب العربي: أي دور للمجتمع المدني في التنمية والديمقراطية؟

1 واقع الحال

راسلونا على العنوان التالي

rihanatmada@gmail.com

15,00 درهم